

الجزء الثاني
من
الاشبالة والنظائر
في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة (٥٩١١) رحمه الله
تعالى ونفعنا بعلومه
آمين

الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية

حيدرآباد الدكن لازالت شمس

افاداتها بازغة وبدور

افاضاتها طالعة الى

آخر الزمن

سنة ١٣٦٠ هـ

١٣٦٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني في التدريب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله . هذا (هو الفن الثاني من الاشباه والنظائر وهو من القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته (بالتدريب).

باب الالفاظ - تقسيم

ماخرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت، وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وان افاد معنى فقول، فان كان مفردا (كلمة) او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لاذانها (بجملة)، او افاد ذلك (فكلام) او من ثلاثة (فكلم).

باب الكلمة - تقسيم

الكلمة اما اسم، واما فعل، واما حرف، ولارابع لها والادلة على ذلك ثلاثة .

احدها، الاثر روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في (اماليه) بسنده اليه .

الثاني، الاستقراء التام من ائمة العربية كابن عمرو والخليل وسيويه

ومن

ومن بعدهم .

الثالث ، الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات .

منها، قول ابن دمع ان المطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم ، واما ان يصح الاخبار به لاعنه وهو القعل ، واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف .

قال ابن اياز في هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لابه وسواء كان هذا القسم واقعا او غير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة) هذا افسد .
ما قيل في ذلك لأنها غير حاصرة .

ومنها ، قول بعضهم ان العبارات بحسب المعر والمعر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالدات الاسم ، والحدث الفعل ، والواسطة الحرف .

ومنها ، قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت
١٥ له او لا تستقل وغير المستقل الحرف ، والمستقل اذا ان اشعر مع دلالتها على معناها زمة المحصل او لا تشعر (١) فهي الاسم ، وان اشعرت فهي الفعل ، قال ابن اياز وهذا الوجه اموى لأنه يشتمل على التقسيم المتعدد بين المفى والاثبات .
ومنها ، قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسماها الى غيرها
اولا ، ان لم يصح فهي الحرف ، وان صح فاما ان يقتصر باحد الزمة الثلاثة .
٢٠ او لا ، ان اقترنت فهي الفعل ، والا فهي الاسم .

قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا . الثاني الحرف ، والا اول . ان تقتصر باحد الارزمة الثلاثة او لا ، الثاني الاسم ، والا اول

(١) لعله سقط هنا فان لم تشعر

الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة .

احدهما ، دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضى بظا هره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان
 ٥ كان جوابه ممكنا الا انه اقل مافيه الابهام .

والثاني ، دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه، وتابعه ابو حيان في (شرح التسهيل).

باب الاسم

ضابط

١٠

تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي الجر، وحروفه، واتنوين ، وانداء ، والاسناد اليه، و اضافته، والاضافة اليه، والاشارة الى مسماه، وعود ضمير اليه ، وابدال اسم صريح منه، والاخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسم في لفظه ومعناه، هذا ما
 ١٥ في كتب ابن مالك - ونعته، وجمعه تصحيحا وتكسيه ، وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في (وافيته) وتنزيته وتذكيره وتانيته، ولحوق ياء النسبة له، ذكر هذه الاربعة صاحب (اللب) (واللباب) وكونه فاعلا، او مفعولا . ذكرها ابو البقاء العكبري في (اللباب) وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيه) وذكر ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه ضمرا، او علما، او مفردا منكرا، او تمييزا
 او منصوبا حالا .

(فائدة) الاسماء في الإسناد على اربعة اقسام . قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب . وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي لا تنصرف، والاسماء اللازمة للنداء

للنداء . وقسم يسند ولا يسند اليه كأسماء الافعال . وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلى والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك .

(فائدة) قال ابو حيان في (شرح التسهيل) في المسند والمُسند اليه اقوال

احدها ، المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح .

وثانيها ، ان كلامها مسند ومسند اليه .

وثالثها ، ان المسند هو الاول مبتدأ كان او غيره والمسند اليه التاني

فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منها مسند اليه .

رابعها ، عكس هذا فزيد وقام في التركيبين مسند والاول من

التركيبين مسند اليه ، ولهذا المسئلة نظائر .

١٠

احدها ، المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو

المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث

يجوز في كل منها ،

ثانيها ، البدل والمبدل منه وفيهما اقوال الاضافة والاصح هنا ان

الاول المبدل منه والثاني البدل .

١٥

ثالثها ، بدل الاشتمال قال في (البيسط) وفي تسميته بذلك اقوال ،

احدها ، لاشتمال الاول على الثاني فان زيد امشتمل على علمه ، والثاني لاشتمال

الثاني على الاول لأنه اثنان يتعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه والدخول

في الاول كاعجبني زيد علمه وحسنه ، والثالث انه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما

وهو عموم الملابس والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك .

٢٠

(فائدة) قال ابو البقاء العكبري في (الباب) الاسناد اعم من الاخبار

اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وايس الاخبار ركذلك بل هو

مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وايس كل

اسناد اخبار .

(قاعدة) قال ابن الدهان في (الغرة) ثلاثة اشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهي التنوين والالف واللام والاضافة .

قاعدة

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصية نوع اما ان يتفقا
 • او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم
 والسين وسوف في الفعل، وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة
 في الاسم وسوف وتاء التانيث في الفعل لأن سوف تقتضي المستقبل والتاء
 تقتضي الماضي وان لم يتضادا اجاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد
 وتاء التانيث .

ضابط

١٠

الكلمات التي تاتي اسما وفلا وحرفا وتتبعها فوصلت ثمانية عشر
 كلمة اشهرها (على) فانها تكون حرف جر، واسما تجر بمن قال الشاعر .
 غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

وفلا ما ضيا من العلو ومنه (ان فرعون علا في الارض) .

(ومن) تكون حرف جر، واسما قال الزمخشري في قوله تعالى (فأخرج
 ١٥ به من الثمرات رزقا لكم) اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به
 ورزقا مفعول لأجله. قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله
 (من عن يميني مرة وامامي) وتكون فعل امر من مان يمين .

و(في) تكون حرف جر، واسما بمعنى الفم في حالة الجر ومنه حنى

٢٠ ما تجعل في في اسرأتك، وفعل امر من وفي يني .

(والهمزة) تكون حرف استنفاها وفعل امر من وأي، واسما في قول

بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال .

و(الهاء المفردة) تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به، وحرفا في

اياها، وفعل امر من وهي يهي .

و(لا) تكون حرف نفى جازم بمعنى لم، وظرفا نحو لما جاء زيد اكر مته،
وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم .

و(هل) تكون حرف استفهام، واسم فعل في حى هل، وفعل امر من
وهل يهل .

و(ها) تكون حرف تنبيه، واسما بمعنى خذ، وزجرا للابل يمد ويقصر .
وفعل امر من هاء يهأ .

و(حاشا) تكون حرف استثناء، واسما مصدرًا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله
ولهذا قرئ بتثنيته، وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشى يحاشى وفى الحديث
احب الناس الى اسامة، قال الراوى ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وقال النابغة
ولا احاشى من الاقوام من احد .

و(رب) بفتح الراء تكون حرف جر لغة فى رب بضم الراء، واسما
بمعنى السيد والمالك، وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه واصلاحه .
و(النون) تكون اسما ضميرا نحو قن، وحرفا وهى نون الوقاية، وفعل
امر من وفى ينى .

و(الكاف) تكون حرف جر، واسما كما قال فى (الافية) (واستعمل
اسما) وفعل امر من وكى يكى .

و(عل) تكون حرفا لغة فى لعل، وفعلا ماضيا من عله اذا سقاه مرة بعد
مرة، واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن .

و(يلي) تكون حرف جواب، وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره، واسما
لغة فى البلاء الممدود .

و(أن) تكون حرف تأكيد، وفعلا ماضيا من الانين، واسما مصدرًا بمعنى
الانين .

و(ألا) تكون حرف استفتاح، واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء، وفعلا
ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع .

و(الى) تكون حرف جر، واسما بمعنى النعمة، وفعل امر للاثنين من وأل
بمعنى بلأ أو امر الواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان
(في الغرة) .

و(خلا) تكون حرف استثناء ، وفعلا ماضيا ومنه (واذا خلوا الى

شياطينهم) واسما للرطب من الحشيش .

و(لات) تكون حرف نفى بمعنى ليس، وفعلا ماضيا بمعنى صرف، واسما للصنم

وقد نظمت هذه الكلمات فقلت .

وردت في النحو كلمات اتت تارة حرفا وفعلا وسمما
وهي من والهاء والهمز وهل رب والنون وفي اعنى فما
عل لما وبلى حاشا ألا وعلى والكاف فيما نظما
وخلالات وهما فيما رووا والى أن فرق الكلمات

وقال الجلال السمردي .

اذا طارح النحوى اية كلمة هي اسم وفعل ثم حرف بلاسما
فقل هي ان فكرت في شأنها على وفي ثم لما ظا هر لمن اقترى
غدت من عليه، قد علا قد ر خالد على قدر عمر وبالسباحة في الوردى
وقل قد سمعت اللفظ من في عهد وفي موعدي يا هند لو كان في الكرى
ولارأى الزيد ان حالى تحولت الى شعث لما فلها اخف عمرا
مواردها تنبى بما قد ذكرته وان لم اصرح بالدليل محورا

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال ذكر الزين احمد بن قطنة احد من ينسب

٢٠ الى النحو بمصر وكنيته ابن حطة ان (حتى) تكون حرفا واسما لامرأة وانشد .

ماذا ابتغت حتى الى كل القرى أحسبتي جئت من وادى القرى

واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال

فما لكم ان لم تحوطوا ذماركم سوام ولا دار بحتى وراماة

وفعلا لاثنين من الحت . انتهى .

باب الفعل

ضابط

جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل
وياؤه ، وتاء التانيث الساكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنواصب ،
والجوازم ، واحرف المضارعة ، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ،
ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان .

تقسيم

قال ابو حيان في (شرح التسهيل) ينقسم الفعل اتقسامات بحسب
الزمان ، والتعدي واللزم ، والتصرف والجود ، والتام والنقصان ،
والخاص والمشارك ، والمفرد والمركب ، وفي علم التصريف الى صحيح ، ١٠
ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومضاعف ، وغير ذلك .
قال بعضهم والى معلم وساذج ، فالأول الماضى اذا كان مصوعا للثلاثة الغائبة
مفردا او مثنى فالعلامة هي التاء في آخره .

(فائدة) قال ابو البقاء العكبرى في (الباب) اقسام الافعال ثلاثة
ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، واختلفوا في اى اقسام الفعل اصل غيره منها فقال ١٥
الاكثر هو فعل الحال لأن الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل
في الخبر ان يكون صدقا (وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق
الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود ، والماضى والمستقبل
معدومان ، وقال قوم الاصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج
الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده ، وقال آخرون هو الماضى لأنه لازيادة ٢٠
فيه ولأنه كل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا .

ضابط

كل الافعال متصرفة الاستة ، نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب

وحبذا، كذا قال ابن الخباز (١) في (شرح الدرة) وهي اكثر من ذلك، وقال ابن الصائغ في (تذكرته) الأعمال التي لا تنصرف عشرة وزاد، قلما يذرو يدع وتبارك الله تعالى .

قاعدة

قال ابن القواس في (شرح الدرة) كل خاصني نوع ان اتفقا لم يجتمعا كالاف واللام والاضافة والسين وسوف ، والافان تضادا فكذلك كالتنوين والاضافة والتاء والسين، فان التاء للضى والسين الاستقبال، والاف اجتمعا كمال والتصغير وقد وتاء التانيث .

باب الحذف

قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) الحروف على ثلاثة اضرب، حروف المعجم التي هي اصل مدار الألسن عربيها وبعميمها، وحروف الاسماء والافعال والحروف التي هي ابعاضا نحو العين من جعفر والضادين - سرب وما اشبه ذلك ونحو النون من ان واللام من لم وما اشبه ذلك، وحروف المعاني التي تجيء مع الاسماء والافعال لمعان ١٠
فأما حذف حروف المعجم فهي اصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة ١٥
على معنى من معاني الاسماء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها
واما الحروف التي هي ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه .

واما حذف حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال ٢٠
الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم ، وشرحه ان «من» تدخل في الكلام للتبويض فهي تدل على تبويض غيرها لا على تبويضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوها وكذلك «الى» تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها، وكذلك سائر حروف

ضابط

قال ابن ابي نوح (المغني) عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي ، الهمزة ، والالف ، والباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء ، واربعة وعشرون ثنائية وهي ، آ ، وام ، وأن ، وإن ، وأو ، وأى ، وإى ، وبل ، وعن ، وفي ، وقد ، وكى ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومذ ، ومع (على رأى ومن ، وهل ، ووا ، ووى ، ويا . وبقى عليه و ، أل ، على رأى الخليل . وتسعة عشر ثلاثية وهي (اجل - ١) واذن ، والى ، والا ، واما ، وإن ، وأن ، وايا ، وبلى ، وثم ، وجير ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونعم ، وهيا ، وثلاثة عشر رباعية وهي ١٠ إلا ، وألا ، وإما ، وأما ، وحاشا ، وحتى ، وكان ، وكلا ، ولعل ، ولما ، ولولا ، ولوما ، وهلا ونحاسى واحد وهو لكن .

59399

ضابط

ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع ، اما ان يدخل على الاسم وحده كلام التعريف ، او الفعل ١٥ وحده كسوف والسين ، او يربط اسما باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جاء زيد وعمر ووقام وقعد ، او فعلا باسم كررت يزيد ، أو على كلام تام نحو أعمر وأخوك وما قام زيد ، او يربط جملة بجملة نحو ان يقوم زيد يقعد عمرو ، أو يكون زائدا نحو (فجارحة من الله) وقال ابو الحسين ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف تأتي على عشرة اقسام - احدها ان يدل على معنى في الفعل وهو السين ٢٠ وسوف ، الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام ، الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف ، الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر ، الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط ، السادس ان يدخل على الجملة مغبرا لفظها دون معناها وذلك ان ، السابع

ان يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهه، الثامن ان يدخل على الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتداء، التاسع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو ما المجازية، العاشر ان يكون زائدا نحو (فما رحمة من الله انت لهم). وقال المهلبى (١) اقسام ما جاءت له الحروف،

٥ تفتن فان الحرف يأتى لسته لنقل وتخصيص وربط وتعديه وقد زيد في بعض المواضع واغتدى جوابا كسيت العز والأمن ترديه وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستخبار والى التثني والترجى والتشبيه ونحوها، والخصيص للضارع بالاستقبال بالسين وسوف وللسم بلام التعريف، والربط بحروف الجر وحروف العطف، والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه والافى الاستثناء، والجواب كنعم ولا.

وقال الاندلسى في شرح (المفصل) اعلم ان للحروف انقسامات كثيرة فتقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى خمسة نحو لكن، والزائد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو من الى واما ولولا. وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة. وتنقسم الى مختص بأحد القسمين وغير مختص. وقد قيل ان الحرف اما ان يحىء معنى فى الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف الاضافة والنداء وغير ذلك، او فى الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب، او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحرف العطف، او بين فعل واسم كحرف الجر، او بين جملتين كحرف الشرط، او داخلا على جملة تامة قارنا معناها نحو ليت ولعل، او مؤكدا له نحو ان، او زائدا للتأكيد نحو الباء فى نحو ليس زيد بقا ثم. قال وربما قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما يحىء به ليربط اسما باسم او فعلا بفعل أو جملة بجملة، او بين اسمي فقط او فعلا فقط، او يبنى فعلا فقط او يبنى اسما فقط، او يؤكد فعلا فقط او اسما فقط، او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب. ولها اقسام بالنسبة الى

تغيير الاعراب ، قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى (فيما رحمة من الله) وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل ، وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان ، وقسم يغير المعنى دون الاعراب نحو هل . فأما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفاً ، ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن واخواتها ، وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي أن ولن وكى واذن ، وخمسة تنصب نيابة وهي الفاء والواو وأوولام كي والجحود وحتى ، وثمانية عشر تنجز الاسم ، وخمسة تنجز الفعل ، وأما الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفاً ، منها ستة غير حرف ابتداء وهي انما وكأما واخواتها ، وعشرة للعطف ، وأربعة للمضارعة ، وأربعة للاعراب ، وأربعة تختص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف . للتوكيد ، وحرفا النسبة ، ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي ما ولا وحروف النداء ، انتهى كلام الاندلسي .

وقال ابن الدهان في (الغرة) الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام ، الاول ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيد قائم ، والثاني ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاءني من احد ، والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قائم ، والرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد ، والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علمت زيد منطلق ، والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو (فيما رحمة من الله) في احد القواين . انتهى .

وفي (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج . الحروف على ثلاثة اضرب ضرب يدخل الائتلاف وضرب لحدوث . معنى لم يكن وضرب زائد مؤكد . فالأول لو سقط سقط اصل الكلام ، والثاني لو سقط تغير المعنى ولم يخل ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى ، والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم ، وربط فعل باسم ، وربط فعل بفعل ، وربط جملة بجملة . والثاني

على ثلاثة اوجه، تخصيص الاسم كالرجل، والفعل كسيضرب . ويمقل الكلام بحروف النفي . والثالث على وجهين ، عامل كأن زيد اقائم ، وغير عامل نحو لزيد قائم (١) وقال ابن فلاح في (غنيته) الحرف يدخل اما للربط او للنقل وللتأكيد وللتنبيه او للزيادة ، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر لأن الرابط هو الداخل على الشيء .
 • لتعلقه بغيره ، ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث ، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب .

تقسيم

- ١٠ قال ابن الجباز في (شرح الدرة) الحروف العاملة اربعة اقسام ، قسم يرفع وينصب وهو . إن واخواتها ، ولا المشبهة بأن وما ولا المشبهتان بليس ، وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع . قال و اضاف عبد القاهر الى ذلك الاني الاستثناء والواو والتي بمعنى مع قال وفيه نظر ، وقسم يجر فقط وهي حروف الجر ، وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم .
- ١٥ (فائدة) قال - يد اللطيف في (اللمع السكالمية) اشبه الحروف بالاسماء ، نعم ويلي وجير وقط ، وبالافعال يا واخواتها وقد في « كأن قد » واضعها الزائدة والمتطرفة كالنوين .

باب الكلام والجملة

- قال ابو طلحة بن فرقان داسي في (شرح فصول ابن معط) الذي يتصور من التأليف مع الافادة وبدونها سبعة ، الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلافة وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زائد لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به انما فائدة ربط المفيد . انتهى نقله ابن مكتوم في (تذكرة) .

ضابط

الجل اتى لاجل لهما من الاعراب سبع ، قال ابن هشام في (المنى) بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل .

الاولى الابتداءية وتسمى ايضا المستأنفة كالجل المفتتح بها السور ، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله .

الثانية المعترضة بين شيئين لا فائدة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) وقال (فالحق والحق اقول لأملأن) (فلا قسم بمواقع النجوم) وانه لقسم لو تعلمون عظم انه لقرآن كريم) (واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر) .

الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو (واسروا المجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر منكم) بجملة الاستفهام مفسرة للمجوى (ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) فخلقته وما بعده تفسير لمثل آدم (هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله) بجملة تؤمنون تفسير للتجارة .

الرابعة المجاب بها القسم نحو (يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين) .

الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف ، او جازم ولم يقرن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقيم انتم وان قتت قتت ، اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، واما الثاني فلا لأن المحكوم لموضع الجزم الفعل لا الجملة باسرها .

السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه وابيخني أن قتت ، فالذي في موضع رفع والصلة لاجلها ، ومجموع ان قتت في موضع رفع لا ان وحدها لأن الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا قتت وحدها .

السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقيم عمرو اذا قدرت

الواو عطفة .

واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع .

الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم .

الثانية الواقعة حالا نحو (لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى) .

الثالثة المحكية بالقول نحو (قال انى عبدالله) (ثم يقال هذا الذى كنتم

به تكذبون) .

الرابعة المضاف اليها نحو (يوم ولدت) (يوم لا ينطقون) (يوم هم

بارزون) .

الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم نحو (ومن

يضل الله فلا هادى له) (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يخطون) .

السادسة التابعة لمفرد نحو (يوم لا بيع فيه) (واتقوا يوما ترجعون

فيه) (ليوم لا ريب فيه) .

السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة

نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه (قالوا انا معكم انما نحن مستهزون) قال ابن

هشام والحق انها تسع والذى اهملوه الجملة المستثناة نحو (الامن تولى وكفر

فيعذبه الله) والجملة المسند اليها نحو (سواء عليهم اذنرتهم ام لم تنذرهم) تسمع

بالمعبدى خير من ان تراه ، وقال الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم .

جمل انت ولها محل معرب	سبع لأن حلت محل المفرد
-----------------------	------------------------

خبرية حالية محكية	وكذا المضاف لها بغير تردد
-------------------	---------------------------

ومعلق عنها وتابعة لما	هو معرب او ذو محل فاعدد
-----------------------	-------------------------

وجواب شرط جازم بانفاء او	باذا وبعض قال غير مقيد
--------------------------	------------------------

وانتك سبع ما لها من موضع	صلة وعارضة وجملة مبتدى
--------------------------	------------------------

وجواب اقسام وما قد فسرت	فى اشهر والخلف غير مبعد
-------------------------	-------------------------

وبعيد تخصيص وبعد معلق	لا جازم وجواب ذلك اورد
-----------------------	------------------------

وكذا

(٢)

وكذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مقند

وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لأنها اذا كان لها موضع من الاعراب تقدرت بالمفرد لأن المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد، والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرت في اثني عشر قسما .

الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لفظا نحو زيد قائم وقام زيد وراكبا جاء زيد فان وقعت اول كلام لفظا لانية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد .

الثاني ان تقع بعد ادوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبلى ولكن .
والا وما وما النسافية غير الحجازية وبينما وبيننا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقول الأفوه الا ودى ،

بينما الناس على عليائها اذ هو وانى هوة فيها فغاروا

وقال

فبينما نحن نركبه أانا معا - ق فضة وزنا دراعى

الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا .

الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لأكرمك ولوجاء زيد اكرمك ولما جاء زيد اكرمك على مذهب سيبويه في لما فانه يذهب الى أنها حرف ، ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جرباضافة الظرف اليه ويقدرها بحين .

الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة .

السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر .

يسر المرء ما ذهب الاليالى وكانت ذهابهن له ذهابا
السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى (وانه لقسم لو تعلمون
عظيم) .

الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك اشرت اليه ان قم وكتبت اليه
٥ ان اضرب زيد ا .

التاسع ان تقع تأكيد المسالاحل له من الاعراب نحو قام زيد
قام زيد .

العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائما والله ليخرجني .
الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب
١٠ نحو جاء زيد ونخرج عمرو .

الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه
نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت، التقدير ان فعلت فانت ظالم، او تقدمها
ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقوم من عمرو، فالقسم يطلب
ليقوم من ليقوم من دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو
١٥ (وقسم) له موضع من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب .

فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق واثنان باختلاف .
الاول ان تقع خبر اللبتد أنحو زيد ابوه قائم .

الثاني ان تقع خبر اللانفي الجنس نحو لارئية قوم تجيء بخير .

الثالث ان تقع خبر ابعاد ان واخواتها نحو ان زيد اوجه حسن .

الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاء في رجل يكتب
٢٠ غلامه .

الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاء في رجل عاقل
ويكتب خطا حسنا .

السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت تاتيما تلم بنا في ديارنا
هذه

هذه الستة باتفاق واثنتان اللذان فيها الخلاف .

- الاول ان تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد .
 والثاني ان تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى
 (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض) والصحيح ان الجملة لا تقع موضع الفاعل
 ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يصيرها واياه في تقدير المفرد .
 ومنها ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر تسعا عشرة باتفاق
 وثلاثة باختلاف .

- الاول ان تقع خبر الكان واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه .
 الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت
 زيد ايقوم اخوه .

١٠

الثالث ان تقع في موضع المفعول الثالث لأعلنت واخواتها نحو
 أعلنت زيدا عمرا ينطلق غلامه .

الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قائم .
 الخامس ان تقع خبر الا لاخت ما نحو لا رجل يصدق .

- السادس ان تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكي به نحو قال
 زيد عمر ومنطلق ، فمر ومنطلق في موضع مفعول قال .

السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد قائم
 سألت أيهم افضل .

الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب
 نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج .

٢٠

التاسع ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا .
 العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله
 وقد اعتدى والطير في وكنا نها

الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت

زيداً ابومن هو، على خلاف في هذا القسم الاخير فقولك ابومن هو في موضع نصب على البديل من زيد على تقدير مضاف اى عرفت قصة زيد ابومن هو .
 الثاني عشر ان تقع مصدرية بمذوم ونحو قولك ما رأيت مذكوله الله
 في هذه الجملة خلاف . ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب
 . وذهب السيرا في الى انها في موضع نصب على الحال .

الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم الا زيداً ، وقاموا
 ليس خالداً ففيها خلاف .

ومنها ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة
 باختلاف فالتى باتفاق .

احدها ان تقع مضافاً اليها اسماء الزمان نحو جئتكم يوم زيد امير
 وقال تعالى (يوم يقوم الناس لرب العالمين) .

الثاني ان تقع موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفاً .
 الثالث ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت
 برجل كاتب ويجيد الشعر ، ومررت برجل يكتب ويجيد .
 والتى باختلاف .

احدها ان تقع بعد ذونى نحو قول العرب اذهب بذى تسلم ، وذهب
 بعضهم الى انها في محل جر ، وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب .
 الثاني ان تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر

بآية قام ينطق كل شيء وخان امانة الديك الغراب

ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة ، وذهب بعضهم الى انها
 لا موضع لها من الاعراب بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في
 موضع جر .

الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس .

سريت بهم حتى تكلم مطيعهم وحتى الجليد ما يقدن بأرسان

ذهب

ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب ، وذهب
الزجاج وابن درستويه الى أنها في محل جزم حتى .

ومنها ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام
احدها ان تقع بعد اداة شرط عامة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام
زيد بقم عمرو .

الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل نحو ان يقم زيد فعمرو قائم
وان يقم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما
بالجزم قال تعالى (من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) .

الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان
قام زيد ويخرج عمرو واكرمتها وقواه تعالى (فلا هادي له ويذرهم) فذلك اثنان
واربعون تسما بالتفق عليه والمختلف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمشقي في الجملة التي لها محل والتي لا محل لها .

وخذ جملا عشر اوستافنصفها لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية مضاف اليها واحك بالقول معلنا
كذلك في التعليق والشرط والجزا اذا عامل ياتي بلا عمل هنا
وفي الشرط قالوا لا محل لها كما أنت صلة مبدؤة سرك الهنا
وفي الشرط لم يعمل كذلك جوابه جواب يمين مثله فأتك العنا
مفسرة ايضا وحشوا كذا أنت كذلك في التخصيص نلت به العنا
وجمعن في البيتين

خبرية حالية محكية بالقول ذات اضافة ومعلق

وجواب ذي جزم بقاء او اذا واتابع حكم التقدم اطلقوا

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب)

المفرد يستعمل في كلام النحاة باحد معان خمسة .

احدها المفرد الذي هو مقابل للجملة يذكر في خبر المبتدأ ونحو

- والثاني المفرد الذى هو قبالة المركب نحو بعلبك .
 والثالث المفرد الذى هو مقابل المضاف .
 والرابع المفرد الذى هو مقابل للثنى والمجموع .
 والخامس المفرد الذى هو فى باب النداء وباب لانفى الجنس وهو
 . مقابل للمضاف والمشا به للمضاف .

ضابط

قال السخاوى فى (شرح المفصل) ليس لنا جملة هى فى اللفظ كلمة
 واحدة الا الظرف نحو مررت بالذى عندك او خلفك .

باب المعرب والمبنى

قاعدة

١٠

اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف
 فرع عليها .

قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين .
 احدهما اننا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات
 اولى لأنها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكاف
 ١٥ ما هو اقل ولذا كثر فى بابها عنى الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقد
 غيرها بها ولم تقدر هى به .

والثانى اننا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعانى وتفرق بينها وكانت
 الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لأن
 ٢٠ العلامة غير المعلم كالطراز فى التوب فلذا كانت الحركات هى الاصل ، وقد
 خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه . انتهى .

وقال ابو البقاء فى (الباب) الاصل فى علامات الاعراب الحركات
 دون الحروف لثلاثة اوجه .

احدها

احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته
حركة عارضة في الكلمة لما بينها من التناسب .

والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على
الاعراب واذ حصل الغرض بالاخص لم يصير الى غيره .

- والثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم
- لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لأدى الى ان يدل الشيء الواحد على
معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل أن يخص كل معنى بدليل .

قاعدة

الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه .

احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة لخفته .

- ١٠ اثناني ان البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب الحركات فأصل
- البناء السكون .

والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصابة البناء على
السكون ، واما البناء على الحركة فلا حد اربعة اشياء .

- ١٥ اما لأن له اصلا في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة
- ولا رجل وخمسة عشر وهذا اقرب للبنيات الى العرب .

واما تفضيلا على غيره كما مضى بنى على حركة تفضيلا على فعل الامر .

واما للهرب من التقاء الساكنين كما ين وكيف وحيث وامس .

- واما لأن حركته ضرورية وهي الحروف الاحادية كالباء واللام
- والواو والفاء لأنه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان في الاول لفظا
- او تقديرا كالكاف في نحو رأيتك لأنها وان كانت متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا ٢٠
- وحكما لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء
- بالساكن حكما ولم يحرك بخلاف الالف والواو في قاما وقاموا لأن ضمير الفاعل
- ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكر ذلك في (السيط) .

قاعدة

قال ابن النحاس في (التعليقة) كل كلمة على حرف واحد مبنية بحجب ان تبني على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شيء كالياء في غلامى فطلبنا لمزيد التخفيف .

(فائدة) قال ابن النحاس في التعليقة في علل البناء خلاف فذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعه ان علل البناء منحصرة في شبه الحرف وتضمن معناه وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خمسة، هذان والواقع موقع المبنى، ومناسبة المبنى، والاضافة الى المبنى، وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر كاي في ايهم اشد الى وجهه وخروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول .

قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة المصدر من العجز كجعل في بعلبك وخمسة وخمسة في عشر، وعلل بعضهم بناء الافعال بانها لا تعقد ولا تتركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء با. تا. ثا واسماء العدد في قولهم واحد، اثنان، ثلاثة، اربعة. وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب، وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى واسماء الافعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل، ووفق الزمخشري بفعل علة بناء اسماء الافعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما شبهه ما لا يمكن له وهو انه يقول ان المنادى واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ذاك والنجاء لك لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة، وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة الى مبنى مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال او اضافته يعني الى ما لا يمكن له مناقشه ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف اليه الى ما اشبهه ما لا يمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشري الى ما لا يمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبهه ما لا يمكن له كالمضاف الى اذ نحو

(٣)

يومئذ

يومئذوما أشبه فتكون عاشرة ويضاف اليه حادية عشر وهي ركيب العرب مع الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنون على أحد التعليلين في كل واحد منها ، وهذه العلل كلها واجبة الا الاضافة الى المبنى فانها مجوزة ، انتهى .

تنبيه

- حصر ابن مالك علل البناء في شبه الحرف ، وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكر والبناء اسبا باغيره .

واجيب بانه لم ينفر دبه فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره . وقال صاحب (البسيط) اختلف النحاة في علل البناء فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط ، انتهى .

- ورأيت انا في (الخصائص) لابن الفتح وعبارته انما سبب بناء الاسم مشابته للحرف لا غير ، ورأيت ايضا في (الاصول) لابن السراج وفي (التعليلين) لابن البقاء وفي (الجمل) للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الخذاق من النحويين .

ضابط

- قال ابن الدهان في (الغرة) المركب من المبنيات سبعة اقسام . ١٥

الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه .

الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه .

الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا .

الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل .

- الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم . ٢٠

السادس صوت بني مع صوت نحو حي هلا .

السابع حرف بني مع حرف نحو هلا . ولم يذكره ابن السراج في اقسامه

وزاد قوم قسما آخر قفا وا فاعل بني مع حرف نحو تضر بن ويضر بن وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه .

ضابط

قال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدىاجى) ليس فى العربية مبنى تدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كما مس اذا عرف باللام صار معربا الا المبني فى حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لأنه قد اصابه البناء فى الحال التى توجب التخفيف والتمكن وهى حال التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر واخوته فانه مبنى فاذا دخلته اللام بقى معها على بناءه .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) ليس فى الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك واما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداده كما (١) نقول فى حركة التقاء الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف فى لم يقم الآن ومثل ذلك مذ فى من ضم وجماعة يعتدون به بناء منهم الربعى (٢) وقدبنى حرف آخر على الضم وهو رب فى لغة قوم وجعل بعضهم من الله من هذا القسم .

قاعدة

١٥

النصب اخوالجر ولذا حمل عليه فى بابى المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن بابشاذ فى (شرح المحتسب) وانما كان اخاه لأنه يوافق فى كناية الاضمار نحو رأيتك ومررت بك ورأيتك ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعنى النصب والجر، والرفع من حركات العمدة .

(فائدة) قال السخاوى فى (شرح المفصل) معنى قولهم الجمع على حد الثنية ان هذا الجمع لا يكون الا ما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالثنية فكما ان الثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حد المحدود لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع

على هجائين لأنه مرة بالواو مرة بالياء .

قال وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير .
(فائدة) قال ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت

- بالحروف توطئة لاعراب الثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما التزموا (١) اعراب الثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في الثنية والجمع السالم بالحروف ، قال ونظير التوطئة هنا قول ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو قولهم والله ثن زرتي لا كرمك انما دخلت زائدة مؤطئة مؤذنة باللام الثانية (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .
(فائدة - ٢) قال ابن النحاس في (التعليقة) المضمرة الذي هو مضاف ١٠ اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

قاعدة - ٣

- قال في (البسيط) لا يمكن اجتماع اعرابين في آخر كلمة ولهذا احكيث الحمل المسمى بها ولم تعرب ولأنها لو اعربت لم تخل اما ان تعرب الاول او الثاني او مجموعها لاجاز تخصيص الاول بالاعراب لأنه كاجزاء من الكلمة ١٥ ولأدائه الى وقوع الاعراب وسطا ، ولأجائز تخصيص الثاني لأن الاول يشاركه في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولأجائز اعرابها معا لأن الاعراب يقع في الآخر ولا يمكن اشتراكها في شيء يقع الاعراب عليه كآخر المفردات فلذلك تعذر اعرابها .

ضابط

٢

قال ابن فلاح في (المعنى) لا يوجد في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة لأنهم ارادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ولأنه لو كان لأدى الى اجتماع ما يستثقل في النسبة والاضافة فلذلك رفض ، واما السمند وفاسم اعجمي واما هو فبنى واما الاسماء

السة قالوا وفيها بمنزلة الحركة .

(فائدة) في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى المراد بالنقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالنقل هذا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابدا .

ضابط

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام .

واجب ، وذلك بعد الجزم والناصب .

وجائز ، وذلك قبل لفظ (في) اي قبل نون الوقاية فالخاصل انها تحذف

باطراد بعد الجزم والناصب وقيل (في) لكن الاول واجب وهذا جائز .

يجوز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه الفك بهي الاصل والادغام تخفيفا .

ونادر ، لا يقع الا في ضرورة او شذوذ وذلك في ماعدا هذين نحو

لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله .

ايتم اسرى وتبيق تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ومعتمد الاول عندى اقترانه بتدخلوا وتحابوا فنوسب بينهما مسع

تشبيه لاني اللفظ بالنهاية ، انتهى .

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله في (البسيط) قال

والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لأن النحاة سبوا الاشياء

٢ . التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا ويجمعها قوله .

اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة

وجمع وتأنيث وعدل وبجمة واشباه فعل واختصار ومعرفة

وقال ابن خروف في (شرح الجمل) انشد الاستاذ ابو بكر ابن طاهر

في العلل المانعة من الصرف .

موانع

موانع صرف الاسم عشرينها كلها
ملخصة ان كنت في العلم تحصر
بجمع وتعريف وعدل وبجمة
وصف وتانيث ووزن ومخصص
وما زيد في عدة وعمران فالتبته
وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب (الشاطبية) رحمه الله

دعوا صرف جمع ليس بالقرء اشكلا
وفعلان فعلى ثم ذى الوصف افعل
وذو الف التانيث والعدل عدة
والاجم في التعريف خص مطولا
وذو العدل والتركيب الخف والذي
بوزن يخص الفعل او غالب علا
وما الف مع نون انراه زيدا
وذو هاء وقف والمؤنث انقلا

وقال بعضهم

اجمع وزن عادلا انت بمعرفة
ركب وزد بجمة فالوصف قد كلا

وقال آخر

عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وبجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف
وزن فعل وهذا القول تقريب

وتقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين

ابن اسحاس في موانع الصرف لنفسه .

وزن المركب بجمة تعريفها
عدل ووصف الجمع زدنا نثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك .

موانع الصرف وزن الفعل تتبعه
عدل ووصف وتانيث وتمنعه
نون تلت الفازيدا ومعرفة
وبجمة ثم تركيب وجمعه

اي وجمعه وقال (ايضا - ١) .

اذا رمت احصاء الموانع للصرف
فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتانيث صيغة
وزائد في فعلان والعجمة الصرف

وقال ايضا

موانع صرف الاسم تسع فيها كلها
منظمة ان كنت في العلم ترغب

هي (١) العدل والتانيث والوصف بحمة وزائد تافعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع وزادسواها باحث يتطلب

قاعدة

الاصل في الاسماء الصرف ولذلك يمنع السبب الواحد اتفاقا مالم يعتضد

بآخر يجذب به عن الاصل الى الفرعية .

قال في (البسيط) ونظيره في الشرعيات ان الاصل براءة الذمة
فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة مالم يعتضد بآخر ومن مروع ذلك انه يكفي
في عوده الى الاصل ادنى شبهة لأنه على وفق الدليل ولذا صرف اربع من تلك
مردت بنسوة اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا لاصل وضعه وهو العدد .
وقال ابن اياز اصل الاسماء الصرف لعتين .

١٠

احدها ان اصلها الاعراب فينبغي ان تستوفي انواعه .

والثانية ان امتناع الصرف لا يحصل الاسبب زائد والصرف

يحصل بغير سبب زائد وما حصل بغير سبب زائد اصل لما حصل بسبب زائد .

فان قيل لم تكن العلة الواحدة مابعة من الصرف ؟ (قيل) لوجوه .

احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة

١٥

من القوة ما يجذب به عن الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل

لم تصر مشغلة بالاشهاد عداين وذلك لأن الاصول تراعى ويحافظ عليها .

اماني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولوراعينا

الوجه الواحد وجعلنا نه اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر

٢ مخالفة الاصل .

انما ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يجذب

الاصل الى حيز الفرع الاسبب قوى .

(فائدة) قال ابن مكتوم (في تذكرة) انشد ابن خالويه في (كتاب ليس) .

فما خليت الا الثلاثة والثني ولا قيلت الا قريبا مقالها

وهو حجة لأنه ادخل تاء التانيث على ثلاث المعدول وهو غريب .

(فائدة) قال في (البسيط) باب فعلان فعلى كسكران وسكرى

وغضبان وغضبي وعطشان وعطشى إنما يعرف بالسماع دون القياس، وقال ابن مالك رحمه الله .

اجز فعلى لفعلانا	إذا استثنيت جبلا	٥
ودخنانا وسبخنا	وسيفا نا وصحيانا	
وصوجا نا وعلانا	وقشوانا ومصانا	
وموتا نا وندمانا	واتبعهن نصرانا	

ضابط

- في (شرح المفصل للاندلسي) قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه عدل ١٠
في الأعداد بموحاد ومثنى وثلاث، وعدل في الأعلام نحو عمر والقياس عامر
وعدل من اللام نحو سمر وعدل من اللام حكما نحو آخر وهذا لأن آخر في
الأصل أفعل التفضيل وهو ضد أول ورجل آخر معناه أشد تأخرافي الذكر
هذا أصله ثم أجرى مجرى غيره ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد
الثلاثة وهنا لا مدخل لمن لأن أفعل من متى اقترن به من لم يجوز تصريفه وهنا ١٥
قد صرف فلم أنه غير مقترن بمن وأخر لا يضاب فلا يقال هن أخر النساء فتعين
أن يكون معر فابا للام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف معنى
وحكما منزل منزلة اسم بمن وإنما التزم حذف من لأنه أجرى مجرى غير وإنما
وجب تصريفه لأنه غير مضاف وإنما حذف اللام لكونه معلوما .

قاعدة (١)

٢٠

قال في (البسيط) لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان .

أما الأول فاسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة

واسحاق مصدر اسحق الضرع إذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى

لا يخلق به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب لأنه نخرج من بطن امه آخذ بعقب عيص فهو من مواقة اللفظ وليس بمشتق لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابليس اذا بئس فقد غلط لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ .

واما الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن .

ضابط

ما لا ينصرف ضربان . ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة . وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا تنكر انصرف ، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال .

مساجد مع حبل وحمراء بعدها وسكران يتلوه احاد واحمر
فذي ستة لم تنصرف كيف ما اتت سواء اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضر موت يسطر
واحمد فا عدد سبعة جاء صرفها اذا نكرت والباب في ذلك يحصر

١٥

قاعدة

الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال اذا قلنا انه اعجمي ياؤه من نفس الكلمة وان قلنا ان ياءه زائدة كيقيم لم ينصرف في المعرفة لأنه على وزن يقوم .

قاعدة

٢٠

قال ابن جنى في (الخاطريات) التعريف يثبت التانيث والعجمة والتركيب ، والتفكير يسقط حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف انك تعتمد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعدد واحدا من ذلك مع عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا ألا ترى انك تصرف اربعا

اربعا وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضر موت اسم امرأة اذا نكر وان كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئا من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب .

ضابط

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لأنه يرد الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن .

قال في (البسيط) ويستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لأن التنوين يحذف الالف فيؤدى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ، ويستثنى ١٠ ايضا افعال منك عند الكوفيين ف نهى لا يميزون صرفه للملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كالم يمنع من تنوين خيرا منه وشره منه وهما بوزن افعال في التقدير .

وقال ابن يعيش جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام ١٥ الفافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من احسن الضرورات لأنه ردا الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة صرفه لأنه لا ينتفع بصرفه لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك زدت التنوين وحذفت الالف ٢٠ فاربحت الاكسر قياس ولم تحط بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف - ما فيه الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لأنك لو فعلته

لم تعمل اكثر من ان تحذف حرفا وتضع آخر مكانه ولا ضرورة بك الى ذلك .
قال ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا لأن
ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا فيما يضطر
الى تنوينه ثم حكى لي عن ابن الصائغ انه رد عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا
وانه انسد تعليله وقال سلمنا انه لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن
ثم امر آخر وهو ان هذا الحرف الذي وضعنا موضع الالف حرف صحيح قابل
للحركة فاذا حرك بان يكسر لا لتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل وهذا
احسن جدا .

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قال في (المستوفى)

١٠ لا تكاد الشنية توجد الا في اللغة العربية .

باب النكرة والمعرفة

قاعدة

الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .
قال ابن يعيش في (شرح المفصل) اصل الاسماء ان تكون نكرات
ولذلك كانت المعرفة ذات علامة واقتدار الى وضع انقلها عن الاصل .
وقال صاحب (البسيط) النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه .
احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل
طريان التعريف على التنكير .

٢. والثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف
النكرة ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير .

الثالث ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج
المعرفة تحت عمومها دليل على اصلها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان
الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه والجنس اصل لأنواعه .

الرابع

الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب، وقبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب .

قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة .
لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة، ونظيره تغليب اعرف العرفين على الأخرى كقولك انا وانت قنا وانت وزيد قتما .
وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لأنه مسبوق بالتنكير ودليل (على - ١) سبق التنكير من ثلاثة اوجه .

احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لأن الخاص يتميز عن العام ١٠ بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثاني ان لفظة شيء تعم الموجودات فاذا أريد بعضها خصص بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف .

والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية أو وضعية .

وقال ابن هشام في (تذكرته) يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ١٥
ان التعريف علة (٢) منع الصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رأيت البكر ان ينقل على من قال (علمنا اخواننا بنو عجل) حملا على رأيت بكر او انما يحمل على الاصل .

(فائده) قال في (البسيط) علامات النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل، ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غيرك ٢٠
ومتلك وشبهك من دون الام، والتنوين في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه ومه و ابراهيم، والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف ان متى ظرف زمان وابن

ظرف مكان بالجواب، ودخول من المفيدة الاستغراق، نحو ما جاء في من رجل وما يزيد من درهم، ودخول كم نحو كم رجل جاء في، ودخول لا التي تعمل عمل ان أو التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا، وصلاحية نصبها على الحال والتمييز .

ضابط

قال في (البسيط) المعارف سبعة انواع ، المضمرات ، والاعلام ، واسماء الاشارة ، والموصولات ، وما عرف باللام ، وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة ، والنكرة المتعرفة بقصد النداء ، وزاد قوم امثلة التأكيدا جمعون واجمع وجمعاء وجمع وقالوا انها صيغ مر تجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها ١٠ عن القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعارف الخارجى بعيد ، قال ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع أجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مر تجلة لتأكيد الجمع المعارف .

قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لأن اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه ، والدال ١٥ بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التأكيد ، والدال بقرينة زائدة اما ان تكون متقدمة أو متأخرة ، والمتقدمة اما ان تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة لام التعريف ، والمنفصلة اما ان تعرف بالقصد وهي حروف النداء أو بغيره وهي القرائن المعرفة الضائير والمتأخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة ٢٠ الاضافة والمنفصلة اما ان تكون حنسا وهو صفة . اسم الاشارة أو جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بها واللام في الذى والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لأن الذى توصل به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات .

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) الاسماء تنقسم الى ثلاثة اقسام
مظهر، ومضمر، ومبهم، والمبهمات هى اسماء الاشارة والموصولات .
وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمر

قاعدة

قال ابن يعيش اصل المضمرات ان تكون على صيغة واحدة فى الرفع
والمصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب فى آخرها
يبين احوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل
على اعرابها ومواقعها .

قاعدة

قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل للرفع لأن أول احواله الابتداء
وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا اضمير فلا بد أن يكون ضميره منفصلا
والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون الاقظا فذا اضمير اتصالا به فصار المرفوع
مختصا بالانفصال .

قاعدة

قال ابن يعيش الضمير المجرور والمنصوب من واحد فلهذا حمل عليه
فى التاكيد بالرفع المنفصل تقول مررت بك انت كما تقول رأيتك انت .

ضابط

المواضع التى يعود الضمير فيها على متأنحرفا ورتبة سبعة .
احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبأيم (١) ويفسره ٢٠
التمييز نحو نعم وجلاليد .

اثمانى ان يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيها كقواه

جفونى ولم اجف الا خلا اتى

الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (ان هي الاحياء تنال الدنيا) قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم مايعني به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الاحياء تنال الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها . قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه .

٥ . الرابع ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله احد) (فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا) .

الخامس ان يجرب وب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا .

السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا . ١٠

قاعدة

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت قاله الجاهل ابن النحاس في تعليقه على (المقرب) .

باب العلم

١٥

ضابط

قال في (البسيط) العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا قال ولادليل على حصره سوى اسقراء كلام العرب، المنقول عن المركب كتأبط شراب وشاب قرناها، وعن الجمع نحو كلاب وانمار، وعن التثنية نحو طبيان، وعن مضمر كعمير وسهيل وزهير وحريث، وعن منسوب كربى وصيفى، وعن اسم عين كثور واسد الحيوانين وجعفر لهر وعمر واواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى كزيد واياس مصدرى زاد وآسى اياسا اعطى وليس هو مصدر ايس مقلوب يش لأن مصدر المقلوب يأتى على الاصل

الاصل ، وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة ، وعن اسم مفعول كسمود ومظفر ، وعن صوت كسبه وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم ولاخامس لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب ، وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين .

- احدهما يسمى بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه .
والثاني مع الفاعل في قولهم ، اطرقا لموضع معين ، قلت وينبغي ان يراى المنقول من صفة مشبهة كتحديج وخديجة وشيخ وعفيف ، ومن الفعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع .

قاعدة

- قال الشلوين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء .
اذا كثر استعماله غير و .

قاعدة

- الاعلام لانفيد معنى لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى ان رجلا يفيد صفة مخصوصة ولا يقع
على المرأة من حيث كان مفيد اوزيد يصلح ان يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم . ويجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز أن تنقل اسم ولدك او عبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا او فرس جملا كان تغيير اللغة ، ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) ٢٠
وفي (البسيط) يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كتنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسب . بدليل تسمية القبيح بحسن والجلبان بامس والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير

اللغة كمنقل رجل الى فرس او جمل بخلاف نقل العلم .

قاعدة

قال ابن جنى في (الخصائص) ثم ابن يعيش تعليق الاعلام على المعاني
اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لأن الغرض منها التعريف والاعيان اقل
في التعريف من المعاني وذلك لأن الاعيان يتنا لها لظهورها له وليس كذلك
المعاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين
علم الاستدلال .

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن
الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم
١٠ وبئس فتقول نعم المعرعر بن الخطاب وبئس الجحاج حجاج بن يوسف لأن
نعم لا تدخل الاعلى جنس معرف ، وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد
لأنحو (لاهيثم الليلة للطي) ولا بصره لكم ولا بصر ولا باحسن لها .

باب الاشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها
١٥ أو بالكاف وهو (ق) .
ومنها ما لا يستعمل بشيء منها وهو ثم .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو ذى . قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك
ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من هاف هذا قسم ساقط والباقي يستعمل
تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما يرد من المعنى .

باب الموصول

٢٠

(فائدة) قال ابن يعيش اكثر النحويين سمي صلة الموصول صلة وسيبويه
يسمبها حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضع معناه
وقال الاندلسي الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء ، صلة الموصول ،
وهذا (٥)

وهذا الحرف صلة اى زائد ، وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد
فالباء صلة اى وصلة .

(فائدة) ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام
ظاهرة في الذى والى وتثنيتهما وجمعهما ونوية في من وما ونحوهما والصحيح
ان تعريف الجميع بالصلة، ونظير ذلك المنادى نحو يارجل قيل يعرف بالخطاب ه
وقيل باللام المحذوفة وكان يا آنيت منابها قال الايدى في (شرح الجزولية)
وهو الصحيح ألا ترى انك تقول انت رجل قائم ولا تعرف رجل بالخطاب
فكان يارجل في الاصل يجتلب له ال التى للحضور ثم اختصرت ولذا ألزمت
يا ولم تحذف املا يتوالى الحذف ولأنها صارت عوضا . انتهى .

ضابط

١٠

قال ابن الصباغ في (شرح الالفية) تلخيص القول في حذف العائد
ان يقال اما أن يكون مرفوعا ومنصوبا أو مجرورا ، ان كان مرفوعا
فاما ان يكون مبتدأ او غيره ، ان كان غير مبتدأ لم يحذف ، وان كان مبتدأ
فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا ، في الاول لا تحذف والثاني
اما ان يصلح ما بعده للصلة اولا ، في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرا ه
واما لا ، بان تسبقه لولا او ما في الثاني لا حذف ، والاول اما ان تطول الصلة اولا ،
الثاني يجوز في اى لا في غيرها والاول يجوز مطلقا ، وان كان منصوبا فاما بفعل
او وصف واما بغيرها ان كان (١) بغيرها لم يحذف وان كان بهما فاما متصل
ومنفصل المنفصل لا يحذف ، والمتصل اما ان يكون في الصلة ضمير غيره اولا
ان كان ضمير غيره لم يحذف ، والافان كان من باب كان لم يحذف ، والاحذف ه
وان كان مجرورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غير
وصف لم يحذف ، وان كان وصفا فاما عامل اولا ان لم يكن عاملا فلا حذف ، والاجاز
الحذف ، وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا اولا ، ان لم يكن
فلا حذف ، وان كان فاما بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف ، وان كان بحرف

٢٠

(١) ي - ان كان ضميرا والافان كان ولا بغيرها .

فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا اولاً، ان لم يماثله لايحذف، وان
ماثله في ذلك كله جاز الحذف. انتهى وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ
تاج الدين بن مكتوم .

ايا تاج دين الله والا وحد الذي تسنم مجدا قدره ذروة العلا
وجانح اشتات الفضائل حاويا مد السبق حلالا قد تشكلا
وبحر علوم في رياض مكارم ابى حالة التسال الاتسلا
لعلك والاحسان منك سجية واوصافك الاعلام ظاوان يذلا
تعد دلى نظما مواضع حذف ما يعود على الموصول نظما مسهلا
واكثر من الايضاح واعذر مقصرا وعش دائم الاقبال ترفل في الخلا

فاجابه

الا ايها المولى المجلى قريضه اذا راح شعر الناس في البيد فسكلا
وجالى ايكار المعالى عرائسا عليها من التنميق ما سمج الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى ومستخرج الالفاظ تجلب كالاطلا
وغاوس من غرس المكارم مثمرا وجانى من ثمر الفضائل ما حلا
كتبت الى المملوك نظما بمدح ووصفك في الآفاق ما زال افصلا
وارسلت تبغى نظمه لسلائل ومن يحب ان يسأل البحر جدولا
فلم يسع المملوك الا امتثاله وتمثيل ما الوى وايضاح ماجلا
ولم يأل جهدا في اجتلاب شديدة ومن بذل المجهود جهدا فما الا
فقلت وقد اهديت بخرا الى ضحى وسؤلا الى بحر وبحق لذى ملا
اذا عاد الموصول حاولت حذفه فطالع تجدد ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا فاثبت واما الحذف فاتركه واحظلا
وان كان مرفوعا ومبتدا أعدا وفي وصل اى صدرا احذف مسهلا
بشرط ناء اى واما ان اعربت فقليل بتجويز الحذف وقيل لا
وان يك ذا صدر لوصلة غيرها وطالت فان لم يصلح العجز موصلا

فدونك

- فدونك فاحذفه وان لم تطل فقد
وشاهد ذاقرا تأتما ما على الذى
وابتته محصورا كذا ن تقيت ما
وفى حذفه خلف لى عطف غيره
وما كان مفعولا لغير ظننت وهـ متصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
ويشروط فى ذاعوده وحده فان
وهذا اذا الموصول لم يك ال فان
وما كان خفضا بالاضافة لفظه
وخافضه اناب عن حرف مصدر
كقولك تتلوا قاض ما انت قاض او
وموصوله احجى لذلك فاحذفن
واعنى به لفظا ومعنى ولم يكن
ولم يك ايضا قد اقيم مقام ما
ويشرب مما يشربون وان غدا
- اجيز على قول ضعيف وانحلا
واحسن مرفوعا لذا نقل من تلا
تميم بجاء اللذ ما هو ذ وولا
عليه ومنع الحذف فى عكسه انجلا
ومتصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
يعد غيره فالحذف ليس مسهلا
يسكنها فلا تحذف وقد جا مقلا
ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وفعل فلم يحذفه اعنى السموءلا
فان كان مجرورا بحرف قد اعملا
اذما استوى الحرفان باحوى العلا
فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
غدا فاعلا فاسم مع مقالى مثلا
تساويه فى اللفظ منفردا حلا

باب المعروف بالاداة

ضابط

قال فى (البسيط) تنقسم اللام الى تسعة اقسام .

- احدها لتعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المرأة اذا قبل
جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والافكم من امرأة
خير من رجل .

٢٠

الثانى لتعريف عهد وجو دى بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم
الرجل وانفقت الدينار لمهود بينك وبين المخاطب وفى التنزيل (كما ارسلنا الى
فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وقوله (ان جاءه الاعمى) لأن المراد به
عبد الله ابن ام مكتوم .

الثالث لتعريف عهدذهنى كقولك أكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فإنه لا يمكن جملة على ارادة الجنس ولا على المعهود فى الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا جملة على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قياها بواحد فى الذهن الا ان هذا التعريف قريب من التكررة لأن حقيقة التعريف إنما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود تكرة لأنه لم يقصد مسمى معهود فى الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى، صفة لكونه لم يقصد مسمى معهودا فى الوجود

الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يابها الرجل وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالنداء .

الخامس ان تكون بمعنى الذى اذا اتصلت باسم فاعل او اسم مفعول .
السادس ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجرى صفة للعرفة السابقة .

السابع ان تكون زائدة فى الاعلام .

الثامن ان تكون تحسينية والتعريف بغيرها كلام والذى والتى .

التاسع ان تكون للصح .

قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس .

وقال المهلبى .

٢٠ تعـ لم فـللتعريف ستة اوجه اذا لاه زيدت الى اول الاسم

حضور وتفعيم وجنس ومعهد ومعنى الذى ثم الزيادة فى الرسم

(فائدة) فينة اسم من اسماء الزمان معرفة، قال ابن يعيش وهو معرفة

علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اى الحين بعد الحين وحكى ابو زيد

الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفاً واحداً

بالالف

بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لأنه ليس بصفة
في الاصل ومثله قولهم للشمس الالهة والالهة في اعتقاب تعريفين عليه
واسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف
الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في (الخصائص) الاول
وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للنية وندري والندري وذكر المهلب
من ذلك غدوة والغدوة ونسر والنسر.

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ والخبرها
الاصل والاول في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك
لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم من غيره في التقدير
قبل ان يقرن به غيره.

قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لأنه
يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة
الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق
بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا
ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان
وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر
الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر.

(فائدة) قال ابن النحاس في (التعليقة) قولنا أقائم الزيد ان وماذا
اخواك مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر.

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذلك
فاقل مبتدأ لا خبر له لأنه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذاك ويقول
ذاك صفة ارجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تننيته وجمعه وكذلك
قولهم كل رجل وضيعته فانه لا خبراه على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك

مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين اكونه في معنى اكتف وكذلك .

قول الشاعر

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

ومثله قول الآخر

غير لاه عدالك فاطرح الله وولا تنقر بعارض سلم

غير في البيتين مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين لأنه محمول على ما ، كأنه

قليل ما يؤسف على زمن كما في قولهم ما قائم اخواك .

قاعدة

اصل المتبدا ان يكون معرفة واصل الخبر أن يكون نكرة وذلك

لأن الغرض من الاخبارات اعادة المخاطب ما ليس عنده وتزيله منزلتك في علم

ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لافائدة فيه فان ااد جاز .

مسوغات الابتداء بالنكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (المنقى) لم يعول المتقدمون في

ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل احديهم تدي

الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل نخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد

لامور متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور .

احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو (واجل مسمى عنده) (واعبد

مؤمن خير من مشرك) او تقدير نحو السمن منوان بدرهم اي منه ، او معنى

نحو رجيل جاءني لأنه في معنى رجل صغير .

الثاني ان تكون عاملة ما رفعا نحو قائم الزيد ان عند من اجازه ،

او نصباً نحو امر بمعروف صدقة ، او جراً نحو غلام رجل جاء في .

الثالث العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ

الابتداء به (نحو اطاعة وقول معروف) ، اي امتل من غيرهما ونحو (قول

معروف

معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى).

الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو (ولدينا من يد). (لكل اجل كتاب) فصدك غلامه رجل .

الخامس ان تكون عامة اما بذاتها كإساء الشريط والاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار (أله مع الله) وفي . (شرح منظومة ابن الحاجب) له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار ام امرأة كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس ان يكون مرادها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جراحة .

السابع ان تكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه . بان يراد بها التعجب ونحو (سلام على آل ياسين) و(ويل للطففين) وضبطوه بان يراد بها الدعاء .

الثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة يجذبت وبقرة تكلمت .

التاسع ان تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب .
العاشر ان تقع في اول جملة حالية نحو (شربنا وبجيم قد اضاء) .

(وكل يوم تراني مديدي) وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم، ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في (شرح الجمل) تكسر إن اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى (وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام) . انتهى . وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة (بنهاية الاعراب في علمي التصريف والاعراب) جملة من المسوغات ثم قال .

وكل ما ذكرت في التسميم يرجع للتخصيص والتعميم

وقال المهلبى فى (نظم القرائد)

وقع الابداء بالتنكير فى ثمان واربع للخير
بعد نفى أو جواب لنفى اولعناه موجبا كالنظير
ثم ان كذبت سائلا او محيا لسؤال وسابق مجرور
ثم موصولة بمن واذا ما رفعت ظاهرا لى مستخير
ولمعنى تعجب او دعاء او عموم ونعتها للبصير

وقال ايضا

قد جاء ما غنى وسد عن الخبر فى حذفه وزواله فى اثني عشر
حال و شرط أو جواب مسائل او حالف بر ومعمول الخبر
وجواب لولا ثم وصف بعده أو فاعل أو وقض نفى فى الاثر
أو فى سؤال فى العموم وواو مع وحديث معطوف كفا تان غير

مثال الحال ، اكثر شربى السويق ملتوتا ، والشرط سرورى يزيد ان
اطاعنى اى ثابت اذا اطاعنى حذف الخبر فاقم الشرط مقامه ، والجواب لسؤال
زيد لمن قال من عندك ، وجواب القسم لعمر الله لأنعلن ، ومعمول الخبر ما انت
الاسير اى تسير سيرا ، وجواب لولا لولا زيد لا كرمك . والوصف اقل
رجل يقول ذلك فيقول فى موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر ،
والفاعل أقائم ان زيد ان ، وقض النفى بلى زيد لمن قال ما عندى احد ، والسؤال
فى العموم هل طعام اى عندكم ، وواو مع كل رجل وضيعته ، والعطف (نحن
بما عندنا وانت بما عندك راض) .

ضابط

٢٠

قال ابن الدهان فى (النقرة) المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة
الا بالفاء فى موضعين احدهما يلزمه الفاء والاخر لا يلزمه الفاء فاما الذى
يلزمه الفاء فى موضعين أحدهما فى بعض الخبر وهو ان يكون المبتدأ شرطا
جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو امرية أو نهية نحو من يأتنى فله درهم

ومن

(٦)

ومن عاد فينتقم الله منه (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) والثاني قولهم اما زيد فقام ، فاما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالوصول والسكره الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا (نحو وما بكم من نعمة فمن الله) والذي يأتي في قوله درعم (واللذان يأتيا منها منكم فأذوهما) وكل رجل يأتيني فله درهم .

(فائدة) قال ابن مكتوم في (تذكرته) قال ابو الحبيب الفارسي نحوى من اصحاب المبرد في (كتاب النوادر) له ، الليلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله (قوله أكل عام نعم تحووته) انتهى .

ضابط

١٠

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة .

الاول الضمير وهو الاصل .

الثاني الاشارة نحو (ولباس التقوى ذلك خير) .

الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو (الحاقة ما الحاقة) .

الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاء في ابو عبد الله اذا كان كنية له .

الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو (والذين يمسكون بالكتاب واثاموا

الصلوة انا لانضيع اجر المصلحين) .

السادس ان يعطف بقاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حالية منه

او بالعكس نحو (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) .

وانسان عني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحمر فيغرق

السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها .

الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد

يقوم عمرو إن قام .

التاسع ال الناقبة عن الضمير في قول طائفة نحو (فإن الجنة هي المأوى)

٢٠

العاشر كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى نحو هجيرى أبى بكر لا إله

اللاته .

قاعدة

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لأنه مما يشكّل ويلبس
 اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً وخبراً عنه .
 قال ابن يعيش ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مالا يظهر فيهما
 الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى .

قاعدة

قال ابن اياز إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً
 فأما أولى قال الواسطى الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة
 ومعتمدها وقال العبدى فى (البرهان) الأولى كونه الخبر لأن الحذف اتساع
 وتصرف وذلك فى الخبر دون المبتدأ إذ الخبر يكون مفرد اجامدا ومشتقا
 وجملة على تشعب اقسامها والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا ، وقال شيخنا الحذف
 بالاعجاز والا و آخر البقى منه بالصدر والا وائل مثاله (نصبر جميل) أى شانى
 صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله (طاعة وقول معروف) أى
 المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم ، قال ابن هشام فى (المغنى) ولوعرض
 ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر الا اذا سد
 شئ مسده وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك لأفعلن وايمى الله لأفعلن
 بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعدة

قال ابن هشام فى (المغنى) إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا
 والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالتانى أولى لأن المبتدأ عين الخبر
 فالمحذوف

فالمحذوف عين الثابت فيكون حذف فاعلا حذف فاعلا الفعل فانه غير الفاعل على الهم
الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة (ليصبح له فيها بالغد والاصال
رجال) بفتح الباء فانه يقدر الفعل والموجود فاعلا لا مبتدأ لو قوعه فاعلا في قراءة
من كسر الباء او بموضع آخر يشبهه نحو (لئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فلا يقدر
ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو (لئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) .
وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا تردد الاضمار بين ان نكون قد
اضمرنا خبرا واضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل
وحذفه لأن آخر الجملة اولى بالحذف من اولها لأن اولها موضع استعجام وراحة
وآخرها موضع تعب وطلب استراحة .

١٠

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على (المقرب)
اعلم ان تمكيز المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في
الابتداء بالنكرة حصول الفائدة متى حصلت الفائدة في الكلام جازا لا ابتداء
وجد شيء من الشرائط ولم يوجد ، وقال الجرجاني يجوز الاخبار عن النكرة
بكل امر لا تشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر أو فارس فالمجوز
عنده شيء واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك وما ذكره لا يحصر المواضع .
وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون ، الضابط في جواز الابتداء
بالنكرة قربها من المعرفة لا غير وفسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها
كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى
هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا
على الضابط اجزائه والامتناعه ، وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التي يجوز
فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الاماكن التي يجوز فيها الابتداء
بالنكرة تنيف على الثلاثين وان لم اجد احدا من النحاة بلغ بها زائدا على اربعة
وعشرين فيما علمته .

٢٠

احدها ان تكون موصوفة وهذا تحته نوعان موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) وموصوف بصفة مقدرة كسئلة السمن منوان بدرهم فان تقديره منوان منه بدرهم ومنه في موضع اصفة للنوين .

٥. الثالث ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقر ماة أى انسان ضعيف أو حيوان التجأ الى ضعيف .
الرابع مقاربة المعرفة في عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك .

الخامس ان تكون اسم استفهام نحو من جاءك .
١٠ السادس اسم شرط نحو من يأتني اكرمه .
السابع كم الخبرية نحو كم علام لى .
الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك .
التاسع ان يتقدمها اداة نفى نحو ما رجل قائم .
العاشر ان يتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قائم .
١٥ الحادى عشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندى رجل .

الثانى عشر ان يتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو فى الدار رجل وينبغى ان يشترط فى هذين القسمين ان يكون مع المجرور او الظرف معرفة والافلو قيل فى دار رجل لم يحز وان كان الخبر مجرورا وقد تقدم واجاز الجزولى والواحدى فى كتابه فى النحو تأخير الخبر فى الظرف والمجرور على ضعف نقله .
٢. عنهما شيخنا .

الثالث عشر ان يكون فيها معنى الدعاء نحو سلام عليكم وويل له .
الرابع عشر ان يكون الكلام بها فى معنى كلام آخر كقولهم شىء ما جاء بك وقولهم شر اهر داب لأنه فى معنى النفى اى ما اهر ذاب الاشر .
الخامس عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمة خير من جراحة ونحو

ونحو مسألة خير من بطلالة .

السادس عشر ان تكون في جواب بن يسأل بالهمزة وأم نحو رجل قائم في جواب من قال أدرجل قائم أم امرأة .

السابع عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الماس رجلان رجل اكرمه ورجل اهنته وقول امرئ القيس .

- فاقبلت زحفا على الركبتين فتوب على وثوب اجر
الثامن عشر ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم .
التاسع عشر ان تكون ء ملة نحو امر بمعروف صدقة .
العشرون ان تكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا ، على رأى سيويه .
الحادى والعشرون ان تكون مضافة اضافة محضة نحو غلام امرأة خارج .

الثاني والعشرون ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا .
الثالث والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو أن تكون مصغرة نحو رجل قائم فالنصغير وصف في المعنى بالصغر .

- الرابع والعشرون ان تكون النكرة يرا د بها واحد مخصوص
نحو ما حكى انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قر يش صبأ عمر فقال ابو جهل مه
رجل اختار لنفسه امرأها تريدون ، ذكره الجرجاني في مسأله .

الخامس والعشرون ان يتقدم خبرها غير ظرف ولا محرور بل جملة نحو قام ابوه رجل بشرط ان تكون فيه معرفة ايضا .

- السادس والعشرون ما دخل عليها إن في جواب النفي نحو قولك
ان رجلا في الدار ، في جواب من قال ما رجل في الدار .

السابع والعشرون ان تكون في معنى الفعل من غير اعماد نحو قائم الزيدان على رأى الكوفيين والاخش .

الثامن والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله

تعالى (وطائفة قد اهتمهم أنفسهم).

التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على ذكره قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالانكسرة نصيرت مبتدأة كقول الشاعر .
عندي اضطبار وشكوى عند قاتلتي .

الثلاثون ان يعطف عليها نكسرة موصوفة كقوله تعالى (طاعة وتول معروف) على احد الوجهين .

الحادي والثلاثون ان تلي لولا كقول الشاعر .

لولا اضطبار لا ودي كل (١) ذي مقه .

الثاني والثلاثون ان تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل

ان مضى غير فعير في الرباط .

قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتداء بالانكسرة ولا ادعي الا حاطة فلعل غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتم اليه فن كانت عنده زيادة فليضيفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل ان شاء الله تعالى، انتهى كلام ابن النحاس .

ثم رأيت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتأخرين قال فيه قد تتبع النحاة

مسوعات الابتداء (بالانكسرة - ٢) وانها بعض المتأخرين الى اثنين وثلاثين

قال وقد انتهت بعون الله الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها

ابن النحاس ، وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل

قائم فرجل ذكره جازا لا ابتداء بها لعطفها على معرفة ، وان تلي اذا الفجائية ،

وان تقع جوابا كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي ، وان تكون

محصورة نحو انما في الدار رجل ، وان تكون للفا جاة ، قاله ابن الطراوة ومثله

بقولهم شيء ما جاء بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة ،

وان يؤتى بها للنا قضية كقولك رجل قام لمن زعم ان امرأة قامت وان يقصد

بها الامر كقوله تعالى (وصية لازواجهم) على قراءة الرفع ، وان يفيد خبرها

نحو دینار ان أخذنا من الما خوذ منه درهمان و انسان صبر على الجوع عشرين
یوما ثم سار اربعة بردي يومه وان يتقدم معمول خبرها نحو في دراهمك
الف بيض على ان يكون بيض خبرا وان تكون النكرة لا ترا دلعينها كقول
امرئ القيس (مرسعة بين ارساعه) لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا
عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول، انتهى . وقال الشيخ تاج الدين بن ه
مكتوم رحمه الله تعالى .

- اذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل بتعريفه الا مواضع نكرا
بها وهي ان عدت ثلاثون بعدها ثلاثها فاحفظ لكي تتممها
ومرجعها لاثنين منها فقل هما خصوص وتعميم فاذا واثرا
فاولها الموصوف والوصف والذي عن النفي واستفهامه قد تأخرا
كذلك اسم الاستفهام والشرط والذي اضيف وما قد علم اوجا منكرا
كقولك دينار لدى لقائل أعندك ديننا رفكن متبصرنا
كذاكم لاخبار وما ليس قابلا لال وكذا ما كان في الحصر قد جرا
وما جادعاء او غدا ما وما له سوغ التفصيل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا ولولا وما كالفعل اوجا مصغرا
وما ان يتلوف جواب الذي نفى وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ ونحو صاغدا وجواب ذي سؤال بأم والهمز فاخبر لتخبرا
وما قدمت اخباره وهي جملة وما نحو ما استخاه في القربا لقرا
كذا ما ولي لام ابتداء وما عدا عن الظرف والمجرور ايضا مؤخرا
وما كان في معنى التعجب او تلا اذا لفجأة فاحوها نحو جوهرها

٢٠

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا راكمب الناقة طليحان

وفيه ثلاثة اقوال ، قيل تقديره احد طليحين حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقام المحذوف ، وقيل التقدير راكمب الناقة والناقة طليحان ، وقيل التقدير
راكمب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ ، انتهى .

باب كان واخواتها

قال ابن بابشاذ (كان) ام الافعال لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لأنها طرأ الزمان وظل واضحى اختان لأنها الصدر النهار وبات وصار اختان لاعتلال عينها وزال وقتي وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اولها ما وليس منفردة لأنها لا تنصرف ، قال ابن هشام في (تذكرة) الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات لأنهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما دام اختان لعدم تصرفها والافعال لازمة في الاربعة انما يلزم قبلها نفي وشبهه اعم من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر انها قد تنفي بما يليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن ، قال فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب ، قال ابو البقاء في (الباب) انما كانت كان ام هذه الافعال لخمس اوجه .

احدها سعة اقسامها .

والثاني ان كان التامة دالة على الكون وكل شيء داخل تحت

١٥ الكون .

والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصبح والمساء . والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك .

٢٠ والخامس ان بقية اخواتها تصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا .

(مسألة) قال الزحاجي في (اماليه) قال ابو بكر احمد بن الحسين النجوى المعروف بابن شقير كان زيدا كالأطعمك جائر من كل قول ، كان آكل أطعمك زيد حائر من كل قول ، كان زيد أطعمك آكل جائر من كل قول

- قول ، كان طعامك آكلًا زيد جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، طعامك آكلًا كان زيد جائز من قول البصريين والكسائي وخطأ من قول الفراء ، طعامك كان زيد آكلًا جائز من كل قول ، كان طعامك زيد آكلًا - أثر من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، آكلًا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا على .
- كلامين من قول الكسائي ، آكلًا كان طعامك زيد خطأ من كل قول ، طعامك كان آكلًا زيد جائز من كل قول ، كان آكلًا زيد طعامك جائز من كل قول وفي هاتين قبسح من قول الكوفيين ، وإذا قدمت زيد اقلقت زيد كان آكلًا طعامك وزيد آكلًا طعامك كان ، وآكلًا طعامك زيد كان ، وزيد طعامك كان آكلًا فلهذه كلها جائزة من كل قول ، فإذا قلت زيد طعامك آكلًا ١٠
- كان أو طعامك آكلًا زيد كان جاز من قول البصريين والكسائي وكانت خطأ من قول الفراء لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدما من قبل انه لو اورد رده الى فعل ويفعل لم يحز عنده والكسائي يحجز تقديمه كما يحجز تقديم الحال فإذا قلت طعامك زيد كان آكلًا جازت من كل قول وان قلت زيد طعامك كان آكلًا جازت من كل قول ، وقولك آكلًا زيد طعامك ١٥
- جائزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين فان قلت طعامك زيد آكلًا كان جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين إلا الكسائي على كلامين ، انتهى .

ضابط

- قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الايضاح) كان واخواتها ٢٠
- في تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام .
- قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو ادا م .
- وقسم يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس .
- وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهي مازال

وما انفك وما قئ وما برح .

وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقية
افعال الباب .

باب ما، واخواتها قاعدة

قال ابو البقاء في (التبيين) « ما ، هي الاصل في النفي وهي ام بابها والنفي فيها أكد .

(فائدة) قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في القرآن الاعلى لغة الجواز اخلافا واحدا هو (وما انت بهادى العمى عن ضلالتهم) على قراءة حمزة فاما على لغة تميم وزعم الاصمعي ان « ما ، لم تقع في الشعر الاعلى لغة ميم ، قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كاذباً . اخلافا ثلاثة ابيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق « واذا ما مثلهم بشر » والآخر قوله .

رؤبة والعجاج اورثاني نجرين ما مثلها نجران
كذاروى بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق ، والثالث .

1٥ وأنا النذير بحجرة مسودة يصل الأعم اليكم اقوادها
ابناؤها متكفون أباهم حقوا الصدور وما هم اولادها

قاعدة

التصرف في لا النافية اكثر من التصرف في ما النافية ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو (تالله تفتؤ) اي لا تفتؤ ولم يحذف ما ، كذا نقله
٢٠ ابن الجباز عن شيخه معترضه على ابن معط اذا قال في الفية

وان اتى الجواب متفيا بلا او ما كقولي والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف اذا منوا الا لباس حال الحذف

قال ابن الجباز ومارأيت في كتب النحو الا حذف لا .

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) زيادة الباء في الخبر على ثلاثة
اقسام

اقسام كثير وقليل وقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو
(أليس الله بكاف عبده) (وماربك بغافل) وبعدا ولم (أولم يروا ان الله الذي خلق
السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر) وذلك لأنه في معنى أو ليس
الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى، والقليل في ثلاثة مواضع بعد
كان واخواتها منفية كقوله .

وان مدت الأيدي الى الزاد لم اكن بأعجلهم اذا جشع القوم ابعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله

دعاني اني والخيل بيني وبينه فلها دعاني لم يجدني بقعد

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله

١٠ فكن لي شفيعا يوم لاذوشفاعا بمن غفيل عن سواد بن قارب

والاقل في ثلاثة مواضع بعد أن ولكن وهل فالأول كقوله

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب

والثاني كقوله « ولكن اجر الوعلت بهين » والثالث كقوله

ألاهل اخو عيش لذيد بدائم

١٥ (فائدة) قال ابن هشام في تذكرته نظر سيبويه لات بليس ولا يكون

في الاستثناء من حيث انه لا يستعمل معها الا احد الاسمين والاخر مضمردا

باب ان واخواتها

ضابط

قال في (الفصل) جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من اصباغه واحوايه

وشرائطه قائم في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرما كقوله ، ان في ٢٠
الدار زيدا .

وقال ابن يعيش في الشرح كل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع ان

واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر

فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف

وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال بفحاز التقديم في الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجوز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا او جار او مجرورا وذلك انهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

قاعدة

قال ابو البقاء في (التبيين) اصل الباب ان .

ضابط

قال ابن هشام في (شرح الشذور) تكسر ان في تسعة مواضع .

احدها في ابتداء الكلام نحو (انا انزلناه) .

اثناني ان تقع في اول الصلة نحو (وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه لتوء) .

الثالث في اول الصفة كررت برجل انه فاضل .

الرابع في اول الجملة الحالية نحو (كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) .

الخامس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجملة وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس .

السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو (والله يعلم انك ارسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) .

لسابع ان تقع محكية بالقول نحو (قال ابي عبد الله) .

اثنامن ان تقع جوابا للقسم نحو (حم والكتاب المبين انا انزلناه) .

اثناسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد لانه فاضل .

وتفتح في ثمانية مواضع .

احدها ان تقع فاعلا نحو (اولم يكفهم انا انزلنا) .

اثناني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو (اوحى الى انه استمع) .

الثالث ان تقع . ففعولا غير القول نحو (ولا تخافون انكم اشركتكم) .
الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو (ومن آياته انك ترى
الارض خاشعة) .

الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل .
السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو (ذلك بان الله هو الحق) .
السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو (مثل ما انكم تنطقون) .
الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو (اذكروا نعمتي التي انعمت
عليكم واني فضلتكم) (واذ يعدكم الله احدي الطائفتين انها لكم)
ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع .

احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب .
الثاني بعد الفاء الجزائية نحو (من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من
بعده واصلح فانه عفور رحيم)
الثالث اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد
نحو اول قولي اني احمد الله .

ضابط

قال ابو حيان حال ان المحففة اذا عملت كالكالما وهي مشددة في جميع
الاحكام الا في شيء واحد وهو انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف
المشددة تقول انك قائم ولا يجوز انك قائم .
(فائدة) قال السخاوي في (شرح المفصل) اختلفت النحاة في ان
واللام اسمها اشد تاكيذا فقال بعضهم ان لتأثيرها في المعمول وتغييرها لفظ
الابتداء اشد تاكيذا واقعد من اللام، وقال آخرون اللام اشد تاكيذا لأنه
يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل .

باب لا

(فائدة) قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لأن

رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معان الابهام اولى بها .
 (فائدة) في تعاليق ابن هشام نظير ما في كنفها ان واخواتها عن العمل
 اللام في لا انا لزيد ، ولا اعلامي لعمر ، في انها هيأت للعمل في المعارف ولولا
 وجودها لم تكن ان تعمل فاما قوله .

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا إباك تخوفيني .
 فانه على نيتهما كما ان قوله (اني رأيت ملاك اشيمة الادب) على نية اللام
 المعلقة حذفتم وابقى حكما .

ضابط

قال سيبويه كل شيء حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا .

باب ظن واخواتها

١٠

ضابط

قال ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب ، وهي ظننت
 وعلمت ونحوها ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسأل قالوا انظر
 من ابوزيد واسأل او من عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيها كونها سببين
 ١٥ للعلم والعلم من افعال القلوب فأجرى السبب مجرى المسبب .

(فائدة) قال ابن القواس في (شرح الدرة) لهذه الافعال خواص
 لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتقدمة .

منها ان مفعولها مبتدأ وخبر في الاصل .

٢٠ ومنها انه لا يجوز الاتصاف على احد مفعولها عا لبا كما جاز في باب
 اعطيت . ومنها الالغاء ومنها التعليق .

ومنها جواز كون ضميرى الفاعل والمفعول لسمى واحد نحو
 ظننتى قائما وعلمتنى منطلقا .

والمخاطب

والمخاطب ، ظننتك منطلقا الى نفسك .

والغائب ، زيد رآه ، لما اى نفسه وفي التنزيل (أن رآه استغنى) اى رأى نفسه . وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لآمرين .

احدهما انه لا كان المقصود هو الثانى لتعلق العلم او الظن به لأنه محلهما

بقي الاول كأنه غير موجود بخلاف ضربتى وضربتك فان المفعول محل الفعل . فلا يتوهم عدمه ونشأ منها ان علم الانسان وظنه با مور نفسه اكثر من علمه با مور غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما حملا على الاكثر ، فاذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الافعال ابدل المفعول بالانفس نحو ضربت نفسي وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت في ذلك على افعال القلوب فقالوا عدمتنى وفقدتنى لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكأنه قال عدمتنى غيرى ، انتهى .

باب الفاعل

(فائدة) وقال ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح)

الاستاد والبناء والتفريع والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد لك على ذلك ان سيبويه قال « الفاعل شغل به الفعل » وقال في موضع « فرع له » وفي موضع « نى له » وفي موضع « اسند له » لأنها كلها معنى واحد .

قاعدة

الفاعل بجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقاء في (الباب) والدليل على

ذلك اثنا عشر وجها .

٢٠ احدها ان آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لثلاثى الى اربع متحركات

كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لأنه في حكم المنفصل .

الثانى أنهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع

حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه بجزء من الفعل لم يكن كذلك .

الثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد
لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

الراح أنهم وصلوا تاء التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل وكان
كالجزء منه .

٥ الحامس أنهم قالوا ألقيا وقفا مكان القى والقى ولولا ان ضمير الفاعل
بجزء من الفعل لما انيبت منابه .

السادس أنهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتى ولولا جعلتم التاء بجزء
من الفعل لم تبقى مع النسب

١٠ السابع أنهم الغوا ظننت اذا توسطت او تأخرت ولا وحه الى ذلك
الاحل الفاعل بجزء من الفعل الذى لا فاعله ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم
بعض حروفه .

١٥ التاسع أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل .
العاشران من النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتداء
واخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها .

الحادى عشر أنهم جعلوا اذا فى حبذا بلفظ واحد فى التثنية والجمع
والتانيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد .

الثانى عشر أنهم قالوا فى تصغير حبذا ما احبيذه فصغر و الفاعل
وحذفوا منه احدى البائين ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لا تحبذه
٢٠ فاشتق منها ، انتهى . وهذه الاوحد مأخوذة من (سر الصناعة) لابن جنى .

قاعدة

الاصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، قال ابن النحاس وانما كان

الاصل فى الفاعل بتقديم لانه يتزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .

وقال ابن عصفور فى (المقرب) يقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه

وحده وتأخيره عنه ثلاثة اقسام .

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو أن يكون الفاعل ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شيء مبين أو يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدربأن والفعل أو بأن اتى خبرها فعل أو اسم مشتق منه .

- و قسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا أو يكون متصلا بالفاعل ضمير يعود على المفعول أو على ما اتصل بالمفعول أو يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول أو يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو المصدر المقدربأن والفعل أو بأن اتى خبرها فعل أو يكون الفاعل مقرونا بالا أو في معنى المقرون بها .
- و قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ما عدا ذلك .
- ١٠

ضابط

قال ابن النحاس في (التعليقة) اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع .

احدها اذا بنى الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فهنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

١٥

الثاني في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضمير ابل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبني ضرب زيد ويعجبني شرب الماء .

والثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجاعة

اضربوا القوم ، وللخاطبة اضربي القوم ، ومنه نونا التوكيد نحو ، هل الزيدون يقومون ، وهل تضربون ياهند .

٢٠

ضابط

قال ابن النحاس في (التعليقة) المضمرة والمظهر من جهة التقديم

والتأخير على أربعة أقسام .

أحدها أن يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة ، نحو ضرب

زيد غلامه .

والثاني أن يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة ، نحو

• ضرب زيدا غلامه .

والثالث أن يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظ ، نحو

ضرب غلامه زيد ، فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع .

والرابع أن يكون الظاهر مؤخر اللفظ ورتبة ، نحو ضرب غلامه

زيدا ، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر ومنهم من أجازوه .

باب النائب عن الفاعل

١٠

ضابط

قال ابن عصفور في (المقرب) الأفعال ثلاثة أقسام .

قسم لا يجوز بناؤه للفعول باتفاق وهو الأفعال التي لا تنصرف ، نحو

نعم وبئس .

وتقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة .

١٥

وتقسم لاختلاف في جواز بنائه للفعول هو ما بقي من الأفعال المتصرفة .

ضابط

قال ابن الخباز في (شرح الجزوامة) حروف الجر يجوز بناء الفعل لها

الاما استثنيتها لك ولم يتعرض أحد لهذا ، فمن ذلك لام التعليل لا يقال أكرم

لزيد ، وكذلك الباء ، ومن ، إذا أفادت ذلك ، ورب ، لأن لها صدر الكلام

ومذ ، ومنذ ، لأنها ضعيفتا التصرف وزاد ابن أياز ، الباء الحالية ، نحو خرج

زيد بنيا به ما نها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا جردن

والميز إذا كان معه نحو طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل .

فائدة

(فائدة) قال ابن معط في الفيته .

مسئلة بها امتحان النشاء اعطى بالمعطى به الف مائه

وكسى المكسو فرواجبه ونقص الموزون الفاجبه

قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاء

بها ولافادة الرياضة والتدرب ولها اربع صور .

- ١٠ الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو اعطى بالمعطى به الف مائة ، فاعطى - فعل مالم يسم فاعله ويتعدى في لاصل الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل مالم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين لأعطى ، واثنين للمعطى اما اعطى ففعله الاول مائة واثاني بالمعطى ويتعين رفع المائة بأعطى لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح فالمعطى في محل النصب على ما كان اولاً ، واما المعطى ففعله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل .

- ١٥ فان قيل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطى والألف بأعطى ، اجيب بان الألف واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير في ، به ، يعود على الالف واللام في المعطى لأن التقدير اعطيت باثوب المعطى به زيد الف مائة ، فلما حذف الفاعل منها (١) وبني للمفعول اقيم المائة والالف مقامه .

٢٠

الثانية ان يجر د من حرف الجر ، نحو كسى المكسو فرواجبه ، فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسى وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود على الالف واللام وهو قائم مقام فاعله ودفروا ، منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز أن يكون افر ومنصوبا بكسى لامتناع الفصل بين الصلة

والموصول ويجوز أن يرفع ، الفرو والحب ، لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسور والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال ، كسي المكسور يا ه فوجبة ، لعدم اللبس كما يجوز اعطى زيدا درهم .

الثالثة ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال اعطى بالمعطى القامئة ، فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء ، واما الالف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس .

الرابعة ان يجرد الفعل ويشتمل اسم المفعول بالياء فيقال اعطى المعطى به الف مائة فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس ، واما الالف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه ، واما (ونقص الموزون الفاحيه) .

فالأولى ان يحمل نقص على ضده وهوزاد ، ووزن على نظيره وهو نقد ، وإلا لم يتصور فيه ما ذكر لكونها لا يتعديان الى مفعولين ، انتهى .

باب المفعول به

١٥

ضابط

فيما يعرف به الفاعل من المفعول ، قال ابن هشام في (المغني) واكثر ما يشبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما ، وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحتم المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والافهى فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ماكره عمرو ، ان وقعت « ما » على ما لا يعقل لأنه لا يجوز ، اعجبت الثوب ، ويجوز انصب لأنه يجوز اعجبت الثوب ، فان وقعت - ما - على انواع من يعقل جاز لأنه يجوز اعجبت النساء ، وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز الوجهان ايضا . تقول امكن

المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول امكننى السفر، ولا تقول امكنت السفر،
وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج، تنصب زيدا
فى الاولى مفعولا والفاعل ضمير لى مامستترا وترفعه فى الثانية فاعلا والمفعول
ضمير ما محذوف لأنك تقول ما دعانى الى الخروج، وما كرهت منه، ويمتنع العكس
لأنه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج، وكره من الخروج .

ضابط

قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد
الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه وان كان
حق ذلك ان لا يصدق الاعلى المفعول المطلق . واكنهم لا يطلقون على ذلك اسم
المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وقال السخاوى قال النحويون اقوى تعدى .
الفعل الى المصدر لأن الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول .

ضابط

نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى (تذكرة) مما لخصه
من (شرح الايضاح) للخفاف - المفعول ينقسم بالنظر الى تقدمه على الفعل
والفاعل وتأخيره عنهما وتوسطه بينهما سبعة اقسام .
احدها ان يكون جائزا فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا .

الثانى ان يلزم واحدا ، التقدم نحو من ضربت ، او التوسط نحو اعجبني
ان ضرب زيدا اخوه ، او اتأخر نحو ما ضرب زيد الاعمر لا يجوز تقدمه على
الفاعل ولا على الفعل لأنك اوجبت له بالامان فتيت عن الفاعل فذكر الفاعل من
تمام النفي، فكما ان الايجاب لا يتقدم على النفي فكذلك لا يتقدم على ما هو من تمامه،
وانما ضرب زيد عمرا مثله، وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد
عمرا يلزم تأخير المفعول فيهما، وقد اشتمل هذا القسم الثانى على ثلاثة اقسام
من السبعة .

الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة . اما التقديم والتأخير فقط

نحو ضربت زيدا ، واما التقديم والتوسط ، نحو ضرب زيدا غلاما ، واما التأخر والتوسط ، نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرا ، وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكلت السبعة .

باب التعدى واللزوم

ضابط

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) الافعال بالنظر الى التعدى وعدم التعدى ينقسم ثمانية اقسام .

١. فعل لا يتعدى التعدى الاصطلاحي ، والتعدى ينقسم سبعة اقسام .
قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحد
الاعلى معنى حرف من حروف الجر ، نحو ضرب واكرم .
وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر ، نحو مرسا .
وقسم يتعدى الى واحد نارة بنفسه ونارة بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو ، نصيح وشكر وكال ووزن ، تقول نصحت زيدا وازيد وشكرت زيدا وازيد .
١٥. وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسعى وكفى ودعا .
٢٠. وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدأ والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى ، نحو اعطى وكسا .
وقسم يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدأ والخبر وهو ظننت واخواتها .

وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم وارى واخواتها .

ضابط

ال ابن هشام في (المغنى) معديات الفعل اللازم سبعة .

احدها

احدها همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا .

الثاني الف. المفاعلة بكلس زيد وجالسته .

الثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لا فادة الغلبة، نحو كرمت

زيدا اى غلبته بالسكرم .

الرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشيء كاستخرجت المال .

واستبحت الظلم .

الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته .

السادس التضمين .

السابع حذف الجار توسعا، وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل

حركة العين نحو شترت عينه، بالكسر، وشترها الله بالفتح، وقال المهلبى .

١٠ خصال تعدى الفعل بعد لزومه الى كل مفعول وعدتها عشر

مفاعلة والسين والتاء بعدها وواو لمع والحرف معموله الجحر

وتضعيف عين ثم لام وهمزة وحمل على المعنى والالمن تعرو

وتوسعة في الظرف كالיום سرته ففكر فـ لم يجعل لما قلته ستر

فزادوا ومع في المفعول معه والافى الاستثناء وتضعيف اللام، نحو

١٥ صعر خده وصعردته انا .

ضابط

قال ابن هشام الا مورالى لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون

كونه على فعل بالضم كظرف وشرف، وسمع رحيبتكم الطاعة، وان نسر اطلع اليمين

ولا ثالث لها لانها ضمنا معنى وسع وبلغ، او على فعل بالفتح، او فعل بالكسر .

٢٠ ووصفها على فعيل، نحو ذل وقوى، او على افعال بمعنى صار اذا كذا نحو اغد البعير

واحصد الزرع اذا صار اذوى غدة وحصاد او على افعال كاقشعر، او على افوعل

كأكوه الفرخ اذا ارتعد او على افعال با صالة اللامين كاحر نجم، او على افعال

بزيادة احداها كاقعنس، او على افعال كاحر نبي الديك اذا انتفش، او على استفعل وهو

دال على التحول كاستحجر الطين، او على انفعال كاتطلق، او مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسره فاكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف اورباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واقشعر، او يتضمن معنى قاصرا ويدل على سمية كلؤم وجبن او عرض كفروح وكسل، او نظافة كطهر اودنس كنجس، اولون كاحمر . واخضر واسود، او حلية كدعج وسمن وهزل .

باب الاشتغال

قال ابن النحاس في (التعليقة) ضابط لمسائل باب الاشتغال يجوز تعدى فعل المضمرة المنفصل والسبب الى ضميره في جميع الابواب، ويجوز تعدى الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره في جميع الابواب، ويجوز ١٠ تعدى فعل الظاهر الى مضمرة المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدى فعل المضمرة المتصل الى مضمرة المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت، ولا يجوز في غير ذلك، ولا يجوز تعدى فعل المضمرة المتصل الى ظاهره في باب من الابواب الالفاظ النفس، ولا يجوز تعدى فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب الالفاظ النفس، انتهى .

باب المصدر

١٥

قاعدة

قال ابن فلاح في (المغنى) لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لأن الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلا مشتقا من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين ٢٠ او مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قال الاندلسي في (شرح المفصل) قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة

ثلاثة

(٩)

ثلاثة فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين .

باب المفعول فيد

قال ابو الحسين ابن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) كان ابو على الشلوبين يقول ان الاصل فى الظروف التصرف ، وأصل الاسماء ان لا تقتصر على باب دون باب ففى وجد الاسم لا يستعمل الا فى باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا فى الظروف والمصادر و الا فى باب النداء لأنها ابواب وضعت على التغير وقال ابو اسحاق بن ملكون (١) الاصل فى الظروف ان لا تصرف وتصرفها خروج عن القياس ، قال ابن ابى الربيع وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف الاسم فى غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه الشلوبين .

١٠

ضابط

قال ابن مالك فى (شرح العمدة) ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ، ومفيتها وثابت التصرف منى الانصراف ، وثابت الانصراف منى التصرف اى لازم الظرفية .

فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

١٥

والثانى مثالان احدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور

سحر (٢) اذا قصد به التعيين محردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رأيت زيدا ادى سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له فى عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عن ذلك سببويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة .

٢٠

والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنى الانصراف مثالان غدوة وبكرة اذا جعلتا علمين فانها لا ينصرفان للعلمية والتأنيث ويتصرفان فيقال فى

(١) ي- مكثوم (٢) ي- فالمشهور نحو امس .

الظرفية ، لقيت زيدا أمس غدوة ، ولقيت عمرا أول من أمس بكرة ، ويقال في عدم الظرفية ، سهرت البارحة الى غدوة ، والى بكرة ، فلم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا كقولك . ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة ، وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار .

٥. الرابع وهو الثابت الانصراف المنفى التصرف ماعين من ضحى وسحر وبكر (١) ونهار وإيل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الأشهر بهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزممت الظرفية فلم تنصرف والاعتماد في هذا على النقل .

(فائدة) قال بعضهم مأخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في (شرح الجزولية) .

ضابط

قال ابن الجباز في (شرح الدرة) المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم العرب ، وعلى ظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة . (فائدة) قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى معول به ١٥. الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الأمكنة مخصوص الا بحرف جرنحو - وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابط

قال ابو حيان في (شرح التسهيل) التصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدأ ومفعولا ويضاف اليه ، ويقال به ان يقتصر فيه ٢٠. على بعض الاعراب كاقنصار « ايمن » على الابتداء و « سبحان » على المصدرية و « عندك » على الظرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال ان يختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب . وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) والأعلم في (شرح الجمل) التصرف وعدمه في عبارات

النحويين يقال على ثلاثة معان ، فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الأبنية لا اختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال ، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره وإذا اراد والظرف الذي لا يستعمل المنصوبا على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف ، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به أنه ما يتصرف ذاته وما دته على ابنية مختلفة ، كضارب وقائم ، ومالا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضابط

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) الظروف كلها مدكرة لإقدام ووراء وهما شاذان .

١٠

قاعدة

قال الفارسي في (التذكرة) نزلت عند بابيه على زيد ، جائز لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من التفاعل فكما يصح ضرب علامه زيد ، كذلك يصح ما ذكرناه .

(فائدة) قال أبو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقت يبنى لأنه تضمن معنى الشرط موضعه نصب ويعمل فيه النصب معنى جوابه وما بعده في موضع الجريان ندب

(ضابط - ١)

٢٠ قال الأندلسي الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة ، عند ومع وتل وبعد ولدى ، انتهى . قلت وقد نظمتها فقلت .
من الظروف خمسة قد خصصت بمن ولم يحجرها سواها

عند ومسع وقبل بعد ولدى شرح الامام اللورقي حواها
الاندلسي شارح (المفصل) المشهور هو الامام علم الدين اللورقي له
ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي .

ضابط

٥. قال ابن الشجري في (اماليه) الظروف المبنية ثلاثة اضرب، ضرب
زمانى، وضرب مكاني، وضرب تجاذبه الزمان والمكان، فالزمانى امس
والآن ومتى واين وقط المشددة واذا واذا المقتضية جوابا، والمكانى لدن
وحيث واين وهنا وثم واذا المستعملة (١) بمعنى ثم، والثالث قبل وبعد .

ضابط

١٠. قال السخاوى في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة
اتسام . قسم ، لا يستعمل ظرفا . وقسم ، لا يستعمل الا ظرفا . وقسم ، لا يلزم
الظرفية .

فالاول ما كان محددًا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام
والعراق واليمن .

١٥. والثاني نحو عند وسوى وسواء ولدن ودون .
والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام
ويمين وشمال وحذاء ودات اليمين .

باب الاستثناء

قاعدة

٢- قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بلا وانما كانت اقهى الاصل
لأنها حرف وانها تنقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما يقتضيه
الاجاب الى النفي، والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخباصة ولا يلزم نقله من

النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الالهى الاصل لأنها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الازيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينها . وقال ابن اياز إلا اصل الأدوات في هذا الباب اوجهين .

احدهما انها حرف والموضوع لفائدة المعانى الحروف كالفى والاستفهام .
والنداء .

والثانى انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتستعمل في ابواب اخر .

قاعدة

- قال ابو البقاء في (التبيين) الاصل في - إلا - الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل في ، غير أن تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء ، والاصل في سواء وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير .
- (فائدة) قال ابن الدهان في (الغرة) الاستثناء على ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء .
- فالا استثناء بعد الاستثناء تكون الا فيه بمعنى الواو وكقوله تعالى
(وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) فكأنه قال الا يعلمها وهي في كتاب مبين .
- والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى (انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأتهم قدرنا انها من الغابرين) فتقديره - انا ارسلنا الى قوم مجرمين لثلاث نبتى منهم احدا بالاهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال (الا امرأتهم قدرنا انها من الغابرين) فالأصل في هذا ان الذى يقص بعد معنى النفى يكون بالاموجبا وبعد معنى الموجب يكون منفيا .

الاشباه - ج - ٢ ٧٨ الفن الثاني
واما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه اكثر الكلام كقولك
سار القوم الا زيدا .

قاعدة

لا يعمل ما قبل الافياء بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا
او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد ، او تابعا به نحو ما قام احد الا زيدا
فاضل .

ضابط

قال ابن الدهان في (الغرة) ليس في المبدلات ما يخالف البديل حكم
البديل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيدا ،
١٠ فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بديل منه .

ضابط

قال ابن الدهان في (الغرة) الذي ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع .
الاول الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو ما قام القوم الا زيدا .
الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما أكل احد الا
١٥ الخبز الا زيدا لأن التقدير يؤدي الى الايجاب فكأنه قال كل الناس أكلوا
الخبز الا زيدا .

الثالث ان يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءني احد الاراكيا
الا زيدا ، لأنه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاؤني
واكبين الا زيدا .

الرابع ان تكرر إلا مع اسمين مستثنين فلا بد من نصب احدهما نحو
٢٠ ما جاءني احد الا زيدا والاعمرا والاعمرو .

الخامس ان يقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد .
السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما في الدار احد الاحمارا .
فائدة

(فائدة) قال ابن يعيش خلا فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة .

(فائدة) قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه و امتنع البديل الذي كان مختارا قبل التقدم نحو ما جاء في الازيدا احد ، لأن البديل لا يتقدم البديل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد . وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ، ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير هذه المسئلة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجلا ، لا يجوز في - قائم - الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجلا قائم ، والنصب على الحال الا انه ضعيف لأن نعت النكرة اجود من الحال منها ف اذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال . ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا . انتهى .

(فائدة) قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس تفصيل ومن غيره استدراك .

قاعدة

قال ابن السراج في الأصول لا ينسق على حروف الاستثناء لانقول ١٥
قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو ، قال والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء .

(فائدة) قال ابن اياز لا والوا والواي بمعنى مع نظير تان لأن كل واحدة منهما تعدى الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه ألا ترى انك لو اسقطت - الا - لكان الفعل غير مقتض الاسم . ٢٠

(فائدة) قال عيدا الفاهر الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف ولك عطف الشيء على ما هو من غير جنسه كقوالك جاء في رجل لاحمار ، مشتهت الابل ، لأن الاستثناء والنفي متقاربان فقل ما مررت بأحد الاحمار ، كما قيل مررت برجل لاحمار .

قاعدة

قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فلا يجوز ما قومه زيدا الاضاربون
لأن تقديم الاسم الواقع بعد الاعليها غير جائز فكذا معموله لأن من اصولهم
ان الممول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا وفعلا عليه فان جاء شيء يوهم
خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور، وقيل انما امتنع ذلك في الا
حملها على واومع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك الا .

ضابط

قال ابو الحسن الابدی فی (شرح الجزولية) النفي عند هم هو
مادخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيدا، وما كان خبرا ما دخلت
عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا زيدا، وما كان في موضع المفعول الثاني
من باب ظننت نحو ما ظننت احد ايقوم الا زيدا، وكذلك ما دخلت عليه اداة
الاستفهام و اريد بها معنى النفي، وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او ما يقرب
منها نحو قل رجل يقول ذاك الا زيد، و اقل رجل يقول ذاك الا زيد و قلها يقوم
الاعمر ولأن العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل يقول ذاك
الا زيد و اقل رجل يقول ذاك الا زيد فالبدل فيها محمول على المعنى دون اللفظ
لأن المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز أن يكون الا زيد بدلا من اقل
المرفوع لأنه لا يحل عمله لأن الا لا يتبدأ بها، ولا من الضمير لأنه لا يقال يقول
الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لأنه لا يقال قل الا زيد
ولأن قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا زيد، ولا من الضمير لأن الفعل
في موضع الصفة ولا تنتفى الصفة وايضا فلا يقال، يقول ذاك الا زيد،
ولا يجوز اقل رجل، يقول ذاك الا زيد، بالخفض لأن . اقل . لا يدخل
على المعارف فهي كرب وانما هو بدل من رجل على الموضع لأنه في معنى
ما رجل يقول ذاك الا زيد .

قاعدة

قال الأبدى ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز أن يستثنى بالاسمين كما لا يعطف بلا اسمين ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الاعمر الدينار، لم يجز، وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال الاعمر الدينار، اذا اردت الاستثناء وان اردت البديل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى - الاعمر الدينار، ومن مامع الفارسي ان يقال ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين وتصحيح المسئلة عنده ما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا، وتصحيحها عند الأخفش ان يقدم بعضهم، واجاز غيرهما المسئلة من غير تغيير للفظ على ان يكون البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة - ما ضرب ١٠ بعضا الا بعض القوم .

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومها الى تسمين - منتقلة - وهو الغالب - وملازمة - وذلك واجب في ثلاث، الجامدة ١٥ غير المؤواة بالمشقة نحو هذا مال كذبا - والمؤكدة - نحو (ولى مدبرا)، والى دل عاملها على تجديد صاحبها، نحو (وخلق الانسان ضعيفا) . وتنقسم بحسب قصد ذاتها وللتوطئة بها الى تسمين - مقصودة - وهو الغالب، وموطئة - وهى الجامدة الموصوفة نحو (فتمثل لها بشراسويا) فانما ذكر - بشرا - توطئة لذكر - سوبا . ٢٠

وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة - مقارنة - وهو الغالب، ومقدرة - وهى المستقبلية نحو (ادخلوها خالدين) ومحكية - وهى الماضى نحو جاء زيد امس راكبا .

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى تسمين، مبينة، وهو الغالب وتسمى

مؤسسة ايضا ، ومؤكدة ، وهى التى يستفاد منها بديونها وهى ثلاثة مؤكدة
لها . لها نحو (ولى مدبرا) ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ، ومؤكدة
لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ، وما يشكل قولهم ، جاء زيد والشمس
طالعة ، فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرديين هيئة فاعل
ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن حننأ وياها - جاء زيد طالعة الشمس عند
مجيئها ، يعنى فهى كالحال والنعت السببيين ، كررت بالدار قائما سكانها ورجل
قائم غلامه ، وقال ابن عمرو ن هى مؤولة بمبكر او نحوه .

قاعدة

قال ابن يعيش كل ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة
وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا ، ألا ترى ان الفعل
الستقل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ، ولا يجوز أن يقع حالا .

ضابط

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على
الأصح فيها .

قاعدة

الحال شبيهة بالظرف ، قال ابن كيسان ولذا اعنت عن الخبر في ضرى
زيدا قائما .

باب التمييز

قال ابن الطراوة الابهام الذى يفسره التمييز اما في الجنس نحو عثرون
٢٠ رجلا ، او البعض نحو احسن الناس وجها ، او الحال نحو احسنهم ادبا ،
او السبب نحو احسنهم عبدا .

قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبديل في اقسامه الثلاثة والقسمان
الاخير ان نظيرهما بديل الاشتغال ، ويوضح الاول ان الامراد في موضع
الجمع

الجمع فرجل في موضع رجال فالعشرون نفس الرجال .

ضابط

قال ابن الصائغ في (تذكرة) التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتي بعد كل كلام ينطوي على شيء مبهم الا في موضعين .

- ٥ احدهما ان يؤدي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا ، اذا جعلت رجلا - تمييز لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف العامل فذكره تفسير آخره متدافع لأن ما حذف لا يذكر ، وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز .

- ١٠ يسط الأضياف وجهار حبا بسط ذراعين لعظم كلبا
فيكون قد نوى بالمصدر بناءً له للفعول والتقدير بسطاً مثل ما بسط
ذراعان وبجمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو
كثير في كلامهم .

- والموضع الثاني ان يؤدي الى انحراف اللفظ عن اصل وضعه نحو
١٥ قولك ادهنت زيتاً لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذا لا اصل - ادهنت
زيت - فلو نصب على التمييز لأدى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير في
الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك وكل ذلك انحراف اللفظ عن اصل وضعه
ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه قولهم امتلاً الماء
ماء وتفقاً زيد شحماً ، والدليل على ان ذلك نصب - على التمييز التزام التنكير
ووجوب التأخير باجماع انتهى .

٢٠

باب حروف الجر

تقسيم

قال ابن الحازم حروف الجر ثلاثة اقسام .

قسم يلزم الحرفية وهو من ، وفي ، والى ، وحتى ، ورب ، واللام ،

والواو، والتاء، والباء .

وقسم يكون اسما وحرفا وهى، على، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ.
وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا، وعدا، وخلا، قال ولولا، وكى
فى القسم الاول، ومع، من القسم الثانى، وحكى عن ابى الحسن انه قال بلى اذا
جرت حرف جر، انتهى .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) حروف الجر تنقسم اربعة اقسام .
قسم لا يستعمل الاحرفا .

وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه .

وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا .

وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو تلى .

١٠

قاعدة

الاصل فى الجر حرف الجر لأن المضاف مردود فى التاويل اليه ذكره
ابن الجباز فى (شرح الدرة) .

ضابط

قال ابن هشام فى (تعايقه) حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر
الافى الاستثناء وهى، حاشا، وخلا، وعدا، وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهى
لعل، وكى، ومتى، وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهى، من، والى، وعن
وعلى، وفى، والباء، واللام، والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهى تنقسم
الى اربعة اقسام .

١٥

قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ، ومذ .

٢٠

وقسم لا يجر الا النكرات وهو، رب .

وقسم لا يجر الا لفظى الجلالة ورب وهو التاء .

وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقى .

(نائدة) الجر من عبارات البصريين والخمض من عبارات الكوفيين

ذكره

الأشياء - ج - ٢ ٨٥ الفن الثاني
ذكره ابن الخباز وغيره .

(فائدة) قال ابن الدهان في الغرة (س) اقوى حروف الجر ولهذا
المعنى اختصت بالدخول على عند .

قاعدة

قال اصل حروف القسم الباء ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها .
نحو اقسم بالله لتفعلن ، ودخولها على الضمير نحو بك لأعلن ، واستعمالها في القسم
الاستعطائي نحو بالله هل قام زيد .

(فائدة) قال ابن فلاح في المعنى تعاق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة
معان، تعلق المفعول به، وتعلق المفعول له بكنيتك للسمن واللبن، وتعلق المظرف
كأهت بمكة، وتعلق الحال كخرج بعشيرته، وتعلق المفعول معه نحو ما زات يزيد .
حتى ذهب، وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد . لأنها
ناثبة عن الا والاسم بعدها يتصعب على التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بعد
هذه على التشبيه بالمفعول به، وتعلق التمييز نحو (يا سيد اما انت من سيد) .

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع نخط ابن
الرماح (ربما) على ثلاثة اوجه احدها ان ما كامة كما قال .

فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
وغير كافة .

داوى ياربها غارة شعواء كاللذعة بالميسم

ونكرة موصوفة (ربما تكره النفوس من الامر) ويحتمل الثلاثة قواه
لقد رزئت كعب بن عوف وربما قتي لم يكن يرضى بشيء يضيئها .
قوي مرفوع بما يفسره يضيئها لأن ربما صارت مختصة بالفعل كذا وان تقدره
لم يرض قتي لم يكن يرضى، او لم يكن قتي يرضى، او مفعول باضمار فعل تقديره
وربما رزئت قتي لم يكن يرضى، او مفعول برزئت المذكور، وفي هذه
الأوجه كافة، او تجعل زائدة وقتي محله جر، او نكرة موصوفة اي رب شيء قتي

باب الاضافة قاعدة

قال في (البسيط) ما لا يمكن تنكيه من المعارف كالضميرات واسماء
 • الاشارة لا تجوز اضافته للالام القرينة الدالة على تعريفه وضعا واما الاعلام
 فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي
 عن التعريف بالقرينة الزائدة، والاشترك الاتفاقي فيها لا يلحقها بالاشترك
 النكرات الذي هو مقصود الواضح وليس الاشتراك في الاعلام مقصودا
 للواضع، فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك في اللفظ دون
 الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع عن الوضع للحقيقة الأخرى بخلاف وضع اللفظ
 ١٠ على النكرات ولذلك كان الزيد ان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة
 والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها
 وادباقتها الخا قال للاشتراك الاتفاقي بالاشترك الوضعي وكأ به تخيل في تنكيهها
 اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل
 واحد منهم ورد من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكيه صرح تعريفه باللام
 ١٥ وادباته في قوله (باعدام العمر من اسيرها) وقوله (علا زيدا يوم النقا رأس
 زيدكم) واجتمع اللام والاضافة في قوله .

وقد كان منهم حاجب وابن مامة ابو جندل والزيد زيد المعارك

قال والاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت

٢. ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين

احدهما التأنيس بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله

وعبد الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين .

والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة فلم تستنكر

كاستنكار دخول اللام التي لا يكون ما ادخل عليه ذكره وان وجد ، كما رسلها

العراك

العراك، وادخلوا الأول فالأول، فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف .

قاعدة

قال ابن يعيش اذا اضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفها اضاها وبجرى مجرى اخيك و غلامك في تعريفها بالاضافة كقوله (علا . زيدنا يوم القارأس زيدكم) قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة .

قاعدة

قال ابن السراج في (الاصول) الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت اسما الزمان بالاضافة الى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل لأن الفعل له بنى وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة عليها .

ضابط

١٥ الاسماء في الاضافة اقسام .

الاول ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف ، فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحدة وعند ولدن ولدا وبين ووسط وسوى ومع ودون واذا واذا وحيث ؛ ومن غير الظروف مثل وشبه وغير بيد وتيد وقد اوقاب وقيس واى وبعض وكل وكلتا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات وقد وقط وحسب ، ذكر ذلك كله في (الفصل) .

والثاني . الا يضاف اصلا كذا ومنذ اذا وايهما مرفوع او فعل ،

والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى اى، واسماء الافعال وكم وكماين .

الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء .

قاعدة

الاضافة تصح بادنى ملايسة نحو قولك نقيته فى طريقى اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احدا على الحشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه بملايسته اياه فى حال الحمل وقول الشاعر .
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذا عت غزلها فى اقرائب
اضاف الكوكب اليها بلدها فى عملها عند طلوعه ذكر ذلك فى (المفصل)
وشروحه .

ضابط

قال ابن النحاس فى (التعليقة) ايس فى ظروف المكان . ما يضاف الى الجملة غير حيث لا ابهمت لوقعها على كل جهة احتاجت فى زوال ايها مما الى اضافتها الجملة كاذ واذا فى الزمان .

ضابط

قال ابن هشام فى (المغنى) الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة .
احدها التعريف كغلام زيد .
الثانى التخصيص كغلام رجل .
الثالث التخفيف كضارب زيد .
الرابع ازالة القبح او التجوز كمرت بالرجل الحسن الوجهه
فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب
حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى .
الخامس تذكير المؤنث نحو (ان رحمة الله قريب) .
السادس تأنيث المذكر نحو قطعت بعض اصابعه .

السابع الظرفية نحو (تؤتي أكلها كل حين) .

الثامن المصدرية نحو (أى منقلب ينقلبون) .

التاسع وجوب المصدر نحو غلام من عندك، وصبيحة أى يوم سفر ك

العاشر البناء فى المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن المبهم المضاف

الى اذأ وفعل مبنى . وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم القرائد
وحصر الشرائد) للمهلبى وقال المهلبى فى نظم ذلك .

خصال فى الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف اليه عشر

بناء ثم تذكير وظرف ومعنى الجنس والتأنيث تقرؤ (١)

وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المقرر

وذكر فى الشرح انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من عندك ،

وبالحدث المصدرية ، وبالجنس قولك أى رجل يا تبنى فله درهم ، وبالشرط

غلام من تضرب تضرب ، وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه

لا زيد الامير لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريف فى النية للاشتراك العارض

فى التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف

وازالة القبح والتجوز ولم يذكر المهلبى هذه الثلاثة ومسئلة اكتساب التنكير

من الاضافة فى غاية الحسن وهى سلب تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك

فى اول الباب وقلت انا .

ويكتسب المضاف فخذ امورا احلتها الاضافة فوق عشر

فتعريف وتخصيص بناء وتخفيف كضارب عبد عمرو

وترك القبح والتجوز شرط والاستفهام فالتسبا لصدر

وتذكير وتأنيث وظرف وسلب للعارف شبه نكر

ومعنى الجنس والحدث المعرى فخذ نظما يحاكي عقددر

وقال ابن هشام فى (تذكرته) فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس

هذا فقالوا انه منحصر فى اربعة اقسام .

تسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت تريده نحو قطعت بعض اصابعه و(اذ بعض السنين تعوتنا) و(يلتقطه بعض السيارة) وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وانت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرق صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه يكون اصابع .

وقسم تلفظ بالثاني وانت تريده إلا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليا مة .

وانقسم الرابع زاده الفارسي وهو أن يكون المضاف كلاً لاؤنث كقوله .

١٠ ولحت عليه كل معصفة هو جاء ليس للبها زين (١)
فأنت كلاً لأنه المعصفات .

(فائدة) قال بعضهم .

ثلاثة تسقط هاءاتها مضافة عند جميع النحاء
منها اذا قيل ابوعذر ها وايت شعري وإقام الصلاة

باب المصدر

١٥

قال ابن هشام في (تذكرته) المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو (ماء كم غورا) والمفعول به نحو (هذا خلق الله) والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو عسى زيد أن يقوم والمفعول نحو (ما كان هذا القرآن ان يفترى)

٢٠ (فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) قال الجرجاني اقوى اعمال المصدر منونا لأنه نكرة كالفعل، هم مضى فالأن اضافته في نية الانفصال فهو نكرة ايضاً، ودونها ما فيه ال .

باب اسم الفاعل

قاعدة

قال ابن السراج (في الاصول) كل ما كان يجمع بغير الواو والنون

نحو

(١) كذا ولم ينقطه في

نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول مردت برجل حسان قومه من قبل
ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألا ترى انه يعرب كأعراب
الواحد المفرد وما كان يجمع بأواو والنون نحو منطلقين فان الاجود فيه ان يجعله
بمنزلة الفعل المقدم فتقول مردت برجل منطلق قومه .

باب التعجب

•

قول البصريين في احسن يزيد يلزم منه شذوذ من اوجه .
احداها استعمال افعال للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك
لأن عندهم ان افعال اصله افعال بمعنى صار كذا .
الثاني وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام .
الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر .
الرابع حذف الفاعل في (أسمع بهم وأبصر) قلناه من تعاقب ابن هشام .

١٠

باب افعال التفضيل

قاعدة

قال ابن السراج في (الاصول) كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعال
به وهذا افعال من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعال من هذا ١٥
ولا افعال به .

ضابط

قال ابن هشام في (تذكرته) قولهم ان افعال التفضيل يستعمل مضافا
وبأل وبين يستنى من استعماله بأل خير وشر فاني لم ارها استعمالا بالتفضيل .

٢٠

باب اسماء الافعال

قال ابن هشام في (تذكرته) اعلم ان هاوما وهاؤم نادرا في العربية
لا يظهر له ألا ترى ان غيره من صه ومه لا يظهر به الضمير البتة وهو مع ندوره
غير شاذ في الاستعمال ففي التنزيل (هاؤم اقرء واكتاتيه) .

باب النعت

ضابط

قال في (البسيط) جملة ما يوصف به ثمانية اشياء اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ، وهذه الثلاثة هي الاصل في الصفات (لأنها التي
تدخل في حد الصفة - ١) لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وانما يحصل
الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي المشتقة
من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها .

والرابع المنسوب ككنى وكوفي وهو في معنى اسم المفعول .

والخامس الوصف بذى التي بمعنى صاحب .

والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعي .

والسابع ما ورد من المسموع غيره كررت برجل أى رجل .

والثامن الوصف بالجملة .

ضابط

قال في (البسيط) الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف
ويوصف به ، وهو اسم الاشارة والمعرف بأل والمضاف الى واحد من
المعارف اذا كان متصفا بالحدث ، وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني
الكنى واللهم عند سيبيويه وما اوغل من الاسم في شبه الحرف كايين وكم
وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر .

٢٠ اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالانحولا ينصف

وصفت ما اضمرت يومالذ فقال لي المضمر لا يوصف

وما يوصف ولا يوصف به ، وهو الاعلام ، وما يوصف به ولا يوصف

وهو الجمل .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاسماء تنقسم اربعة اقسام .
قسم لا ينعى ولا ينعى به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر
وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس بمعرب في الاصل ما عدا الاسماء الموصولة
واسماء الاشارة .

وقسم ينعى به ولا ينعى وهو ما لا يستعمل من الاسماء تابعا نحو بسن .
وايطان ونائع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع وهى محفوظة
لا يقاس عليها .

وقسم ينعى ولا ينعى به وهو العلم وما كان من الاسماء ليس بمشتق
ولا فى حكمه نحو ثوب وحائط وما اشبه ذلك .

وقسم ينعى وينعى به وهو ما بقى من الاسماء .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) المعارف اقسام .

قسم لا ينعى بشئ ، وهو المضمر .

وقسم ينعى بشئ ، واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعى بما فيه
الخاصة .

وقسم ينعى بشئين وهو ما فيه ال ينعى بما فيه ال او بمضاف الى ما فيه ال

وقسم ينعى بثلاثة اشياء وهو شيان احدهما العلم ينعى بما فيه ال

وبمضاف وبلاشارة، والثانى المضاف ينعى بمضاف مثله وبما فيه ال وبلاشارة .

تقسيم

قال فى (البسيط) تبعية الصفة لموصوفها فى الاعراب ثلاثة اقسام

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب
يخالف لفظه، وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع البنيات التى اوغلت
فى شبه الحرف كالاشارة واس والركب من الاعداد وما لا ينصرف فى
الجر، وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا، والمنادى،
وما اضيف اليه المصدر، واسم الفاعل .

باب العطف

اتسام العطف ثلاثة

احدها اعطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد
بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاء في
من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في
المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن اوبل
قاعد لأن في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار
الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اخبار مبتدأ .
الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله
ثلاثة شروط .

١٠

احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت زيد
وعمره لأنه لا يجوز مررت عمرا .

الثاني ان يكون الموضع محققا لاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيد
واخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل .

١٥

الثالث وجود المحرزي الطالب لذلك المحل فلا يجوز أن زيدا وعمرو
قائمان لأن الطالب لرفع عمرو وهو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال
بدخول ان .

الثالث العطف على التوهم نحو ليس (١) زيد قائما ولا قاعد بالخفض على
توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك .

قاعدۃ

الواو اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف

باحكام .

(١) الاصل « ان »

احداها احتمال معطوفها للعية والتقدم والتأخر .

الثاني اقترانها بما نحو (إما شاكرا وإما كفورا) .

الثالث اقترانها بلا أن سبقت بنفى ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمر وليفيد أن الفعل منفى عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، وإذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمر ولا ما اختصم زيد ولا عمر .
الرابع اقترانها بلكن نحو (ولكن رسول الله) .

الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط ككررت برجل قام زيد واخوه .

السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون .

السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوها نحو (على ربيعين
مسلوب وبال لي) .

الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو (فقد ان مثل مجد ومجد) .

التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمر و جلست بين
زيد وعمر .

العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس نحو (رب اغفر لي
ولو ادى ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) (وملائكته وجبريل
وميكال) ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كانت الناس حتى الانبياء فانها عاطفة
خاصة على عام .

الثاني عشر عطف عام حذف وبقي معموله على عام مل آخر يجمعهما
معنى واحد نحو (وزججن الحواجب والعيوة) اى وكلن العيون والجامع بينهما
التحسين .

الثالث عشر عطف الشئ على مرادفه نحو (والنهي قولها كذباً ومينا)

الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (عليك ورحمة
الله السلام) .

الاشياء - ج - ٢ ١٧ الفن الثاني
الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو (وامسحوا برءوسكم
وارجلكم)

السادس عشر ذكر ابو على الفارسي ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية
وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف نقله عنه ابن جني في (سر الصناعة)
وفي (تذكرة) ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم اصل حروف العطف .
الواو لأن الواو لا تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على
الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك
والنفى فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب
والمفرد اصل المركب .

١٠ ضابط

قال ابن هشام في (تذكرته) من حروف العطف ما لا يعطف الا
بعد شيء خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام .
ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي
خاصة .

ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد النداء والامر
والايجاب .
ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد النفي والنهي والاثبات
والامر .

ضابط

قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام .
قسم يشرك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو .
والفاء وثم وحتى .
وتسم يجعل الحكم للاول فقط وهو « لا » .
وتسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن .

وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو اما ، واو ، وام .

ضابط

قال ابن هشام في (تذكرة) ليس في التوزيع ما يتقدم على متبوعه

• الا المعطوف بالواو لأنها لا ترتب .

(فائدة) قال الابن في (شرح الجزولية) لا يجوز عطف الضمير

المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيها عدا ذلك . قال ابن الصائغ في (تذكرة)

واورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى (ولقد وصينا الذين

أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم) وقوله تعالى (يخرجون الرسول وإياكم)

قال ابن الصائغ وعندى انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتلخص هل

هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة

والذي يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشر

بالعمل ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير

الواو فليس الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى (وانا

اواياكم لعلى هدى) فنجد الى الآيتين فنجد المكانين مكانى ثم لأن المقصود

في الآية الاولى ترتيبها على الزمان الوجودى مع ارادة كون المخاطب

له اسوة بمن مضى وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة

شرفها والبداءة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا تخلص ذلك لم يكن

فيها رد على الابن ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين

٢٠ معنى ما وهذا تاويل حسن الكلام موافق للصناعة وقواعدها . انتهى .

(فائدة) في اقسام الواوات قال بعضهم .

وممتحن يوما ليضمنى هضبا عن الواوكم قسم نظمت له نظما

فقسمتها عشرون ضربا تبعت فدونها انى لأرسمها رسما

فأصل واضمار وجمع وزائد وعطف ووا والرفع في الستة الاسما

ورب ومع قد ثابت الواو عنهما وواو في الايمان فاستمع العلما

وو

وواوك للإطلاق والواو ألحقت وواو بمعنى أو فد ونك والحرما
 وواوات بعد الضمير لغائب وواوك في الجمع الذي يورث السقيا
 وواو الهجا والحال واسم لئله وواسان من دون الجمال به يسمى
 وواوك في تكسير دار وواو اذ وواو ابتداء ثم عدى بها ثما

باب عطف البيان

قال الأعم (في شرح الجمل) هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون .

قاعدة

قال الأعم عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك .

باب البدل

١٠

قال في (البيسط) تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلاثين مسألة وذلك لأن البدل أربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتكرار أربعة وباعتبار الاظهار الأربعة وثمانية في أربعة باثنين وثلاثين (١) وأمثلةها مجملة جاء في زيدا خوك ، ضربت زيدا رأسه ، أعجبني زيد علمه ، رأيت زيدا الحمار . جاء في رجل غلام لك ، ضربت رجلا يداله ، أعجبني رجل علم له ، ضربت ١٥ رجلا حمارا . كرهت زيدا غلاما مالك ، ضربت زيدا يداله ، أعجبني زيد علم له ، رأيت زيدا حمارا . جاء في رجل أخوك ، ضربت رجلا رأسه ، أعجبني رجل علمه ، رأيت رجلا الحمار ، قام زيدا خوك ، زيد ضربته إياه ، ضربت زيدا إياه ضربته زيدا . أعجبني زيد رأسه ، يد زيد قطعته إياها ، الرغيف أكلته ثلثه ٢٠ ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه . أعجبني زيد علمه ، جهل الزيد بن كرههما ٢٠ إياه ، زيد كرهته جهله ، جهل زيد كرهته زيدا إياه . أعجبني زيد الحمار

(١) كذا قال وقضية كلامه أن تكون الصور (٢٤) وهو خطأ أيضا والصواب

أن الصور (٣٦) إذا النكرة لا تكون الاظاهرا والأمثلة الآتية غير مستوعبة

للصور وفيها مع ذلك تكرار فتدبر - ح

زيد الحمار كرهته اياه ، كرهت زيدا اياه ، زيد كرهته حماره . ثلث الرغيف
أكلت الرغيف اياه ، جهل زيد كرهت زيدا اياه ، الحمار كرهت زيدا اياه .
(فائدة) قال الاعلم في (شرح الجمل) الدليل على ان البدل على نية
تكرار العاقل ثلاثة ادلة ، شرعى ، ولغوى ، وقياسى ، فالشرعى قوله تعالى
هـ (اتبعوا المرسلين اتبعوا) الآية (وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا المن
آمن منهم) واللغوى قول الشاعر .

اذا مات مات ميت من تميم فسرك ان يعيش بغيره بزااد

بخبز أو بتمر أو بسمن أو الشيء الملفف في البجاد

والقياسى يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا .

(فائدة) قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من خط ابن الرماح
لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيان او استدراكا فلبعض والا شتما ل يكونان
توكيدا او بيانا والغلط والبداء والنسيان لا يكون الا استدراكا كالتوكيد
(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) (والله على الناس حج البيت من استطاع)
والبيان بمحبتي الجارية وجهها او عقلها .

باب النداء

١٥

قاعدة

قال في (المفصل) لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لأنها

لا يفارقانه .

قاعدة

٢٠ اصل حروف النداء (يا) ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا
ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث واياها
وايتها الابها ولا المندوب الابها او بوا ، وفي (شرح الفصول) لابن اياز قال
النحاة (يا) ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف .

اولها

اولها نداء القريب والبعيد بها .

وثانيها وقوعها في باب الاستغاثة . دون غيرها ، وثالثها وقوعها في باب الندبة ، ورابعها دخولها على اى وخامسها ان القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

- (فائدة) قال الجزولى اذا رفعت الاول من نحو يا زيد عمر وفتنصب ه .
 الثانى من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهى البدل وعطف البيان والنعته
 على تأويل الاشتقاق والنداء المستأنف واخما را عنى واضعها النعت وهو الذى
 اسقطه لأن العلم لا ينعت به ، فاذا نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد على انه
 منادى مضاف على تأويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه الثانى
 وتنصب الثانى على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والتأويل الثانى ١٠
 ان يكون مضافا الى ما بعد الثانى ويكون اثنا فى توكيد الاول مقحما بينه وبين
 ما اضيف اليه .

ضابط

- قال ابن الدهان فى (الغرة) الاسماء على ضربين ، ضرب ينادى ،
 وضرب لا ينادى ، فالذى ينادى على ثلاثة مراتب ، مرتبة لادمن وحوديا ١٥
 معها نحو النكرة واسماء الاشارة عندنا ، ومرتبة لادمن حذف يامعها وهو اللهم
 وادى فى قولك اللهم اغفر لنا ايها العصابة ، وضرب يجوز فيه الامران .
 (فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرة) لا يجوز عندى نداء اسم الله
 تعالى الا بيا .

ضابط

٢٠

- فى (تذكرة) ابن هشام - تابع المنادى المبنى على خمسة اقسام .
 قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذى ليس بال .
 وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو اى .
 وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل وهو اسم

وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذى بال .
وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذى بغير أل .

ضابط

قال ابن فلاح فى (المنفى) يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى
الافى خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند
البصريين والمستغاث والندوب، انتهى . وزاد ابن مالك المضمهر .
وفى (تذكرة) ابن الصائغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم
نص على منعه ابن معطى فى (درته) وعلى منع ذلك فى (الدرة) ايضا بالاشتباه
وقدره ابن الحجاز بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى ،
واعترض عليه بانك تقول الله اغفرلى فلا يقع فيه اشتباه ولبس .
قال ابن الصائغ ولابن معطى ان يقول لما وقع اللبس فى بعض المواضع
طرد الباب لثلاث مختلف الحكم، انتهى .

قال والعلة فى ذلك انهم لما حذفوا عوضا الميم ففكر هو ان يقولوا لله
بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض

قال ابن الصائغ يعنى تعويضهم من حرف النداء دلنا على انهم قصدوا
ان لا يحذفوا الحرف بالكسبية وقد قال ابن النحاس فى (صناعة الكتاب)
مانصه جواز ذلك فانه قال فى قواك سبحان الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل
٢٠ من الكاف ويجوز المصب على القطع والرفع على تقدير يا الله . انتهى .

قاعدة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اصل حذف حرف النداء فى نداء
الاعلام ثم كل ما اشبه العلم فى كونه لا يجوز أن يكون وصفا لاي وايسر مستغاثا به
ولامندوبا يجوز حذف حرف النداء معه .

باب الندبة

قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لأنه يجوز أن ينادى المنكور وانهم ولا يجوز ذلك في الندبة .
وقال الأبنى في (شرح الجزولية) المندوب يشرك المادى في .
احكام وينفرد بالحق الف الندبة .

باب الترخيم

قال المهلبى

ان اسماء توالث عشرة لم ترخم عنداهل المخبره
مبهم ثمت نعت بعده والمضا فان معا والنكره
ثم شبه لمضاف خالص والثلاثى ومندوب الره
بجثديه مستغاث راحم واذا كانت جميعا مضمرة
(فائدة) قال ابن فلاح في (المغنى) قالوا اكثر مارنحت العرب ثلاثة
اشياء وهى حارث ومالك وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش قد ابحرت العرب اشياء اختصاصها على طريقة النداء
لا شتر اكهما في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للآخر من حيث شاركه في
الاختصاص كما ابحروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في
الاستفهام وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو، وازيد افضل ام خالد فاشيئان
الاذان تسأل عنها قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالى اقمتم ام تعدت وسواء
على اقمتم ام تعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية
لأن معنى قولك لا ابالى أفعلت ام لم تفعل اى هما مستويان في علمى فكما جاءت
التسوية بلفظ الاستفهام لا شتر اكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص

بلفظ النداء لا اشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى . انتهى .

قاعدة

قال ابن فلاح في (المغنى) قال ابو عمر وإن العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشياء وهى معشر وآل واهل وبنو . ولا شك ان العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها وعبارة ابن النحاس في (التعليقة) اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب هذه الاربعة .

باب العدد

قال في (البيسط) ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الالباس قال ~~وهنا من غريب لغتهم~~ لأن التاء علامة التانيث وقد جعلت هاء عليها للتذكير ، قال وهذا الذى قصد الحريرى بقوله الوطن الذى يلبس فيه الذكر ان براقع النسوان ، وتبر زربات المجال بعائم الرجال . قال ونظيره انهم خصوا جمع فعال في المؤنث بافعال كدراع واذرع وفي المذكر باعلة كعماد وعمدة كالحا قهم علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث . وما وجهوا به مشكلة العدد ان العدد قبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لأنه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق المذكر لأنه الاصل الى العلامة فأخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة ، ومشكلة الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظى ومع جمع المؤنث تانيث معنوى فيعتد لأن لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث .

(فائدة) قال ابن الجباز الاثنان هجر جانبه في موضعين .

٢٠ الاول ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين اثنين .

والثاني ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشر ولم يقل في الاثنين ثنى بل نصف نقله ابن هشام في (تذكرة) .

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك وقد
الاعراب حشوا وكلمة من وجه أي مجموعها دال على شيء واحد وهو هذه الكمية
(فائدة) وفيها أيضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى
مجرى المبهم .

59399

ضابط

قال ابن هشام في (تذكرته) «ال» في العدد على ثلاثة أقسام ، تارة
تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو اثنان عشر ، وتارة
على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الالف ، وتارة عليها وهو
العدد المعطوف نحو (إذا الخمس والخمسين) (١) جاوزت فارتقب

باب الاخبار بالذى والالف واللام

ضابط

قال ابو حيان - من النحويين من عد ما لا يصح ان يفخر عنه
ومنهم من شرط في ما يصح الاخبار عنه شروطا فالذى عد قال الذى
لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن
والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته ١٥
والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف
البيان والتأكيد وضمير الشأن والعائد اذا لم يكن غيره والمسند اليه افعل غير
الخبرى ومفعوله والمضاف الى المائة والمجرور برب وبله وايماء رجل وكيف
وكم وكأين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل زعم وبئس وفاعل فعل التمتع
وبما للتعجب والمجرور بكاف التشبيه وبخى وبمذومند واسم الفعل واسم الفاعل ٢٠
واسم المفعول والمصدر اللوائى تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف الى
مفرد واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذى ليس تحته معنى والمصدر
والظرف اللازمان للنصب والاسم الذى اظهره ثان عن افعاله والاسم الذى

لأنه في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجزوف نحو كل شاة وسخلتها ولا عسى سخلتها (١) ولا المعطوف (٢) في باب رب على مجزورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه .

والذي شرط شروطا - قال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع هي
 ٥ اثناعشر شرطاً ، ان لا يكون تضمن حرف صدر ، وان يكون اسما متصرفا لا من المستعمل في النفي العام ، وان يكون مما يصح تعريفه لا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وان يكون في جملة خبرية ، ولا يكون صفة . ولا بد لا ، ولا عطف بيان ، وان لا يضم على ان يفسره ما بعده ، وان لا يكون ضمرا رابطا ، ولا مضافا الى اسم رابط ، وان لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدر اخره محذوف قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تدخل وينحصر في شرطين . احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمرا والثاني ان يكون يصح جعله خبر الموصول .

ضابط

قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في فاعل
 ١٥ افعل اللازم الخبري وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه من متعد الى اثنين وثلاثة والمفعول الذي لم يسم فاعله وفي باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكين والمضاف اليه وفي البدل والعطف والمبتدأ والخبر والمضمر وحادي عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الاسماء واشياء مركبة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط

زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي اعم في باب الاخبار لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الاعلى الجملة المصدرة بفعل متصرف متببت قال وذكر الأخفش موضعاً يصلح

- لأل ولا يصلح للذي قال تقول - مررت بالقائم ابواه لا القاعدين ،
ولو قلت - مررت باتي تعد ابواها لا التي قاما ، لم يصح فاذا اخبرت عن زيد
في قولك قامت جارتا زيد لا تعدتا ، قلت القائم جارتا لا القاعدتان زيد ،
ولو قلت الذي قامت جارتاه لا التي تعدتا زيد ، لم يجوز لأنه لا ضمير يعود على
الذي من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عموم تصرف .
ودخول ما لم يدخل في الآخر لكن ما اختصت به الذي أكثر . وذكر
الأخفش أيضا انه قد يخبر بال لا بالذي في قولك المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز
الذي ضرب الوجه زيد ، وقال ابن السراج في المسئلة الأولى ، مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين ، انه شاذ خارج عن القياس .
- قال وهو قول المازني وكل من يرتضى قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز
قولك المضروب الوجه زيد قال ولكمه حكى عن العرب وكثر من كلامهم
حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل ، قال الاستاذ ابو الحسن ابن
الصائغ فهذا شيء يحدث مع ال ولم يكن كلام قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار
عه بال ولا يجوز بالذي قال فلا برد هذا على ابي علي وغيره ممن زعم ان كل
ما يخبر عنه بال تخبر عنه بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت به ال ولا يقع في
موضعها الذي كان كذلك ، انتهى .

باب التنوين

- قال ابن الجباز في (شرح الدرة) التنوين حرف ذو مخرج وهو
نون ساكنة وجماعة من الجهمال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لأنهم
لا يجدون له صورة في الخط وانما سمى تنويما لأنه حادث بفعل المتكلم والتفعل
من أبنية الأحداث . وفي (البسيط) التنوين زيادة على الكلمة كما ان الفل
زيادة على الفرض .

ضابط

قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) متى اطلق التنوين

فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد قليل تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، وكذلك الألف واللام متى اطلقنا انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها قيد بالموصلة او الزائدة .

ضابط

قال ابن الجباز في (شرح الجزولية) اقسام التنوين عشرة، تنوين التمكن، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترخيم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضطرار، وتنوين مالا ينصرف عند الاضطرار، والتنوين الشاذ كقول بعضهم «هؤلاء قومك» حكاه ابو زيد وفائدته: كثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى، وتنوين الحكاية، مثل ان تسمى رجلا بقائلة ليبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما .

اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تحصيلها من خبر ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمكرزد ونم اواحك اضطرر غال وما هوذا

ضابط

قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال، وللإضافة وللمانع الصرف وللوقوف في غير النصب والاتصال بالضمير نحو ضاربك، ممن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم ولدخول لا وللنداء، وقال المهلبى .

ثمانية تنوينها دمت تحذف مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وما قدبنى منه المنادى واسم لا وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا به التذكير والكبير يعرف
قد اكتشفته كنيثان او اغتدى متى علمين او بالألقاب يكشف
قد اختلفا فيه واختلفا معا وثامنها نون المضافات توصف

باب نونى التاكيد

ضابط

قال الزجاجى فى (الجمل) كل موضع دخلت النون التقييلة دخلت النون الخفيفة الا فى الاثنين المذكورين والمؤنيتين وجماعة انساء فان الخفيفة لا تدخلها .

ضابط

- قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون من قبل نونى التوكيد الامفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكور فان ما قبلها يكون مضموما ، او ضمير الواحدة المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا ، او ضمير الاثنين ، او ضمير جمع المؤنث فان ما قبلها فى الصورتين لا يكون الا الفا .
- ١٠ (فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) دخول نون التوكيد فى اسم الفاعل نحو (اقاتلن احضر وا الشهودا) نظير دخول نون الوقاية عليه فى قوله (أمسلىنى الى قولى شراعى) .

باب نواصب الفعل المضارع

قاعدة

- ١٥ «أن» اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله ابو حيان فى (شرح التسهيل) ومن ثم اقتصت بأحكام .
- منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا مظهرها .
- ومنها اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور
- اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكها فى المصدرية والعمل نحو اريد أن
- ٢٠ عندى تقعد وان فى الدار تقعد ، ولم يجوز احد ذلك فى سائر الادوات الا اضطرارا .

ضابط

قال الأندلسي في (شرح المفصل) (اذن) لها ثلاثة احوال .
 حال تنصب فيها البتة وهي عند توفر الشرائط الخمس ان تكون جوابا ،
 وان لا يكون معها حرف عطف ، وان يعتمد الفعل عليها ، وان لا يفصل بينها وبين
 الفعل بغير الهمز ، وان يكون الفعل مستقبلا .

وحال لا تعمل فيه البتة وهي عند اختلال احد الشرائط .

وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها .

ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتأخر ان
 تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان توسطت وتأخرت لم تعمل
 وضاهت في هذه الأحوال ظننت واخواتها التي تعمل في رتبها وهو التقدم
 ويجوز الالغاء اذا فارقت فكذلك اذا ابتدئ بها واعمد الفعل عليها في الجواب
 اعملت لوقوعها في رتبها وتلغى اذا فارقت الا ان الفعل فضل عليها بأنه يجوز
 فيه الاعمال والالغاء و « اذن » لا يجوز فيها اذا فارقت الأول الا الالغاء
 اكون عوامل الاسماء اقوى من عوامل الأفعال خصوصا اذا كانت عوامل
 الاسماء افعالا وعامل الفعل لا يكون الاحرفا .

وقال الشلوين في (شرح الجزولية) اتسعت العرب في « اذن » اتساعا
 لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازت دخولها على الاسماء نجو اذن عبد الله
 يقول ذلك ، وعلى الافعال ، واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا
 ان تتأخر عن الفعل نحو اكرمك اذن ، فهذه اتساعات في - اذن - انفردت بها دون
 غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز
 ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعت في اذن هذه الاتساعات قويت بذلك
 عندهم فشبها بعوامل الاسماء الماصية لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته
 ولكن لا بكل عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فأجازوا فيها الاعمال
 والالغاء الا ان - ظننت - اذا توسطت يجوز فيه الاعمال والالغاء و - اذن - اذا

توسطت

توسطت بحجب فيها الانماء لان المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فخطت عنها بان الغيت ليس الا.

فائدة يتصور في بعض الأفعال الداخلة عليه « اذن » ان تنصب وترفع ونحزم وذلك نحو ان تأتى اكرمك واذن احسن اليك ، يحتمل ان يكون انشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ويحتمل التاكيد فتجزم ويحتمل الحال .
فترفع ايضا .

ضابط

قال عبد اللطيف البغدادى فى (اللع الكاملية) ليس فى الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا « أن » خاصة كما انه ليس فيها ما يحزم مضمرا سوى « ان » وليس فى نواصب الفعل ما يلغى سوى اذن .

١٠

قال ذو اللسانين الحسين بن ابراهيم النطنزى .

جواب ما استفهموا بقاء يكون نصبا بلا امتراء
كالأمر والنهى والتمنى والعرض والجحد والدعاء

ضابط

قال ابو محمد ابن السيد الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة ، اربعة
متفق عليها واثنان مختلف فيها فالاربعة المتفق عليها نفى الفعل الموجب للدخول
نحو ما سرت حتى ادخلها ، ودخول الاستفهام عليه نحو أسرت حتى تدخلها ،
والتقليل الذى يراد به النفى نحو قلما سرت حتى ادخلها ، وان تقع حتى موقعا
تكون فيه خبر النحو كان سيرا حتى ادخلها ، والاثنان المختلف فيها الامتناع
من جواز التقديم والتأخير وان يلحق الكلام عوارض الشك .

٢٠

باب الجواز

قاعدة

إن اصل ادوات الشرط وام الباب ، قال ابن يعيش لأنها تدخل

في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة فمن شرط
فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تأتي شرطا في الاشياء
كلها ، انتهى .

وقال ابن القواس في (شرح المدرة) انما كانت « ان » اصل ادوات
الشرط لأنها حرف وأصل المعاني للحروف ولأن الشرط بها يعم ما كان عينا
او زمانا او مكانا ، ومن ثم اختصت بأمور . منها جواز حذف الفعلين بعدها .
قال أبو بكر ابن الأنباري انما صارت « ان » ام الجزاء لأنها بغلبتها عليه
تفردت تؤدي عن الفعلين يقول الرجل لا اقصد فلانا لأنه لا يعرف حق من يقصده
فيقال له زره وان يرا دوان كان كذلك فزره فتكفي ان من الشئيين
ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط ، انتهى .

قال أبو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة
اكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر .

ومنها قال أبو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفا والجواب
محذوفا ايضا بعد غير ان .

ومنها جوز بعضهم حذف « ان » لكن الجمهور على منعه ولا يجوز
حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سائر الجوازم
ولا حذف حرف الجر .

ومنها يجوز ايلؤها الاسم على افعال فعل يفسره ما بعده نحو (وان
احد من المشركين استجارك) ولا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في
الضرورة كما جزم به (التسهيل) .

قال ابن يعيش وابو حيان وخصت « ان » بالجواز لكونها في
الشرط اصلا .

ضابط

قال أبو حيان ادوات الشرط بانسبة الى ما على ثلاثة اقسام .

(١٤)

قسم

قسم لآ تلحقه ماوهو من وماومها وافي .

وقسم تكون ماشرطا في عمله الجزم وذلك اذوحيث .

وقسم يكون لخلق ما له على جهة الجواز وهوان ومتى وأين وای وایان

(فائدة) قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط

- شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو، الذي ياتيني فله درهم، وبدخولها فهم .
ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولولم تدخل احتمال ذلك
وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطية في نحو (لئن اخرجوا لا يخرحون معهم) في
ايدئها بما اراده المتكلم من معنى القسم .

(فائدة) قال ابن هشام في (تذكرته) بعض الجمل لاتصح ان تقع شرطا

- وذلك يقتضى عدم ارتباط طبعي بينها وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها .
جوابا له برباط وهو الفاء او ما يخلفها وهذا كعنى التعدية .

قاعدة

الجازم اضعف من الجار قانه ابن الجبار وفرع عليه انه لا يضمن البتة

- ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الأمر مجزوم بلام الامر المضمرة، وذكره
ابو حيان في (شرح التسهيل) وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين لام الامر
والفعل لا معمول الفعل ولا بغيره وان روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور
بالقسم نحو قولهم اشتريته بواقة الف درهم، فان ذلك لا يجوز في اللام لأن عامل
الجزم اضعف من عامل الجر . وفرع عليه الأخفش واختاره الشلوين وابن مالك
ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة - وقال لأن الجار اذا كان
لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى ان لا يعملها . وقال ابن النحاس .
في (التعليق) الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء و اضعف منه لأن عوامل
الافعال اضعف من عوامل الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء
عمله ضعيفا فان يضعف حذف الجازم وابقاء عمله اولى وأحرى .

قاعدة

قال ابن جني في (كتاب التعاقب) اتصال المجزوم بمجازمه اشد من اتصال المجزور بمجازه وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجزور الى مجازه كانت حاجة المجزوم الى مجازمه اقوى، قال .
 وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولا للشرط فقولك لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال الجواب بالشرط وادا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا .
 ١٠ . وكونه مجزوما بالشرط اجدر .

باب الأدوات

قاعدة

قال ابن هشام في (المغني) الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام .

احدها جواز حذفها .

١٥

الثاني انها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم ام عمرو ، واطلب التصديق نحو أزيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد ، وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سمرك ؟ .

الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو مستقص بأم فانها تشاركها في ذلك نحو أقام زيد ام لم يقم .

٢٠

الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد أم قعد ، وتقول ام هل قعد ، وانها اذا كانت في جملة

معطوفة

معطوفة بالواو وبالفاء او بتم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو (أولم ينظروا) (أفلم يسيرا) (أثم اذا ما وقع) واخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو (وكيف تكفرون) (فأين نذهبون) (فهل يهلك الا القوم الفاسقون) هذا ما ذكره ابن هشام. وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الهزمة اصل ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا .
واقوى في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو، من وكم، وهل، فن سؤال عن عقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى و«كم» سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى، رب، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى انك تقول أزيد عندك ام عمرو، على معنى أيها عندك ولا يجوز .
في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو، وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى - قد، نحو (هل اتي على الانسان) اى قد اتي، وقد تكون بمعنى النفي نحو (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) واذ كانت الهزمة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبلوا ان يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر محلا نحو أزيد قام ،
واستقبل ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال، هل زيد قام .

(فائدة) قال الاندلسى حروف النفي ستة - اثنان لنفى الماضى وهما لم

ولما، واثنان لنفى الحال وهما ما وان، واثنان لنفى المستقبل وهما لا ولن .

(فائدة) قال الزنجاني شارح (الهادى) وقد يفسر الكلام باذا تقول .

عسسى الليل) اذا اظلم فتجعل اظلم تفسير العسسى لكنتك اذا مسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضمنت باء الضمير فتقول، استكتمته سرى اى سأله كتمان بهضم تاء سألته لآئك تحكى كلام المعبر عن نفسه وادافرتها باذا فتحت فقلت اذا سأله كما نه لآئك تحاطبه اى انك تقول ذلك اذا قلت

ذلك الفعل .

وقال بعض الشارحين للمفصل السر في ذلك ان (اى) تفسير فينبغى ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله، واذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذى الحقه بالضمير فيحال فيه الضم وانشد في ذلك المعنى .

اذا كنيت بأى فعلا تفسره فضم تاء ك فيه ضم معترف
وان تكني بإذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف
وقد اورد ذلك الطيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام

في (الغنى)

(قائدة) ذكر ابن عصفور أن لما خمسة وثلاثين موضعا .

الاول الاستفهامية .

الثاني الموصولة .

الثالث التي للتعجب .

الرابع النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بامرأة عجيب لك .

الخامس الشرطية ، وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما .

السادس الكافة التي تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما

زيد قائم .

السابع المسطرة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل

وذلك حيث واذا ، وهي ضد التي قبلها .

الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد

٢. اكثر من التأكيد كقوله (فبارحة) (فبما يقضهم) .

التاسع التي تجرى مجرى ان الخليفة الموصولة بالفعل مثل ويعجبني

ما تصنع ، اى يعجبني ان تصنع .

العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق .

الحادى عشر التي تجرى مجرى الصفة وهي ثلاثة اقسام .

قسم

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحوه (الأمر ما يسود من يسود) .
 وقسم يراد به التحقيق نحوه هل اعطيت الا عطية ما .
 وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحوه ضربت ضربا ما ،
 اى نوعا من الضرب .

الارابع عشر النافية التى يعملها اهل الحجاز وتلقبها بنو تميم .
 الخامسة عشر النافية التى لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا نحوه
 ما قام زيد .

السادس عشر الموجبة وهى التى تدخل على النفى فينعكس ايجابا كما
 تدخل التى قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهى التى فى قولك ما زال زيد
 قائما ، واخواتها .

١٠

السابع عشر الداخلة بين المبتدأ والخبر نحوه (وقليل ما هم)
 الثامن عشر التى تكون عوضا من الفعل فى قولهم افعل هذا ما لا
 اى ان كنت لا تفعل غيره .

التاسع عشر التى تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد
 على شرطها نحوه (فاما ترين) .

١٥

العشرون التى تدخل على - لم - فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت
 حرفا نحوه لما قت قت .

الحادى والعشرون - والثانى والعشرون التى تدخل على لو
 الامتناعية فتصير الى التحضيض او بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون التى تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحوه ، كلما
 جئت اكرمتك .

الرابع والعشرون - والخامس والعشرون التى تدخل على ان فتفيد
 معنى التحقيق نحوه قولك لمن يدعى النحو انما قرأت الجمل ، او معنى الحصر
 نحوه انما زيد عالم .

السادس والعشرون التي تدخل على قل فتتهيئها للدخول على الافعال .

السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو (فنعما هي) (بئسا

اشتروا) .

الثامن والعشرون التي توصل بمن الجارة فتصير بمعنى رب نحو،

(وانا لما نضرب الكباش ضربة) .

التاسع والعشرون المحذوفة من اما نحو (ما ترى الدهر قد أباده بعدا)

انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معاني

تسعة في بيت فقال

تعجب بما اشترط زد صل انكره واصفا ونسبتهم (١) انف المصدرية واكففا

باب المصدر

١٠

قاعدة

قال ابن جني في (الخصائص) المصدر اشد ملابسة للفعل من الصفة

الاترى ان في الصفة نحو قولك مررت بابل مائة، ومررت برجل ابى عشرة

ابوه، ومررت بقاع عمر فنج كله، ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحميمة

ذراع طولها، وليس هذا عما يشاب به المصدر انما هو ذلك الحدث الصافي ١٥

كالضرب والقتل والأكل والشرب .

(فائدة) قال ابو الحسين ابن ابى الربيع في (شرح الايضاح) اعلم

ان سواء اجري عندهم مجرى المصدر فأخبر به عن اثنين ثقيل زيد وعمر وسواء

كما تقول زيد وعمر وخصم، وفي سواء امر آخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا

٢٠ ان يكون معطوفا على المضمرة نحو مررت برجل سواء هو والعدم، ان خفضت

كان نعمتا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد، وان

رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ولم يثن لأنه

جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز أن تقول زيد

سواء وعمره، على ان يكون سواء خبرا عنها كما لا تقول زيد قائمان وعمره، لأن العامل في الخبر هو المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين تقدم الخبر عليهما أو أخره عنهما ولا يجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز .

قاعدة

الاصل في مفعل المصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو المائل والمشب والمذهب والمخرج والمدخل، قال في (البسيط) وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي، والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد، قال ابن باشا ذ فهذه كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير، قال صاحب البسيط ولم يأت في اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع تاء التأنيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة .

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ يشق من المصدر تسعة، الفعل واسم افعال والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان .

التاسع اسم الشيء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود من البيت (فائدة) قال بعضهم .

ارى التفعال في المصد	ر بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر التا	في الاسماء ايجاب
وللتجفاف (١) والتقصا	روالتلقاق ارباب
وتنبال وتلقام	وتلقاب لمن عابوا
وتتمثال وتمساح	وتمراد وتضراب
وتبراك وتعشار	وترتاع بها عابوا

وتبيان وتهوة وتلقاء اذا آبوا

فهذه ستة عشر اسما مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها
وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات ابداء مثل التذكار والتسباب ونحوها .

باب الصفات

- ٥ في (الصحيح) البأساء الشدة قال الاخفش بنى على فعلاء وليس له
افعل لأنه اسم كما قد يجيء افعل في الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد .
(فائدة) قال في (البسيط) التركيب يقتضى ان يبلغ تدل الصفة
المشبهة ما تين وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف
واللام او مضافا او مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة
قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة
١٠ قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه وضمير المؤنث وتثنيته وجمعه
وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة (١) والصفة قد تكون مع
كل واحد منهما معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون
باعتبار حال الصفة واذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ ما تين
١٥ وثلاثة واربعين بناء .

باب اسماء الافعال

ضابط

- قال في (البسيط) هي ثلاثة اقسام .
قسم لم يستعمل الامعرفة نحو بله وآمين ، لأنه لم يسمع فيها تنوين .
٢٠ وقسم لم يستعمل الانكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو ايتها في الكف ،
وويها في الاغراء وواها في التعجب .
وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين

(١) الصواب « سبعة » لان غير المتضمنة قسم واحد وبهذا يختلف حسابه فتدبر - ح

لارادة التعريف وذلك نحو، صه ومه وايه وأف .

ضابط

قال ابن يعيش هي ثلاثة اقسام .

قسم لا يكون الا لازم ما كصه ومه .

- وقسم لا يكون الامتعد يانحو، عليك زيدا اى الزمه ، ودونك بكرا .
- وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعد يا كرويد وهلم وحيهل ،
- قال ونظير ذلك من الافعال باب وزنته ووزنت له واكلته واكلت له .

باب التأنيث

قاعدة

- ١٠ قال ابن يعيش الاصل فى الاسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين .

احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شئ، وحيوان وانسان ، فاذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة .
الثانى ان المؤنث له علامة فكان فرعا .

- وقال صاحب (البسيط) التأنيث فرع على التذكير لوجهين .

- ١٥ احدهما ان لفظ شئ، مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث .
والثانى ان المؤنث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة واما معنوية وهى ان كمال المذكر مقصود بالذات وتقصان المؤنث مقصود بالعرض وتقصان العرض فرع على كمال الذات .

ضابط

- ٢٠ قال ابو حيان الاسم الذى لا يكون فيه علامة التأنيث اما ان يكون حقيقى التذكير او حقيقى التأنيث او مجازيها، ان كان مجازيها فالأصل فيه التذكير نحو عود وحائط ، ولا يؤنث شئ من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة

نحو قدر وشمس ، وقد صنف في ذلك القراء ، وابوحاتم وغيرهما ، وان كان حقيقى التذكير والتأنيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المؤنث اولا يمتاز ، ان امتاز فيؤنث ان اردت المؤنث ، ويذكر ان اردت المذكر وذلك نحو هند وزيد ، وان لم يميز فيه المذكر من المؤنث فان الاسم اذذاك مذكر سواء اردت به المؤنث ام المذكر وذلك نحو برعوث .

قاعدة

قال ابو حيان الاصل في الاسماء المختصة بالمؤنث ان لا يدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار وتان وبكر وقلوص وجدى وعناق وتيس وعز وخز وارب ، وربما ادخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقعة ونعجة ، فان مقابلها جمل وكبش ، وقالوا غلام وجارية وخز وعرشة واسد ولبؤة .

ضابط

قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما أنت بحرفين .

ضابط

قال ابن مالك في (شرح الكافية) الاكثر في النساء ان يجاء بها ١٥
لتميز المؤنث من المذكر في الصفات ، كسلم ومسلمة وضخم وضخمة ، ومجبتها في الاسماء غير الصفات قليل ، كامرئ وامرأة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وعلامة ، ويكثر مجبتها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصعبه مخلوق كتمر وتمرة ونخل ونخلة وشعر وشجرة ، ويقل مجبتها لتمييز الجنس من الواحد كسكاة كثيرة وكلم واحد ، وكذلك يقل مجبتها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصعبه المخلوق نحو جروحة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة ، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة ، وهو اشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة ، وقد

وقد تجيء للبا لثة كرجل راوية ونسابة ، وقد يجاء بها معا تبة لياء مفاعيل ،
 كزنا دقة وحجاججة ، فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال زنا ديق وحجاجج ،
 فالياء والهاء متعا تبان في هذا النوع ، وقد يجاء بها دلالة على النسب كقولهم
 اشعش واشاعة وازرق وازارة ومهابى ومهالبة ، وقد يجاء بها دلالة على
 تعريب الاسماء المعجمة نحو كي لجة وكيالجة ، وهى مقدار من كبل معروف ،
 وموزج وموازجة ، هو الخف وقد يجاء بها عوضا من فاء نحو عدة ، او من
 عين نحو اقامة او من لام نحو لغة ومثة ، او من مدة تفعليل نحو تركية ،
 وقال المهلبى .

- أتت الهاء فى الكلام لعشر وثمان لدرة ثم در
 ولمعكوس ذا ككم ، وفرق بين مضروبة ومضروب امر
 ولمعكوسه كضربك عدا (١) ولتسكثير غرمة (٢) للقر
 ولنا كيد جمع بل ومدح ولذم ونسبة للابر
 ولجمع لموزج ولتعويضك محذوف مصدر مستضمر
 ولتعويض يا زنا ديق جاءت ولياذى وارمة فى المسر
 ولا مكان نطق عنه لحديث ولتعد يد مرة فى المر
 وبيان لحرف ثم لتحريكك اتى فيه او مشا كل ثر
 ثم فى ثم للبيان وكره لالتقا الساكنين فى كل ذكر

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) قال القراء للؤنث خمس
 عشرة علامة ، ثمان فى الاسماء ، واربع فى الافعال ، وثلاث فى الأدوات
 ثلاث فى الاسماء الهاء والالف المدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع
 فى المهدات ، والخامسة الكسرة فى انت ، والسادسة النون فى انتن وهن
 والسابعة التاء فى اخت وبنت ، والثامنة الياء فى هذى ، والتى فى الافعال التاء

(١) كاته مرید قولك ثلاثة وثلاث واخواته - ح (٢) والذى فى الجمع انها فى

غرقة لتاكيد الوحدة - ح .

الساكنة في قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت والنون في فعلان ، والتي
في الأدوات التاء في ربت وثمت ولات والهاء في هيات والهاء والالف في
قولك انها هند قائمة ، قال ابن الدهان وهذا نحكيه وان لم نعتقد مذهباً لأنفسنا .
(فائدة) قال ابن مكتوم في تذكرة ته قال ابو الخطيب الفارسي في
٥ (النوادر) الهاء ات ثلاث ما تكون بدلامن تاء التأنيث نحو ثمرة وشجرة ،
وهاه استراحة تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابيه وله هاء اصل مثل
هاء وجه وشفاه ومياه .

قاعدة

قال ابن القواس في (شرح الدرة) اصل الفعل التذكير لأمرين
احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكراً لانه جنس .
والثاني انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى
للتأنيث فيه لكونه معنويًا وإنما تأنيثه للفاعل .

ضابط

في (تذكرة) ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام ، مذكراً لفظاً ومعنى
١٥ كزيد ، ومؤنث لفظاً ومعنى كفاطمة ، ومختلفان كزينب وطلحة .

باب المقصور والممدود

ضابط

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) ما فيه وجهان التقصر والمد
على ثلاثة اقسام .
٢٠ الاول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح ، كالأيا والبل والروى
وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والتمل .
والثاني ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر ، كالأضحى وانجاء الصلي

(١) المفصوالممدود لابن ولاد ص ٨٧ حكاه عن القراء ووقع في الاصل « ابن
دلال » كذا - ح . والغرى

الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغى والعليا والنعماء، فهذا ما ذكره ابن السكيت قال وقد وقع لى ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد (١) وهو القرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام .

- قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الأقسام فى كتب النحو وان كان مدرکها السماع لأن للنحوفى حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا ثبت واضح عن العرب فصار فى حصر هذه الأقسام نوع من القياس النحوى .

قاعدة

- كل مؤنث بالتاء حكاه ابن لا يحذف التاء منه اذ اثبت كتمرتان ١٠ وضاربتان لأنها لو حذمت التيس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان ، الية وخصية ، فان انصح اللغتين واشهرهما ان يحذف منهما التاء فى التثنية فيقال اليان وخصيان ، وعلل ذلك بأن الموجب له انهم لم يقولوا فى المفرد الى وخصى ، فأمن اللبس المذكور .

باب جمع التكسير

ضابط

- قال ابن الدهان فى (الغرة) جمع التكسير على اربعة اضرب .
احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب .
الثانى ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده ، كفلس وافلس ومسجد ومساجد .
الثالث ما واحده وجمعه سواء فى العدة اللفظية لافى الحركات نحو
سقف وسقف واسد واسد .

الرابع ما واحد وجمعه سواء فى العدة اللفظية والحركات نحو

(١) المقصور المدوح لابن ولاد صف ٨٧ - حكاه عن القراء - ح

شبالا ١- ج - ٢ ١٢٦
الفن الثاني
الفلك للواحد والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع
دلاص .

ضابط

قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزداد في هذا الجمع سبعة احرف .
منها ستة مطردة، يجمعها متى واين وغير المطردة منها الميم في ملامح
جمع لمحة .

ومنهما ما يزداد اولا كالكلب واجمال ولامح .
ومنهما ما يزداد حشوا بحال ومساجد وكعوب وعبيد .
ومنهما ما يزداد آخر اكد ثبان وعمومة وعلباء .
١٠ (فائدة) قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسماء الجموع واسم
الجنس .

لجمع قليل في المكسر افعل وافعله افعال في كثرة فُعل
وبالتا وقُعل والفعال فعولها وبالتا هما الفعال فعل مع فُعل
وبالتا وفعل ثم فعلى وافعلوا فعلان فعلا فواعل مع فُعل
١٥ فعلى فعلى فعلى فعائل ومع فعلاء فعلة هكذا نقل
فعلى وما ضاهى وزان مفاعل وتمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل
فعالة فعلا وفعلة مع فعل وفعلاء مفعولا مفعلة فعل
وبالتلف فعل مع فعيل وفعلة وبالفتح عيناً مع فعال فعل فعل
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بيا اوبتا والعكس في التاء قل وقل
٢٠ (فائدة) قال بعض النحويين في جموع القلة .

بأفعل وبأفعال وافعله وفعله يعرف الأدنى من العدد

وزاد ابو الحسن على بن جابر الدباج .

وسالم الجمع ايضا داخل معها في ذلك الحكم ما حفظها ولا ترد
وقال

وقال التاج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت .
 بجمع قلة اجمال وأرغفة وأرجل غلطة وسرد برده
 واصدقاء مع الزيد بن مع نحل ومسلمات وقد تكلمت عشره
 هذا جماع الذي قالوه مفترقا وقد يزيدا الاكثر من كثره

قاعدة

قال في (البسيط) لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف
 التكسير لثلاث يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير
 والتصغير الجماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف
 الاصول .

قاعدة

قال في (البسيط) كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها
 لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها
 لاتحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضعيف .
 وفي (تذكرة التاج ابن مكتوم) فعال لا يكاد يكسر لثلاث يذهب بناء المبالغة
 منه وشذوق ابن مقبل (عند الجبار بالباساء والنعم) انشده سيويه .

قاعدة

قال في (البسيط) تكسير الجماسي الاصول مستكره (١) لأجل حذف
 حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه .

(فائدة) قال ابن القواس في (شرح الدرة) الجمع ثلاثة اقسام، جمع
 في اللفظ والمعنى كرجال والزيد بن، وفي اللفظ دون المعنى (كقصد صغت قلوبكا)
 وفي المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد ٢٠
 من لفظه، قال وينقسم ايضا الى عام وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا،
 والى خاص وهو المذكر السالم، والى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لأنه

ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبنائوه فهو مكسر وان سلم فهو اما مذكرا او مؤنث .

قاعدة

المجموع تستقل فاذا كان فيها ياء خفت اما بالبدل كما في قد ارا
ومعايا (١) واما بالقلب كما في حتى وتسى، واما بالحذف كما في (٢) جوار
و عواش وليال .

ضابط

قال في (ديوان الادب) لم يجمع من فعلاء على فعال الانساء
ونفاس وعشراء وعشار .

باب التصغير

قاعدة

١٠

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياء ات اولهن ياء التصغير فانك تحذف
منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير اثبت الكل تقول في تصغير
حية حية وفي تصغير ايوب اييب باربع ياء ات ذكر هذه القاعدة الجوهرى
في (صحاحه) .

ضابط

١٥

قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوعدة في البناء كالضباط وأين، وكم،
ومتى، وكيف، وحيث، واذ، وما، ومن، ولا الاسماء المصغرة ولا غير وسوى
وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وعد وقصر بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة
عمل الفعل وفي تصغير اسم القاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة
بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الأسبوع
على مذهب سيويوه لا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتمكنة نحو

(١) كذا ولعله « عدايا وعشايا » - ح (٢) كذا وهي جمع حق وقوس ولا ياء
فيها ولا قلب في الاول فلعل في العبارة - مقطوعا وتحريفا - ح .

ذات مرة ولا الأسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الإطلاق عند البصريين ،
وزاد الزمخشري في (الأحاجي) ولا الفطر والأضحى والعصر استغناء عنه بقولهم
مسيا ناء وعشيانا .

قاعدة

- التكسير والتصغير يجران من واد واحد نص على هذه القاعدة سيبويه •
والنحاة بأسرهم ومن ثم فتح ما قبل الياء في التصغير كما فتح ما قبل الالف
في التكسير وقيل في تصغير اسود واجدل اسيود وجدول ، باظهار الواو جوازا
كما قيل في التكسير اساول وجداول ، باظهارها وكسر ما بعد الف مفاع
ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عيد، عبيد شذوذا كما قالوا
في جمعه اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل
به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير وللحاذق فيه من الترجيح والتخيير ماله
التكسير . قال ابو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر بقولهم في ،
مغرب مغير بان ، وفي ، عشية عشيشية ، وفي ، رجل رويجل ، قال وهذا نظير جمع
التكسير الذي جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كليا ومدا كير وأعار يض
جمع ليلة وذكر وعروض . قال وكما ان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخم
وهو ان تصغير بحذف الزوائد كسويد في اسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمى
جمع ترخم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبيث . قال الفارسي كسروه
على حذف الزوائد وهو مذهب الجرعى والمبرد يريان (١) هذا في كل ما فيه زيادة
من الثلاثي الاصل وشبهاء بتصغير الترخم فقالا في هذا النوع هو جمع ترخم
وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل لانه مخالف لما يجب
في تكسيره فيريانه تكسيرا لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير ، قال
وقد تكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما
يكون في الجمع مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن ، اسماء فاعل في يبطر
وسيطر وهيمن ، فاذا صغرت احذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير

مكانها، ونظير ذلك، فلك فان مفردة وجمعه لفظها واحد وانما يتميز ان في التقدير، قال وكذلك ضمة نعين غير ضمة فعل كما ان ضمة فلك الذي هو جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرد .

وقال في (البسيط) انما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من
 ٥ خمسة اوجه ، اشتراكها في زيادة حرف العلة فيها ثالثا ، وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيها فيما جاوز الثلاثي ، وفي لزوم كل واحد منها حركة معينة ، وفي تغيير بنية الكلمة ، والخامس ان الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبه حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التصغير يشبه التكبير
 ١٠ ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه القرعية والتغير واختراع البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد الذي ليس على رابع وحذف الاصل وفتح ما قبل العلامة وحذف الفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرة) وبقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة
 ١٥ قال وهو عندى اولى بالعد .

(فائدة) قال في (البسيط) انما ضم أول المصغر لانه لما كان يتضمن
 المكبر ومسبوقة بحرى مجرى ما لم ليسم فاعله في تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقة باسمى فاعله فضم أوه كما ضم أوه .

قاعدة

٢٠ قال في (البسيط) جميع المصغرات لا يجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت لوقعت أنف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضى الى زوالها فيزول التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع الا ما يوافقه في التعليل وهو التصحيح .

(فائدة) قال في (البسيط) صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في

دابة ، دابة وفي هـ هـ هـ هـ هـ هـ .

(فائدة) ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان .

احدهما ان تحذف الالف وتبقى الياء فتقول ثمينة .

والثاني ، ان تحذف الياء وتبقى الالف فتقول ثمينة فتقلب الالف ياء

كما اقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها ، وترجيح الالف بالتقديم وترجيح الياء بالحركة ، وحذف الالف وبقاء الياء احسن لتحرك الياء والالف حرف ساكن ميت لا يقلل الحركة والياء ايضا للاتفاق بعدا فر فكانت اقوى عند سيبويه .

(فائدة) قال ابن السراج في (الاصول) فان قيل ما بال أفعال

المتعجب تصغر نحو ما اميلحه وما احيسنه ، والفعل لا يصغر . فاجواب ان هذه

الأفعال لما زمت موضعا واحد ولم تتصرف ضارعت الاسماء التي لا تزول الى يفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ، قال ونظير ذلك دخول أفعال الوصل في الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الأفعال والأفعال مخصوصة به دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب فأسكنت اوائلها للنقص . وقال الزمخشري في (الأحيى) فان قلت كيف عاق معنى

الفعل اوشبهه عن التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك ما اميلح زيدا ، قلت هوشى . بحجب لم يأت الا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم قلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل الملا بس له كما ينقلون اسناد الصوم من الرجل الى النهار ، نهارك صائم ، فكما ان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل .

٢٠

باب النسب

قاعدة

كل ما آخره ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية ككرسى وبحتى وشافعى ومرمى ، او يحذف احد حرفيها ويقلب الثاني واوأكرمية وتحية فيقال رموى وتحوى ، او يبقى احدهما ويقلب الآخر كى

وحیوی، ویستنی من ذلك كساء اذا صغرت ثم نسبت اليه فان ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسبي، لانه يجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة فتبقى كسبي كآني (١) ثم تدخل ياء النسب فيقال، كسبي، ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين الباقيين لانك ان حذف ياء التصغير لم يحز لانها معنى والمعنى باق وان حذفت الياء الأخيرة لم يحز لما فيه من توالي اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن الف كساء مع ما فيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيب .

تقسيم

شواذ النسب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغي ان يغير فلم يغير كقولهم في عميرة عميري وقسم كان ينبغي ان لا يغير فغير كقولهم في الشتاء شتوي وقسم كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقولهم في دار ابجد در اوردي وكان القياس ان ينسب الى صدره لانه مركب .

قاعدة

ياء النسب تصير الجا مد في حكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الطاهر ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح في (الغني) .

باب التقاء الساكنين

قاعدة

الاصل محريك الساكن المتأخر لان الثقل يستهي عنده كما كان في تكسير الجاسي وتصغيره فان الحذف يكون في الحرف الأخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تستهي الى الآخر وكذلك الجمع بين الساكنين وذلك لا يكون

التغيير في الاول الالوجه يرجعه ، وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق باثنائي فهو كهمزة الرصل ، وقيل الاصل يحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب في الآخر .

قاعدة

١٠. الاصل فيما حرك منها الكسرة لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتخيل ان موجب الاعراب لانه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا ، الـ ولا اضافة ، بخلاف الضم والفتح فانها يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك بها .

١١. قال صاحب (البسيط) هذا موافق قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفراد من الثقل والفتح أخف الحركات أو يقال الاصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها .
١٥. وقال في (البسيط) أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر الخمسة اوجه .

٢٠. احدها ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له اعرابا ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها اياه في حال اعرابه وبنيائه وحمل غيره عليه .
٢٠. واثنائي ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الحرف فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير الملبس اولى بالاصالة من التحريك باللبس .

الثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع

الاشباه - ج - ٢ ١٣٤ الفن الثاني
فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن
عليه .

الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانها تكونان في الاسماء
المنصرفة (وغير المنصرفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة الا في الاسماء
المنصرفة - ١) فالجمل على الاقل أولى من الجمل على ماكثر موارد لقوة قليل
الموارد وضعف كثير الموارد .

الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالجمل على
الوسط أولى .

باب الامالة

ضابط

١٠

قال ابن السراج اسباب الامالة ستة ؛ كسرة تكون قبل الالف
او بعدها وياء قبلها واقلاب الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المتقلبة عن
الياء وكسرة تعرض في بعض الاحوال ، وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب
شاذة وهي شبه الالف بالالف المتقلبة و فرق بين الاسم والحرف وكثرة
الاستعمال . ١٥

باب التصريف

(فائدة) قال ابن السجري في (اماليه) اختص المعتل بأشياء .
احدها ما جاء على فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو ، سيد
وميت وهين ولين وبين .

٢٠ اثاني ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يأت الا في المعتل اللام كقاض
وقضاة وغاز وعزاة وداع ودعاة .

الثالث ما جاء من المصادر على فعولة (٢) اختص بذلك المعتل العين نحو
قولهم بان يبنونة وصار صيرة وكان كينونة والاصل عند سيبويه بينونه
وصيرة وكيونونة ثم كينونة قلبت او اوياء وادعمت فيها الياء لاجتماع الياء

(١) من - ي (٢) ي - فيعلولة و الواو

والواو وسبق الأولى بالسكون .

والرابع . اجاء من المصادر على فعل فهذا مما اختص به المعتل السلام
وذلك قولهم التقي والهدى والسرى (١) .

(مائدة) قال ابن الدهان في (الغرة) الالف لا تكون اصلا في الاسماء
المعربة ولا في الاعمال وانما تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا وفي الاسماء
المتوعدة في شبه الحرف نحو اذا وأنى لانه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به
زائد من اصلي .

ضابط

في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح
الالفات في اواخر الاسماء اربعة ، منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زائد ملحق
بالاصل ومنقلبة عن زائد لا تكثير وغير منقلبة وهي الف التانيث كملهي
ومعزى وقبعثرى وحبل ، فالأول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث
مصروف في النكرة دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

قال ابو حيان لا يوجد في آخر اسم اربع زوائد من جنس واحد
ولا يوجد في آخر اسم معرب واو قبلها صمة ومتى ادى الاعلال الى شيء من
ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فتصير من باب قاض ومشتق تحذف
الياء كما تحذف فيهما .

(مائدة) قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) وقفت على
ايات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام ياء او واو في المعتل من
الافعال والاسماء وهي .

بعشرين القلب في الالف التي عن الواو تبدون في الاخر او الياء
بمستقبل الفعل الثلاثي وامره ومصدره والفعلتين او العاء
وعين له ان كانت الواو فيهما وتثنية والجمع خصا بالاسماء

وعاشرها سر الامالة في الذي يشذ عن الالذهان عنصره الثاني
امثلة ذلك يدعو ، ادع ، غزوا ، دعوة ، دعوة ، وعى ، وهى ،
هوى ، غوى ، تيان ، عصوان .

(فائدة) الثلاثى اكثر الابنية قاله ابن دريد في (الجمهرة) وقال ابن
جنى في (الخصائص) الثلاثى اكثرها استعمالا واعدها تركيبا وذلك لانه حرف
يتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

قال وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك كان
الثنائى اكثر منه وليس كذلك بل له ولشئ آخر وهو حجز الحشو الذى هو
عينه بين فائه ولا مة لتباينها ولتأدى حالهما لان المبتدأ به لا يكون الامتحركا
والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا
بينهما الثلاثى فجاء الحس بضد ما كان آخذا فيه ومنصبا اليه .

قاعدة

قال في (البسيط) اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان
متحركا لحقته هاء السكت فقلت في الباء من ضرب ، بهو من يضرب ، بهو من
اضربى ، بهوان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب أب

ضابط

رايت بخط ابن القلاح في مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر
السلامى عن الخطيب ابى زكريا يحيى بن على التبريزى املاء قال املى علينا
ابو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان المعرى قال الاشياء التى جاءت على تقعا ل
على ضربين مصادر واسماء فأما المصادر فالتلقاء والتثيان وهما في القرآن وقالوا
التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيفاق الهلال كما يقال
ليقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسماء فالتنبال وهو
القصير ورجل تنبال اى عذيوط ويقال بالضاد ايضا وتبوال موضع وتعاشر
موضع وتقصار فلادة قصيرة في العنق وتغار حب مقطوع اى خابية وتماخ

برج صغير للحمام وتساخ معروف من دواب الماء ورجل تمساح اى كذاب
وتتمان واحد التماين وهى خيوط يضرب بها القسطاط ورجل تكلام كثير
الكلام وتلقام كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجناف
الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم شاعر وترياق فى معنى درياق
وطرياق، ذكره ابن دريد فى باب تفعال قال ابو العلاء وفيه نظر لأنه يجوز أن
يكون على فيعال ومضى تهواء من الليل بمعنى هوى وناقة تضراب وهى القرية
العهد بضرب الفحل وتلفاق ثوبان يخطاط احدهما بالآخر.

باب الزيادة

ضابط

قال ابو حيان لا يزداد حرف من حروف الزيادة العشرة وهى حروف ١٠
سألتونيها - الا لأحد ستة اشياء .

الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى هو
اقوى الزوائد .

الثانى للدفن نحو كتاب وبعوز وقضييب .

الثالث للإلحاق نحو وواو كوثر وياء ضيغم . ١٥

الرابع للإمكان كهمزة الوصل وهاء السكت فى الوقف على نحو - قد .

الخامس العوض نحو تاء التانيث فى زنادقة فانها عوض من ياء زناديق
ولذلك لا يجتمعان .

السادس لتكثير الكلمة نحو الف قبعثرى ونون كنوبل، ومتى كانت

الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون للتكثير . وقال بعضهم . ٢٠

يعرف الاصل من مزيد الحروف باشتقاقى لها وبالتصريف

ولزوم وكثرة ونظير وخروج عن أصغ التعريف (١)

وبأن يلزم المزيد بناء او يرى الحرف حرف معنى لطيف

ولفقد النظير اوسع باب نفتطن محافة التحريف

(فائدة) قال ابو حيان في (شرح التسهيل) اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل زيدت اولاً لأنها لا ثقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتدأة وقيل اصلها الالف لأنها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحريك إذ لا يتبدأ بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل اصلها الكسر لانه في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة (فائدة) قال ياقوت في (معجم الادباء) انشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي (١) (قال انشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن الفرّاح البكري - ٢) لنفسه في الفى القطع والوصل .

الالف الامر ضرب تنحصر في الفتح والضم واخرى تنكسر فالفتح فيما كان من رباعى نحو أجب يا زيد صوت الداعى والضم فيما ضم بعد الثانى من فعله المستقبل الزمان والكسر فيما منها تخطى ان زاد عن اربعة او قلا

قاعدة

١٥

حق همزة الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلقا واقتدرا اقتدارا فاما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين واثنتين وامرئ وامرأة وايمى ، ذكر ذلك ٢٠ ابن يعيش في (شرح المفصل) .

باب الحذف

قاعدة

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياء ات فان كان غير مبنى على فعل حذفت

منه اللام نحو عطى في تصغير عطاء واحى في تصغير احوى وان كان مبنيًا على فعل ثبتت نحو يحيى من حى يحيى .

باب الادغام قاعدّة

قال ابن جنى في (الخاطريات) الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه .
يضعف الصحيح .

ضابط

قال سيبويه احسن ما يكون الادغام من كلمتين اذا توالى بهما خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد لان توالى الحركات مستتقل عند هم بدليل انه لايتوالى خمسة احرف متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون ١٠ فيه حذف كعابط او واحد الاربعة تاء التانيث كشجرة لان تاء التانيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يد داود ، قال سيبويه قصدوا اعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين .

باب الخط

١٥

قال ابن مكتوم في (تذكرته) اختلف النحويون في علة الحاق الالف بعدوا والجمع من نحو قاموا فذهب الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو ومن حيث كانت الهمزة منعطفًا لآخر الواو كما انه يريد بذلك ان الواو انما تركبت (١) لتصوير الالف بعدها اى ليست واو مختلصة بل هى واو ممتدة مشبعة متمكنة ، وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا ٢٠ وجرّدوا ونحو ذلك من المنفصل فلولم تلحق الالف للفرق بين واو الجمع بلخازان يظن انه كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف لتحوز الواو الى ما قبلها واسماها لذلك الف انفصل ثم الحقوا المتصل بالمنفصل في نحو دخلوا وخرجوا

ليكون العمل من وجه واحد ، وقال الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى (واذا كالوهم اوزنوهم) فكالوهم كسبت بغير الف لان الضمير منصوب ألا ترى ان معناه كالوا لهم ووزنوا لهم فاذا اردت انهم كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالواهم ووزنواهم مثل قامواهم وقعدواهم ثبتت الالف معها لان الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

مرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال ابو البركات ابن الانباري في (كتاب الانصاف في مسائل الخلاف) وابو البقاء العكبري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف ١٠ بين البصريين والكوفيين .

١ - الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم .

٢ - الاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين

٣ - الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل .

٤ - الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا ١٥ انها اعراب .

٥ - الاسم الذي فيه تاء التانيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز .

٦ - فعل الامر مبني وقالوا معرب .

٧ - المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر ٢٠ والخبر يرفع المبتدأ .

٨ - الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه

٩ - الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن .

١٠ - اذا جرى اسم الفاعل ع-لى غير من هوله وجب ابراز ضميره
وقالوا لايجب.

١١ - يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لايجوز.

١٢ - الاسم بعد لولا لا يرتفع بالابتداء وقالوا بها او بفعل محذوف

تولان لهم .

١٣ - اذ الم يعتمد الظرف وحرف الجر على شىء قبله لم يعمل فى الاسم
الذى بعده وقالوا يعمل .

١٤ - العامل فى المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او
الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم .

١٥ - المنصوب فى باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر .

١٦ - الاولى فى باب التنازع اعمال الثانى وقالوا الاول .

١٧ - لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح
وقالوا يقام .

١٨ - نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان .

١٩ - أفعل فى التعجب فعل ماض وقالوا اسم .

٢٠ - لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد
والبياض فقط .

٢١ - المنصوب فى باب كان خبرها وفى باب ظن مفعول ثان
وقالوا حالان .

٢٢ - لا يجوز تقديم خبر مازال ونحوها عليها وقالوا يجوز .

٢٣ - يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لايجوز .

٢٤ - خبر ما الحجازية يتنصب بها وقالوا يحذف حرف الجر .

٢٥ - لا يجوز طعما مك مازيد آكلوا وقالوا لايجوز .

٢٦ - يجوز ما طعما مك آكل زيد وقالوا لايجوز .

الاشباه - ج - ٢ ١٤٢ الفن الثاني

٢٧ - خبر إن واخواتها من فروع بها وقالوا لا تعمل في الخبر .

٢٨ - اذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجوز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع .

٢٩ - اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل .

٣٠ - لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز .

٣١ - اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية .

٣٢ - لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بنى معها وقالوا معرب .

٣٣ - لا يجوز تقديم معمول الفاعل الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز .

٣٤ - اذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف .

٣٥ - المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف .

٣٦ - لا يقع الماضي حالا الامع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير .

٣٧ - يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا .

٣٨ - اذا كان الظرف خبرا لمبتدأ وكررت به بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زبد في الدار قائما فيها وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب .

٣٩ - لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا .

٤٠ - المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول .

٤١ - لا تكون الابعني الواو وقالوا تكون .

٤٢ - لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز .

- ٤٢ - حاشا في الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض .
- ٤٤ - اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز .
- ٤٥ - لا يقع سوى وسواء الاطرافا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف .
- ٤٦ - كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة .
- ٤٧ - اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا .
- يجوز .
- ٤٨ - لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز .
- ٤٩ - يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز .
- ٥٠ - يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز .
- ٥١ - المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم وقالوا معرب بغير تنوين .
- ٥٢ - لا يجوز نداء مافيه - ال - في الاختيار وقالوا يجوز .
- ٥٣ - الميم المشددة في اللهم عوض من - يا - في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم .
- ٥٤ - لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز .
- ٥٥ - لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا واذ كان ثانيه متحركا قولان .
- ٥٦ - لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا آخره وقالوا يحذف ثاليه ايضا .
- ٥٧ - لا يجوز ندبة التكرة ولا الموصول وقالوا يجوز .
- ٥٨ - لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز .
- ٥٩ - لا تكون من لا بتداء الغاية في الزمان وقالوا تكون .
- ٦٠ - رب حرف وقالوا اسم .
- ٦١ - الجربعد واورب رب القدرة وقالوا بالواو .

- ٦٢ - منذ بسيطة وقالوا مركبة .
- ٦٣ - المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ وقالوا بفعل محذوف .
- ٦٤ - لا يجوز حذف حرف القسم وإبقاء عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم .
- ٦٥ - اللام في قولك ازيد افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا اللام القسم محذوف .
- ٦٦ - آمين الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين .
- ٦٧ - لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز .
- ٦٨ - لا يجوز اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان .
- ٦٩ - كلا وكتبا مفردان لفظا متنيان معنى وقالوا متنيان لفظا ومعنى .
- ٧٠ - لا يجوز توكيد التكررة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة .
- ٧١ - لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز .
- ٧٢ - لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه .
- ٧٣ - لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز .
- ٧٤ - لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز .
- ٧٥ - لا يجوز العطف ولكن بعد الايجاب وقالوا يجوز .
- ٧٦ - يجوز صرف افضل منك في الشعر وقالوا لا يجوز .
- ٧٧ - لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز .
- ٧٨ - الآن اسم في الاصل وقالوا أصله فعل ماض .

٧٩ - يرتفع (١) المضارع لو قوعه موقع اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة .

٨٠ - لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة وقالوا على الصرف (٢) .

٨١ - أفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء السبعة منصوب باضمار أن وقالوا على الخلاف .

٨٢ - اذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها وقالوا يبقى .

٨٣ - (كي) تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر .

٨٤ - لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وقالوا

باللام نفسها .

١٠

٨٥ - لا يجمع بين اللام وكي وأن وقالوا يجوز .

٨٦ - النصب بعد حتى بأن مضمرة وقالوا بحتى .

٨٧ - اذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل

محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد من الفعل اليه .

٨٨ - لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على

حرف الشرط وقالوا يجوز .

٨٩ - إن لا تكون بمعنى إذ وقالوا تكون .

٩٠ - اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية .

٩١ - اذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة

واللام للتأكيد وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى الا .

٢٠

٩٢ - لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها .

٩٣ - السنن اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء .

٩٤ - اذا دخلت تاء الخطاب على ثاني الفعل (٣) جاز حذف الثانية

(١) اصل لاتر تقع (٢) كذا (٣) كذا والخلاف في التائين من « تنزل »

ونحوه - ح

وقالوا الاولى .

٩٥ - لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة

وقالوا يجوز .

٩٦ - ذا والذي وهو هي بكما لها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط .

٩٧ - الضمير في لولاى ولولاك ولولاه في موضع جرو وقالوا

في موضع رفع .

٩٨ - الضمير في نحو إياى وإياك وإياه ، إيا ، وقالوا الياء

والكاف والهاء .

٩٩ - يقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها .

١٠٠ - (تمام المائة) أعرف المعارف المضمرة وقالوا المبهمة .

١٠١ - ذاوا ولاء ونحوها لا يكون موصولا وقالوا يكون .

١٠٢ - همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة .

وقد فات ابن النبارى مسائل خلافة بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز في مؤلف .

منها - الأعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين

وقال الكوفيون أصل فيها .

ومنها - لا يجوز حذف نون التنبيه لغير الإضافة وجوزة الكوفيون .

انتهى الفن (١) الثاني من الأشباه والنظائر النحوية

ويليه سلسلة الذهاب وهو الفن (١) الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

المحمد لله على ما انعم والهم ، واوضح من دقائق الحقائق وفهم ،
وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم ، هذا هو الفن الثالث من الاشباه
والنظائر وهو فن بقاء المسائل بعضها على بعض مرتب على الابواب وسيسيته
(سلسلة الذهاب في البناء من كلام العرب) .

باب الاعراب والبناء مسئلة

اختلف في فعل الامر العارى من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب
على مذهبين احدهما انه مبنى وعليه البصر يون والثاني انه معرب مجزوم بلام .

قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو على الحسن بن ابي الاحوص والخلاف
في هذه المسئلة مبنى على الخلاف في ثلاث مسائل .

الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم ام لا ، فذهب
البصريين لا ، وان الاصل في الافعال الباء والمضارع انما اعرب اشبه بالاسم
وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم ، فهو معرب على
الاصل في الافعال .

الثانية هل يجوز اضممار لام الجزم وابقاء عمله فذهب البصريين
لا ، وانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب
الكوفيين نعم .

الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا
على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها من نجاة ليس اصلها
المضارع او هي صيغة منيرة واصلها المضارع فن قال اصلها المضارع اختلفوا
ا هي معربة ام مبنية ، ومن قال انها صيغة من نجاة ليست مقتطعة من المضارع

فهى عندهم مبنية على الوقف ليس الا . انتهى .
وقال الشلوين في (شرح الجزولية) القول بان فعل الامر معرب مجزوم
مبنى على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة . من امر المخاطب الذى
هو باللام .

مسئلة

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) اذا اتصل
بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بنى معها اجماعا
نحو هل تضر بن الواحد مخاطب وهل تضر بن الواحد الغائبة واختلف في
علة البناء فذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبنى الاسم لما ركب
مع الحرف في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت
فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء ، قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف
فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضر بان او ضمير جمع المذكر
نحو تضر بن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضر بن هل هو معرب او مبنى فمن علل
بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تتركب ثلاثة اشياء فتجعلها كالشيء
الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات
او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون
هنا البناء . انتهى .

مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) اجمع النحاة على ان حروف العلة في
نحو يخشى ويغزو ويرى محذوف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لما اذا
فالذى بهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا للجازم ، ومذهب ابن
السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم ، وهذا الخلاف
منى على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة
اولا ، فذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب
فهو

فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم ، وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال لما كان الاعراب في الاسماء لمعنى حافظنا عليه بان قدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا للمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان قدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها . حذف الحرف ، وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف . انتهى .

مسئلة

- قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه .
وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذا ان الوجهان مبنيان على ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضاً وليس همزة فنحذفه كما نحذف حرف العلة المحض في يفرز ويرى ويخشى . انتهى .

١٥

مسئلة

- قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرب) الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية او لا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمر وبكر خالد ، او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فلا صل حينئذ في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب .
اطريان المعاني التي تلبس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب اصلا من اول وهلة لانائبا عن غيره ويكون دخوله الاسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب . انتهى .

٢٠

باب المنصرف وغير المنصرف مسئلة

قال في (البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منفع الجر والتنوين لفظا وتقديرا دخل فيه الثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جرولا وتنوين فان الثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة .

مسئلة

١٠ اختلف النحويون في الصرف فذهب المحققين كما قال ابوالبقاء في (اللباب) انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين ويبنى على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف .

وقال ابن يعيش في (شرح الفصل) اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جرولا وتنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لنقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأسمر واسمركم . الأسمر باق على منع صرفه وان انجر لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون

الاسم

الاسم منصرفاً لأنه لما دخله الالف واللام والاضافة وهاخاصة للاسم بعد عن الالعال وغلبت الاسمية فانصرف . انتهى!

مسئلت

- مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية
 وذهب الفراء الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة ويبنى على الخلاف .
 صرفها مذهو بابها مذهب الاسماء اى منكرة فاجازه الفراء بناء على رأيه انها
 معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور .

مسئلت

- اذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث
 وظلوم وجريح فالصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسماء مذكرة وصف
 بها المؤنث لأمن اللبس وحملها على المعنى فقولهم مررت بأمرأة حائض بمعنى
 شخص حائض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتا لم تدخل فيها التاء والكوفيون
 يمنعونه بناء على مذهبهم ان نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء
 انما تدخل للفرق .

باب العلم

مسئلت

- الاكثر من على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم
 الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال ان الوضع سبق
 ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها
 وجعلنا نحن اصلها فتوهمها من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة ، وذهب الزجاج
 الى انها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر
 الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد ، وقال ابو حيان
 المنقول هو الذى يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو الذى لا يحفظ له اصل

في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتبجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات، وعندى ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبنى على الآخر .

باب الموصول

مسئلة

هل يجوز الوصل بجملة التعجب؟ فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان .
احدهما الجواز نحو جاء في الذي ما احسنه وعليه ابن خروف .
والثاني المنع لأن التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون
١ موصفة فتنافيا .

باب المبتدأ والخبر

مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) اذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل نحو ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره
واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علتة ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله
فاذا عملت فيه ليت او لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حيث
ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل ينا في معنى الشرط من حيث كان
ليت للتمنى ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان . ويتخرج على
هاتين العلتين مسئلة وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام
لا؟ فمن علل بالعلة الاولى منع من دخول الفاء مع ان ايضا لانها قد عملت فيه
٢ فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو تغير المعنى جوز دخول الفاء
مع ان لانها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل
في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها .

مسئلة

ذهب البصريون الا الأخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو أقائم زيد وما قائم زيد، وذهب الأخفش والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم انه يعمل غير معتمد .

باب

مسئلة

اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فأنا اكرمه، هل هو جملة اسمية او فعلية ؟ قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوازا فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة عن تأخر وما بعد اذا متم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها .

باب كان واخواتها

مسئلة

قال الخفاف في (شرح الايضاح) اختلف هل الاعمال الناقصة تدل على الحدث ام لا؟ وينبغي على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعمل ومن قال لا فلا وقال ابو حيان في (الارتشاف) اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال؟ فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث .

مسئلة

قال ابو حيان في (الارتشاف) الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا اقوى لأنها شبهت بضرب وقال في

(شرح التسهيل) تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ ثم قيل
الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فع الأتوى وهو
كان واخوانها اولى ومهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره
ابن ابي الربيع قال لأن ، ضرب ، لا يكون له الا مفعول واحد فما شبه به
• يجرى مجراه .

مسئلة

اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص ؟ قليل لأنها لا تدل على الحدث
بناء على انقول به وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتمل بمفعولها •

مسئلة

اختلف في جواز تقدم اخبار هذا الباب على الافعال اذا كانت منفية ١٠
بما نحو ما كان زيد قائماً ، فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ
الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام اولا ؟ فالبصريون على الاول
والكوفيون على الثاني .

باب ما

مسئلة

١٥

البصريون على انه اذا اقترنت ما بان يبطل عملها نحو .

بنى غدانة ما ان اتم ذهب

وذهب الكوفيون الى جواز المصب مع ان واختلف في ان هذه ،

فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون على انها نافية وعندي ان الخلاف

٢٠ في اعمالها ينبغى ان يكون مرتباً على هذا الخلاف .

باب إن واخواتها

مسئلة

اذا وقعت ان المحففة بعد فعل العلم كقوالك علمت ان كان زيد لعالم

و حديث (قد علمنا ان كنت لمؤمنا) فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف
 ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن على بن سليمان البغدادى الى انها لا تكون
 الا مكسورة وقال ابو على الفارسى لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها
 كبراء اهل الاندلس ابو الحسن ابن الاخير وابو عبد الله ابن ابي العافية فقال
 ابن الاخير بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسى .

قال ابو حيان وهذا الخلاف مبنى على خلافهم فى اللام أهى لام الابتداء
 الزمت للفرق ام هى لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية ؟ فعلى الاول تكسر
 وعلى الثانى تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهى لا تدخل الا فى خبر
 المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذى قبلها مانعا لها من فتحها .

قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب
 الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لاحرف تؤكد فعلى مذهبهم لا يجوز
 فى نحو (قد علمنا ان كنت لمؤمنا) الا كسر ان لانها عندهم حرف نفى والتقدير
 (قد علمنا ما كنت الا مؤمنا) .

مسئلت

١٥ تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لأن المكسورة بشرط الفصل بالخبر
 نحو ان عندي انك فاضل ، وقال القراء لو قال قائل انك قائم تعجبني ، جاز أن تقول
 ان انك قائم تعجبني ، قال ابو حيان وهذا من القراء بناء على رأيه أن أن يجوز
 الابتداء بها والجمهور على منعه .

مسئلت

٢٠ اذا خففت إن المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ
 الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو مبنى على مذهبهم انها
 نافية ذكر ذلك السخاوى فى (شرح المفصل) .

مسئلت

اذا وقعت إن جواب قسم نحو والله إن زيدا قائم ، فذهب البصريين

وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز إن مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه القراء قال في (البسيط) وأصل هذا الخلاف إن جمعت القسم والمقسم عليه هل أحدهما معمولة الأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا؟ وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لأن ذلك حكم أن اذا وقعت مفعولا ومن قال لا فإنما هي تأكيد للقسم عليه لاعاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

مسئلة

لا يجوز هنا إن قائما الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي
أو استتمها م وأجازه الكوفيون والاعشى بناء على إجازته في المبتدأ فجعلوا
١٠ قائما ، اسم إن والزيدان ، فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن ، فمن
أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائما الزيدان ، ومن منع منع وابن مالك وافقهم
على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظن وإن وفرق بأن أعمال الصفة عمل الفعل
فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز
قائم الزيدان ، جواز ، إن قائما الزيدان ، ولا ، ظننت قائما الزيدان ، لصحة
١٥ وقوع الفعل موقع المتجرد من إن وظننت ، وامتناع وقوعه بعدها .

باب لا

مسئلة

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) في نحو لا مسلمات ، أربعة مذاهب .

أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف .

والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين .

٢٠

والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي .

والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين - قال وفرع

بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لارجل ، فمن قال إنها حركة

اعراب قال هنا لا مسلمات ، بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول إنه يبنى

لجعلها

لجعله مع لا كاشيء الواحد قال لامسلات، بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لأن الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف يقول لامسلات، بالكسر وحجته ان المبنى مع لا قد اشبهه العرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح ، انتهى .

باب اعلم وأرى مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فن اجازا الحذف هناك اجازة في الثالث .
ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا .

باب النائب عن الفاعل مسئلة

باب اختار ، ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختيار زيد الرجال ، وجوز الفراء والسيدي وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فيقول اختيار الرجال زيدا ، وأشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر .

مسئلة

قال ابو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير زيد ، فيه خلاف ٢٠
فذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب ومذهب الفراء ان النائب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع .

قال ابو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم مرزید بعمر و، فذهب
 البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بنى للمفعول كان في
 موضع رفع بناء على قولهم انه في مرزید بعمر و، في موضع نصب ومذهب
 الفراء ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بنى للمفعول كان
 هو في موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة
 قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله ابن هشام ورايع ان النائب
 ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أى السير قال ابن
 درستويه وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو مرزید سير، فعلى القول
 الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثانى والرابع يجوز .

باب المفعول به

١٠

مسئلة

اذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار فالأصل
 تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا
 مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فايها تقدم فذلك
 مكانه وعليه ابن هشام وبعض البصريين قال ابو حيان وينبنى على هذا الخلاف
 جواز تقديم المفعول الثانى اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت
 درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر .

باب الظرف

مسئلة

قال ابو حيان في (الارتشاف) هل يتسع في الظرف مع كان
 واخوانها هو مبنى على الخلاف هل تعمل في الظرف ام لا؟ فان قلنا لا تعمل فلا
 يتوسع وان قلنا يجوز أن تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر أن لا (١) يجوز التوسع
 فيه معها .

٢٠

مسئلة

- قال ابو حيان في (شرح التسهيل) اذا استعملت اذا شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا؟ قولان ، قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبئ على ذلك الخلاف .
- في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات

باب الاستثناء

مسئلة

- هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام نحو القوم الا زيدا قاموا؟ فيه خلاف ، قيل بالجواز وقيل بالمنع ، قال ابو حيان وهو بنى على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه لا، او نحوه، جوزه .

مسئلة

- اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل؟
- فيه خلاف ، قيل نعم وقيل لا، بل يختص بالجملة الاخيرة ، قال ابو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى - فمن قال انه لا، اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد الى الكل وان اختلف فلاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

٢٠

باب حروف الجر

مسئلة

اختلف هل يتعلق إلحار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين

مبينين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث ام لا؟ فن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والقارمي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع ذلك ومن قال يدل عليه جوزة .

مسئلة

قال ابو البقاء في (التبيين) اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رأيت منذ يومان ، على أى شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب ، احدها ، ان منذ مبتدأ وما بعده خبر والتقدير أمد ذلك يومان ، وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان ، وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف أى ما رأيت من الوقت الذى هو يومان ، قال وهذا كله مبنى على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفراء اصلها ، من ، و ، ذ ، والغائية بمعنى الذى وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم .

باب القسم

مسئلة

قال ابن النحاس في (التعليقة) اختلف النحاة في اين الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع؟ وينبنى على هذا الخلاف خلاف في همزها أهى همزة قطع ام همزة وصل؟ فذهب البصريين ان اين كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان اين جمع يمين وهمزتها همزة قطع .

باب التعجب

مسئلة

قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل به ، في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه التعجب على الخلاف في

في التعجب هل هو انشاء او خبر؟ قال وينبئ على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب اورفع؟ فمن قال بأن معنى افعل، الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بانه مفعول ويكون الباء عنده اما للتعدية كررت به، اوز ائدة مثل قرأت بالسورة، ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله .

مسئلة

قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبنى على الخلاف في فعل الذي للبالغة هل هو من باب نعم وبئس او من باب التعجب ؟ ١٠
فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به .

باب التوكيد

١٥

مسئلة

قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتب وابع وابتع تأكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب - احدها نعم ، والثاني لا، بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبنى على انه هل اكل واحد منهن معنى في نفسه ٢٠
ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معاني جاز ان تستعمل بانفسها ، انتهى .

باب النداء

مسئلة

اختلف في اللهم فذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء
ومذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والا صل يا الله آ منا بخير وينبئ
• على هذا الخلاف حواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع
بين العوض والعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رأيهم ليست عوضا
من يا، قال ابو حيان في (الارتشاف) اللهم لا تبشره يا في مذهب البصريين
زعموا ان الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان واجاز
الكوفيون ان تبشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها
١٠ آ منا بخير وهو قول سخي لا يحسن ان يقوله من عنده علم

باب اعراب الفعل

مسئلة

هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية ان
يتقدم على سببه يقال ما زيد فنسكرمه يا تينا ، ومتى فاتيكَ تخرج ، وكم فأسير
١٥ تسير فيه قولان .

قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف
في اصل وهو أن مذهب البصريين في ذلك ان المصب بأن مضمرة وان الفاء
عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على مصدر متوهم من
الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيدا تيان فيكون منا اكرام وعلى
.. هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي
واصحابه ان انا صب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو
جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع .

مسئلة

- اختلف هل يجوز الفصل هـ بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال ما زيد يكرم فنكرمه اخاء، يراد ما زيد يكرم اخاء فنكرمه، فذهب البصريين المنع، ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبنى على الخلاف فى الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم فى تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم .

مسئلة

- قال ابو البقاء فى (التبيين) لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل ١٠ غير ناصبة للفعل بل الناصب أن مضمرة وعلى هذا تترتب مسئلة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هى الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت تؤكد او على هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

باب التفسير

مسئلة

- قال ابو حيان اختلف فى تفسير همز ش فقال بعضهم يكسر على هـ مارش وقال بعضهم يكسر على هـ مر قال والسبب فى الاختلاف الاختلاف فى اصل وزنه وفى الحرف الاول المدغم فى الثانى ما هو فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للحاق بحمزش وادغمت الميم فى الميم فهو من باب ادغام المثليين وقال آخرون وزنه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها اصول بحروف قهبلس ٢٠ وحمزش وصهصلقى قال والاول هو الصحيح والثانى قول الاخشى وتناقض فيه كلام سيبويه .

باب التصغير

مسئلة

اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين ، احدهما ،
وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركب وطير وصحب وسفر ، والثاني ،
وعليه الا خفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون
ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان
احدهما ، وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير
على لفظها .

الثاني ، وعليه الا خفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفرداتها
١ . اشار الى هذا الباء ابو حيان .

باب الوقف

مسئلة

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في (البسيط) فيه
خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع فان قلنا انه يقدر فيه
عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستثنى عن الاول وان
١٥ قلما العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز الوقف
لعدم استقلاله صورة .

مسئلة

اختلف في الوقف على اذا والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها
٢ . بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وان وروى عن المازني
والبرد قال ابن هشام في الغنى وينبئ على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في
كتابتها بالجمهور يكتبونها بالالف والمازني والبرد بالنون .

مسئلت

اذ انكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف لانه قد زالت علميته
قال ابو حيان يبنى على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان علما به بالعلمية
كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه
بالياء لان الاسمية موجودة فيه، انتهى .

تم الفن الثالث من الاشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبيد الرحمن
ابن ابي بكر السيوطي رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اوجد الخلق وجعل اكل شيء مظهرين من الجمع والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى سناه اضواء من البرق - هذا هو (الفن الرابع) من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق وهو قسبان .
احدهما الابواب المتشابهة المفترقة فى كثير من الاحكام .

والثانى المسائل المتشابهة المفترقة فى الحكم والعلة وسميته (الجمع والفرق)
فى الجمع والفرق .

القسم الاول

ذكر ما افرق فيه الكلام والجمله

١٠ قال ابن هشام فى (الغنى) الكلام اخص من الجملة لامرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالمقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقام الزيد ان وكان زيد قائما وظننته قائما وهذا يظهر لك انها ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري فى المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيد كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم فى ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة .
وانصف الشيخ بدر الدين الدما ميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين ٢ . وان كل طائفة ذهبت الى قول .

قلت ، ومن ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العليج صاحب (البسيط) فى النحو وهو كتاب كبير نفيس فى عدة مجلدات ، واجاب عما ذكره ابن هشام فى جملة الشرط ونحوها .

فقال فى (البسيط) توهم ان المبدل منه فى نية الطرح اى فى الاعم الاغلب

- الاعلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاعم الاعلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملة الشرط والجزاء فانها لا تفيد احدهما من غير الاخرى وقال ابن جنى في (كتاب التعاقب) ٥
- ينبغي ان تعلم ان العرب قد اخرجت كل واحدة من جملة الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان الجملةتان لا تستغني احدهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفتقرة الى التي تتجاوزها فخر تال ذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنتا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجرى احكام الجمل .

١٠

- وقال الشيخ محب الدين طاهر الحيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوى الكلام والجملة في الدلالة يعني كل ما صدق احدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلامهما كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك، وقال الشيخ بهاء الدين ١٥
- ابن النحاس في (تعليقه على المقرب) الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة اجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية ٢٠
- الموحدة تسمى صورة .

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقده ابن جنى بابي (الخصائص) قال هذا الموضوع كثير اما يستهوى فيه من يضعف نظره الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير

قولنا، اهلك والليل، معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذلك من لادربة له الى ان يقول اهلك والليل فيجبره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصيغة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وتعود ذاك بانه سرني ان قام هذا وان تعد ذاك وربما اعتقد في هذا وذلك انهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى، ولا تستصغر هذا الموضع فان العرب قدمرت به وسمت رواثحه وراعته وذلك ان الأصمعي انشد شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان يجعل قوافيه كلها في موضع جر الايتا واحدا وهو .

ستمسكون من حذار الالتقاء بتلعات بكذوع الصهصاء
ردى - ردى ورد قطاة صباء كدرية اعجبها برد الماء

فطرد قوافيا كلها على الجر الايتا واحدا وهو قوله كأنها وقدر آها الرءاء والذي سوغه ذلك على ما التزمه في جميع القوافي ما كان على سمته من القول وذلك انه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الرءاء وعلى حال رؤية الرءاء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان يخالط هذا البيت بسائر الايات وكأنه لذلك لم يخالف وتظير هذا عندي قول طرفة .

في جفان نعتى نادينا وسديف حين هاج الصنبر

يريد الصنبر فاحتاج في القافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بيا ب قولهم هذا بكر ومررت ببكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء يقول الصنبر لأن الرءاء مضمومة الا انه تصور معنى ٢ . إضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه كأنه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الرءاء اليها ولولا ما اوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب ما خذا من ان تقول انه حرف القافية للضرورة .

فان قلت فان الإضافة في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى العمل

لا الى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه .

قيل الفعل مع الفاعل كاجزاء الواحد واقتوى الجزئين منهما هو الفاعل
فكان الاضافة انما هي اليه لا الى افعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر .
فان قلت فانت اذا ااضفت المصدر الى الفاعل جررتاه في اللفظ
واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف
يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاؤه الرفع افظا ومعنى ان تحور به
فتتوهمه مجرورا .

قيل هذا الذي اردناه وتصورناه هو مؤكدا للمعنى الاول لانك
كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تمتت حال الشبه بينهما فتصورت في
المرفوع معنى الجر لا ترى ان سيمويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه
وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه
بان عا د فشببه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب
وتعتقده العلماء في الامرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما .

ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل وصنعتة وانت وشأنك ،
معناه انت مع شأنك وكل رجل مع صنعتة فهذا يؤهم من ام ان الثاني خبر عن
الاول كما انه اذا قال انت مع شأنك فان قوله مع شأنك خبر عن انت وليس
الامر كذلك بل لعمرى ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره ، وانما
شأنك معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل
وصنعتة مقرونان وانت وشأنك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب مع
ان كما قال .

أعار على معزاي لم يد ر انني و صفراء منها عبلة الصفرات (١)

ومن ذلك قولهم ، انت ظالم ان فعلت ، ألا اراهم يقولون في معناه ان
فعلت فانت ظالم فهذا ربما أوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم
جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون

هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم عليك زيدا ، ان معناه خذ زيدا ، وهو لعمري كذلك الا ان زيدا (١) انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعد، لانه منصوب (بخذ) فلا ترى الى فرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . فاذا امر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسرسل اليه فان امكنت ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت (٢) تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك ان تسرسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه ألا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيد اسوطا بان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعراجه انه على حذف المضاف اى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على ان تقدير اعراجه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير وأستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف اى ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمري معناه ١٥
فما طريق اعراجه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قالوا لا افعل هذا بذى تسلم ، قال يعقوب المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذى سلامتك .

٢٠ وقال ابن مالك في (شرح الكافية) ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يطيع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب) .

أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه

(١) زاد في الخصائص « الآن » ح (٢) خصائص - تركت - ح .

الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الانسانية والكذب .

(فائدة) قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فان قيل لم صار التعجب من وصفه على طريقة ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل به فاعلام أن المعنى عندهم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى ، فالجواب ان ذلك من قبيل ما يختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد .
 قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التيممية .

الفرق بين الاعراب التقديرية والاعراب المحلى

قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصورة لان الالف لا تحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها يجمعها من الاستطالة والامتداد ١٠
 وبفضيها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل انبوي محل الحركة بخلاف من وكم ونحوها من البنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيه حركة الرفع والجر لثقل الضمة ١٥
 والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المعتل انا اذا قلنا في قام هؤلاء ان هؤلاء في موضع رفع لان معنى به ان الرفع مقدور في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما نغني به ان هذه الكلمة في موضع ٢٠
 كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا فاننا اذا قلنا انها في موضع رفع نغني به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة او استئثار الضمة والكسرة في ياء القاضى لظهرت الحركة على نفس اللفظ .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) الفرق بين اعلی واحمر من خمسة اشياء
جمع اعلی بالواو والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتأنيثه على فعلى ولزومه احد
الثلاثة ال او الاضافة او من .

وقال المهلبی

الفرق في الاعلى والاحمر قد اتى في خمسة في الجمع والتكسير
ودخول من وخلاف تأنيثيهما ولزوم تعريف بلا تنكير
قال في الشرح هذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل
وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر .

ذكر ما فرق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال في (البسيط) ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة اوجه انه
لا يحتاج الى ظاهر يعود اليه بخلاف ضمير الغائب فانه لا بد له من غائب يعود
عليه لفظا وتقدير اوانه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره
من الضمائر، وسر هذه الواجهة انه يوضحه والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز
تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط عود
ضمير من الجملة اليه وغيره من الضمائر اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير
يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وان الجملة
بعده لها محل من الاعراب والجملة المفسرات لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب
وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه
لا يكون الالغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين .

احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغائب هو المبهم لان المتكلم
والمخاطب في نهاية الايضاح .

والثاني انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة عن الجملة التي بعده

وهي موضوعة للغة دون الخطاب والتكلم .

وقال ابن هشام في (المنقذ) هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه

احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز الجملة المفسرة له ان تتقدم

هي ولا شيء منها عليه .

والثاني ان مفسره لا يكون الاجملة ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

الرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواحيه .

الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحد يثنى

او باحد يثنى .

١٠ ذكر ما افرق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش ربما اتبس الفصل بالتأكيد والبدل والفرق بين الفصل

والتأكيد ان التأكيد اذا كان ضميرا لا يؤكده الا المضمرة، والفصل ليس كذلك

بل يقع بعد الظاهر والمضمرة فتقول كان زيد هو القائم فصل لا تأكيد لوقوعه ١٥

بعد الظاهر وقولك كنت انت القائم يحتملها، ومن الفرق بينهما انك اذا

جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله

وليس كذلك اذا كان فصلا، وما الفرق بينه وبين البديل فان البديل تابع

للبدل منه في اعرابه كالتأكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا بدلت من منصوب

أتيت بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا أكدت او فصلت ٢٠

لا يكون الا بضمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل ان لام

التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل لان اللام تفصل

بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاولى في البيان .

ذكر ما افترق فيه ضمير

الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر، قال ابن هشام ونظيره على هذا القول اسماء الافعال .

ذكر الفرق بين علم الشخص

وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط) علم الجنس كاسامة وعلالة في تحقيق علميته اربعة اقوال .

احدها لابن سعيد وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثير الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على أشخاصهما، ولذلك يقال لعلالة يفر من أسامة اي أشخاص هذا الجنس تفر من أشخاص هذا الجنس، وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة او استعانة او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطالب منها ذلك فلذلك لم يحتاج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد .

قال ابن يعيش تعرفها لفظي وهي في المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم .

والقول الثاني لابن الحاجب أنها موضوعة للحقائق المتحدة في

الذهن

الذهن بمنزلة التعريف باللام لليهود في الذهن نحواً كملت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودي، واذا كانت موضوعه على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود او وجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد (١) باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد .

فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له .

قلنا وان جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق الا انه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيو ان الذي يشترك فيه حقائق التواطوء المختلفة فكذلك ههنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجودي مغايراً للذهني، والفرق بين اسد واسامة ان اسد موضوع لكل فرد من افراد النوع على طريق البديل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه ازم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمناً لا مقصوداً بالوضع .

١٥

والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يشتهق من خلقته او من فعله ووضع عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور أن هذا الموجود هو المسمى اولا او غيره فصارت مختصات كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلا ندراج الكل تحت الوضع الاول لا طلاق وضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور أن الثاني

والثالث هو الاول او غيره .

والقول الرابع قلته ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعلى فالافتراس وعرض الاعلى مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعلى وبلزم من اخراجه الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصود ابا لوضع بخلاف سد فان تعدده مقصود بالوضع، واذا اتقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس با مور .

١٠ احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الآخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس .

والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية .

والثالث نصب الحال عنها على الاعلب

١٥ والرابع نص أهل اللغة على ذلك، واما الاضافة فلا دليل فيها لأن الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط

(فائدة) قال صاحب (البسيط) الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فلا اشتراك في الاعلام اتفاقا غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقا غير مقصود للواضع، واما الاشتراك الواقع في المضممرات واسماء الاشارة وما عرف باللام وان كان مقصودا

مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك الذكريات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان .

- (فائدة) قال الزمكاني في (شرح المفصل) الفرق بين اللام في الزيد ان واللام في الرجلان ان معنى الريد ان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة قال فخر خوارزم ولذلك لوسميت امرأة يزيد وجمعت بينهما وبين رجل يسمى يزيد لقلت في التسمية الزيد ان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في اعادة التعريف من الاضافة فكانت أقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ١٠ ولذلك يتخطاه العامل مع انه قد تفرض اعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك .

(فائدة) قال ابن يعيش الفرق بين ذواتي بمعنى الذي على لغة طيء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه .

- مها ان ذوى الذي لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذواتي ١٥ بمعنى صاحب .

ومنها ان ذو بمذهب طيء لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما . ٢٠

ومنها ان التي في لغة طيء لا يجوز فيها دى ولا ذاولا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

(فائدة) قال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي ان الذي يوصل بما هو خبر وأنت توصل بالخبر

والامر وغير ذلك لأن المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك .

ذكر ما افترق فيه باب كان و باب إن

افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو
كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها الا
ان يكون طرفا او مجرورا .

ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال

قال ابو الحسين بن ابي الريح في (شرح الايضاح) كان واخواتها
مخالفة لاصول الافعال في اربعة اشياء .

١٠ احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت لم يبق كلام .

الثاني ان هذه الافعال لا تؤكّد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها
من الافعال يؤكّد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا .

الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب تبني للمفعول وهذه لا تبني له
لا تقول كين قائم لأن قائما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا
وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع ان الافعال كلها تستقل بالرفوع دون المنصوب ولا تستقل
هذه بالرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدهان في (الغرة) من الفرق بين هذه الافعال والافعال
الحقيقية ان المعال في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعة

٢٠ هو منصوبها .

(فائدة) قال ابن النحاس في (التعليقة) مادام تخالف باقي اخواتها

من وجه وتوافقها من وجه .

اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف

ولذلك

ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام ويحتاج الى شيء آخر يكون ظرفا له
كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اى مدة دوام اقامتك وما فى باقى اخواتها
حرف نقي .

واما وجه الموافقة فهو ان معناها جميعهن التبات والدوام .

(فائدة) قال الأعلم فى (نكتته) الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها هـ
ان كان لا انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غنى فى وقت
اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصائغ فى تذكرته .

(فائدة) قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان
التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء
فى الزمن الماضى .

١٠

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) الفرق بينهما ان
التامة يخبر بها عن ذات اما منقضى حدوثها او متوقع والناقصة يخبر بها عن
اقضاء الصفة الحادثة من الذات او عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث
الصفة وبعدها والتامة تكفى بالرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل فى الظرف
والحال والمفعول له ويعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلك كله . انتهى .

١٥

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) قال الامام
ابو جعفر ابن الامام ابى الحسن ابن البادش قال ابو القاسم الشنفرى فيما يغلب
من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التى يضم فيها الامر والشأن هى
الناقصة نفسها فقد اخطأ وانما هى غيرها والفرق بينهما ان التى على معنى الامر
والشأن لا يكون اسمها مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر
والتي على معنى الامر والشأن لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتي على
معنى الامر والشأن لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
والناقصة يجوز فى اسمها كل هذا والتي على معنى الامر والشأن لا يكون خبرها
الاجملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عائد يرجع الى الاول والناقصة ليست

٢٠

كذلك لابد من عائد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان الى على معنى الامر والشأن ليست الناقصة، قال ابى والصحيح ان كان المضمرفيها الامر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب، يدل على ذلك ان الامر والشأن يكون مبتدأ ومضمرف في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشياء وما ثبت انه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت انه خبر لكان . انتهى .

في كرم ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلب المشابهة بينهما اولا من ثلاثة اوجه دخولها على المبتدأ والخبر وكونهما للنفي وكون النفي نفى حال، ثم خالفت ما ليس في عشرة اوجه يطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطف عليها سببي نحو ما زيد راكبا ولا سائرا اخوه جاز في سائر الرفع والنصب او اجنبي لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمر ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد لبس قائما ولا تفسر فعلا لأن الافعال يفسر بعضها بعضها واذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لأنها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد كسبه في ليس، قال للجميع ما جاز في ماء يجوز في ليس ولا يجوز في ما جميع ما جاز في ليس اقوة ليس في بابها بالفعلية والشيء اذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه وقال نظما .

٢٠ تمهم فان الفرق قد جاء بين ما وليس بعشر بينت لاولى الفهم
زيادة ان من بعدها مبطل لها والا واخبار يقدر من للعلم
ومعمولها يجري كذاك مقدما ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
ويمتنع الاضمار في داتها ولا نفسر فعلا للذكي ولا القدم
وان كان بعد الاسم فعل فحمل ما تضمنه للفعل اولى من الاسم
ولا تجعل

ولا تجعل الماضي اذن خبرها ولا الباء في تقديمه تمدن تسمى

ذكر ما افترق فيه لا وليس

قال ابن هشام في (المغني) لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث

جهات .

- ٥ احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود .
- الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مروج .
- الثالث انها لا تعمل الا في التكرات .

ذكر ما افتترقت فيه اخوات إن

- ١٠ قال ابن هشام في (تذكرته) لإن وأن ولكن احكام خمسة هي فيها .
- ذونى (١) دون سائر اخواتها .

احدها العطف على الموضع .

والثاني دخول الغاء في الخبر لتضمن معنى الشرط .

والتالث عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف اخواتها

الثلاثة .

١٥

والرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت سماعا وفي كأن وعل قيا سا عليها لا شتر اكهن في ازالة معنى الابتداء والحق خلاف قولها لأنه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

- ٢٠ الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في إن المكسورة باطراد .
- وفيهما بندور هذا هو لانصاف وانه لا تأويل في (ولكننى من حبها لعميد)
- ولان في قراءة بعضهم (الا انهم لياكلون الطعام) كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن . انهى .

ذكر ما افترق فيه أن الشديدة

المفتوحة وإن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغني) شر كوا بينهما في جواز حذف الجار
وسدها مسد جرائى الاسناد في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها
مسدها في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو تقول عسى ان تقوم
• ويمتنع عسى أنك قائم ولو أنك تقوم ولا يجوز لو أن تقوم .
وفي (شرح المفصل) للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للضارع اشبهت أن الشديدة
العاملة في الاسماء من اربعة اوجه .

احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ
الثاني انها وما عملت فيه مصدر مل ان الثقيلة .
الثالث ان لها ولما عملت فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة .
الرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .
وقال ابن النحاس في (التعليق) ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح
لماضي والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإن

قال ابن هشام تخالف لا إن من سبعة اوجه .
احد ان «لا» لا تعمل الا في النكرات .
الثاني ان اسمها اذا لم يكن عا ملا بني .
الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان
٢٠ مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون
ولا خلاف ان ارتفاعها اذا كان اسمها عا ملا .

الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا .
الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده
فيجوز

فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها .

السادس انه يجوز الفاؤها اذا تكررت .

السابع - ١٤ . يكثر حذف خبرها اذا علم .

٥ . ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق

قال ابن اياز (١) معنى التعليق في باب ظن ان يتصدر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعها وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكليّة وبين حكم كمال العمل فسمى ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة ، قال ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) التعليق ضرب من الالغاء لانه ابطال عمل العامل لفظا لا محلا والالغاء ابطال عمله بالكايّة فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا ، قال ابن النحاس في ادعائه بين التعليق والالغاء عموما وخصوصا نظرا فانه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغاء الا بشروط ١٥

التوسط او التأخير وان لا يتعدى الى مصدره وان يكون قلبيا ، قال فاما التعليق فيكون في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا او بين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام ، جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول ٢٠

اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ويمثلونه بنحو (كلوا واشربوا) اي او قعوا هذين الفعلين وقول العرب

فما يتعدى الى اثنين «من يسمع يخل» اى يكن منه خيلة، والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين ممن اوقعه ومن وقع عليه فيجاء بمصدره مسند الى فعل ككون تمام (١) فيقال حصل حريق او نهب . وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول . ولا ينوى اذا المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل بهذا المقصد منزلة ما لا مفعول له ومنه (ربى الذى يحيى ويميت) (و هل يستوى الذى بن يعلمون والذين لا يعلمون) (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) (واذا رأيت ثم اذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والا مائة و هل يستوى من يتصف بالعلم ومن يتنقى عنه العلم واوقعوا الا كل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية . هنالك . ١٠

وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ونحو (لاتأكلوا الربوا) (ولا تقربوا الزنا) وتوكل، ما احسن زيدا، وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو (ما ودعك ربك وما قلى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو (أهذا الذى بعث الله رسولا) (و كلا وعد الله الحسنى) (وما شئء حميت بمستباح) . ١٥

ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم

قال ابن أياز، لا يجوز فى باب أعلم الالغاء ولا التعليق كما صرح به الوراقى (علله) لانك لو قلت اعلمت لزيد وعمر وقائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر وكان غير مفيد لان قولك عمر وقائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد . وكذا الحكم فى الالغاء ولا يجوز فى هذا الباب الاقتصار على المفعول الثانى دون الثالث ولا على الثالث دون الثانى وفى الاقتصار على المفعول الاول خلاف .

(١) كذا - ولعله تام .

ذكر ما افرقت فيه المفاعيل

- قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيد اضربا وقام زيد قيا ما وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيد ايس مفعولا لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به .

ذكر الفرق بين المصدر

١٠ واسم المصدر

- قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجنني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدر ايجازا نحو (ضرب) في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مساه لفظا ، واسم المصدر اسم للعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لالفظ (تسبى ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزيه . انتهى .

- وقال ابن الحاجب في (اماليه) الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالتعقيرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشئيين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والآخر للآلة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يطهر به والأكل المصدر والأكل كل ما يؤكل . انتهى .

ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن

قال ابن هشام يفرقن من ستة اوجه، لا تكون عند ولدن الا اذا كان
المحل ابتداء غاية نحو (آتيها رحمة من عندنا وعلمناه من ادنا علما) بخلاف لدى،
ولا تكون لدن فضلة بخلافها، وجر لدن بمن اكثر من نصبها وجر عند كثير
وجر لدى ممتنع، وهي مبنية وهما معربان، وهي قد تضاف للجملة كقواه .
لدن شب حتى شاب سود الذ وائسب

وقد لا تضاف اصلا فانهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجربا لاضافة
والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة .
ثم ان عند امكن من لدى من وجهين .

١٠

احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك
في لدى - ذكره ابن الشجري في (اماليه) ومبرمان في حواشيه .
والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا
اذا كان حاضرا - قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري
انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى . انتهى .

ذكر ما افرق فيه اذوا اذا وحيث

١٥

قال ابن هشام في (تذكرته) اعلم ان اذوا اذا وحيث اشتركن في
امور واقرتن في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها
وكونها للجميل والبناء ولزومها وانها لمعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت
وتشترك اذوا اذا في انها للزمان ولا يكونان للكان (١) وانها يكفان بما عن
الاضافة مفيدتين معنى الشرط جازمين قيا سا مطردا وانهما ايضا فان للجملة
الفعلية وانفردت اذا بافادتها معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل
الفعلية وانفردت حيث بانها تكون للكان والزمان والغالب كونها للكان . انتهى .

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمل السمرى .

- فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا وتسكينا
موضع صالح لين فسكن ولقى حركا تراه مبينا
بجلسنا وسط الجماعة اذهم وسط الداركلهم جالسينا
قال الفارسي في (العصريات) اذا قلت حفرت وسط الدار بئرا
بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بئرا
بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال .

١٠ ذكر الفرق بين واوالمفعول معه و واو العطف

قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه
الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصاصهم باب المفعول معه
بمعنى مع .

- ١٥ قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان اتى للعطف توجب
الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا
عطف بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف
عليه ملازمة ومقاربة كقولك قام زيد وعمر وليس احدهما ملابس للآخر
ولا مصاحبه، واذا قلت ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا
قلت استوى الماء والخشب وما زلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة .
٢٠ وقال ألا بذى الفرق بين واوالمفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد
وعمر وليس احدهما ملابس للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل
منهما على حدة، فاذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت

مع ايك واين بلغت في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الازيد ،
انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فنصبه كما تنصب
المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر
الاول كالنوطية كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع
للمعتمد في نحو زيد في الدار قائم وقائما . انتهى .

فصل

قال ابن يعيش ، الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت
استثناء . انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنف عنه
لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاء في غير زيد فقد وصفته بالمغايرة
له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجئ فانما هو بمنزلة قولك جاء في رجل
ليس بزيد ، واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعد هانئ واذا
كان قبلها نفي فما بعد ها ايجاب لانها هنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمها .

ذكر ما افرق فيه الا وغير

١٥

قال ابو الحسن الابذي في (شرح الجزولية) افرقت الا وغير في ثلاثة

اشياء .

احدها ان غير او وصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست
كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الاجيد لم يحز .
والثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يحز حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فتقول ، قام القوم الازيد ولو قلت اقام الازيد لم يحز بخلاف
غير اذ تقول قام القوم غير ازيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الاحرف لم تتمكن
في الوصفية فلا تكون صفة الاتابعا كما ان اجمعين لا تستعمل في التاكيد الاتابعا .
الثالث

الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الاكان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى .

ذكر ما افرق فيه الحال والتمييز

- ٥ قال ابن هشام في (المنى) اعلم انهما اجتماع في خمسة امور واقترا في سبعة فواجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فصلتان منصوبان رافعان للابهام واما اوجه الاقتراق .

فاحدها ان الحال تكون جملة وظرفا وجار او مجرورا والتمييز لا يكون الا اسما .

- والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو (ولا تمش في الارض مرحا) (لا تقربوا الصلاة واتم سكارى) بخلاف التمييز .
والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات .
الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز .

- الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح .
١٥

السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان .
السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك . انتهى
(قلت وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ارم - عدها الاول - ويبض لها - ١) .

ذكر ما افرق فيه الحال والمفعول (٢)

- ٢٠ قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليلا على المفعول ولهذا الشبه استحققت ان تكون منصوبة مثله ، وتعارفه في انها هي

(١) كذا في الاصل وليست في ي - ح (٢) ي - والمفعول معه .

الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس
المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا
ولذلك امتنع ضربتي وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت
نفسى فالفعل في حكم الاجنبى ولذلك يخاطبها به فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة الاجنبى،
ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الانكرة والمفعول
يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان
وذلك لانها تقدر بنى كما يقدر الظرف بنى فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره
في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه
بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان
متقضى لا يبقى ويخلفه غيره ،

وقال الزمخشري في (المفصل) يجوز اخلاء الجملة الحالية المقترنة
بالواو عن الراجع الى ذى الحال اجراء لها مجرى الظرف لانقاذ الشبه
بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الحال تشبه الظرف في انها مقدرة
بنى وتفاوتها في ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال
مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد قائما اي في حال قيامه .

وقال السخاوى في (شرح المفصل) الحال تشبه المفعول به وظرف
الزمان والصفة والتمييز والخبر .

اما شبهها بالمفعول به فلأن في الفعل دلالة على كل واحد منهما فاذا
قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال، ولان كل واحد من الحال
والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل .

واما شبهها بالظرف فمن قبل انها مفعول فيها وانها تنتقل كانتقال الزمان
واقضاؤه ويحسن فيها دخول في .

واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة
الى

الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل او مفعول واسماء الفاعل والمفعول انما كانت فيه ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها .

واما شبهها بالتمييز فلائها لا تكون الانكرة ولائها تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع .

واما شبهها بالخبر فلائها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر ، والتنكير فيه هو الاصل .

والفرق بينها وبين المفعول به انما يعمل فيها المتعدى وغير المتعدى والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والحال لا تكون الا اسما ظاهرا نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل او المفعول فهي في ١٠ المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها . وقال ابن السجري في (اماليه) الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه .

١٥ الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة .
والثاني ان الحال في الاغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير افاعل
والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرتفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل .

٢٠

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعتضة

قال ابن هشام كثير اما تشببه المعتضة بالحالية ويميزها منها امور .
احدها ان المعتضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية

والتنزيهية .

والثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف

والشرط .

الثالث انه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بينهما من وجوه .

احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه

١٠ في اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة

وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني .

الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي

بمعنى من يصح ذلك فيها .

الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول

١٥ والتي بمعنى من يصح فيها ذلك .

قال ابن برهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فلاضافة

بمعنى من فان امتنع ذلك فهي بمعنى اللام .

الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على

التمييز ويصح في التي بمعنى من .

ذكر الفرق بين حتى الجارة والى

٢٠

قال السخاوي في (تنوير الدباجي) حتى اذا كانت جارة وافقت الى

في انها غاية وخالفتها في ثلاثة اشياء .

احدها انها لا تدخل على المضممر فلا يقال حياء كما يقال اليه .

الثاني

الثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في الى .

الثالث ان الى تقع خبرا للابتداء كقوله تعالى (والامر إليك) وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها في اوجه .

احدها ان المجرورها يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ملاق الآخر تقول، أكلت السمكة حتى رأستها ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها او الى ثلثها .

الثاني ان ما بعد حتى لا يكون الامن جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى ، تقول ذهب الناس الى السوق .
والثالث أن حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف الى .
والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى .

ذكر ما اُفترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج في (الاصول) الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز أن يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمر وفيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل كما لا يجوز أن يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل .

وقال المهلبى الفرق بينهما من ستة اوجه، ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر، وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط، وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر، وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لانه الاصل، وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة، ولسادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة، وقال نظما .

ينافى مصدر الافعال اسم
ضمير بعده انف ولام
وتحذوها الاضافة ثم وزن
وتقديم المعمول بنكس
وازمنة تجلت غير حدس

وقال ابن الشجرى فى (اماليه) ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل
معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف اوذى
خبر او حال .

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) يحذف الفاعل
من المصدر نحو (اواطع فى يوم ذى مسغبة يتيا) بخلاف الفعل فانه لا يحذف
معه لان فى ذلك تقضا للعرض لانه بنى الاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل
ولامفعول وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل
لان بنية المصدر لهما سواء .

ذكر ما افترق فيه المصدر وأن وأن وصلتها

اقرنا فى امور الاول الثانى قال ابن مالك فى (شرح العمدة)
اذا لم يشارك المصدر المعلن فى الفاعل والزمان معا فلا بد من حرف التعليل
نحو جئتك لرغبتك فى اوجئتك الساعة لوعدى اياك امس فلو كان المصدر أن
وصلتها أو أن وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز أن يقال جئتك أن رغبت
فى وجئتك الساعة أن وعدتك امس وكذا أنك رغبت فى لان أن وأن قد
اطرد فيها جواز الاستغناء عن حروف الجر فى هذا الباب وغيره . انتهى .
يشير بقوله وغيره الى قوله فى (الافية) فى باب التعدى والوزوم .
والحذف مع (١) أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت ان يدوا

(١) كذا - وبيت الخلاصة - نقلوا فى أن وان الخ ، فلعل المؤلف رواه بالمعنى - ح
فيقال

فيقال عجبت أن تمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر وجوبا وحذفه مع أن أو أن وصلتها .

الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى أن ومعمولها قال لأن أن معناها الترانى فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال .

قال ابو حيان وهو مردود بالسماح فقد حكاه الثقات عن العرب في قولهم مخافة ان تثقل ويقال اجيء بعد أن تقوم وقبل أن تخرج .

الرابع قال ابن يعيش قالوا في التحذير إياي وأن يحذف احدكم الارب يعنى يرميه بسيف او نحوه فان في موضع نصب كأنه قال إياي وحذف احدكم ١٠ الارب، ولو حذفت الواو والحزح ان فيقال إياي أن يحذف احدكم الارب ولو صرح بالمصدر لم يحجز حذف الواو ولا من (١) والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلها طالع جوز وافيه من الحذف ما لم يحجز في المصدر الصريح .

الخامس قال ابو حيان في اعرابه نصوا على ان أن المصدرية لا ينعت ١٥ المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني أن قت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اى من خروجك السريع قال وحكم باقى الحروف المصدرية حكم أن فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من أن ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه يجوز أن ينعت وليس لسلك مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت به ٢٠ العرب .

وقال ابن هشام في (الغنى) اعلم انهم حكوا الآن وأن المقدرتين

(١) كذا في الاصلين والمقصود انه لا يجوز حذفها معا بل يقال « إياي وحذف احدكم أو إياي من حذف احدكم » اوضحه في اللمع ج ١ ص ١٦٩ .

بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن قال ابن هشام في (المنى) لا يعطى المصدر حكم أن وأن وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئى
الاسناد في باب ظن وعسى ولا في النياية عن ظرف الزمان ، تقول بحببت ان
تقوم أو لك قائم ولا يجوز بحببت قيامك وتقول حسبت أن تقوم أو أنك قائم
ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ولا يجوز عسى
قيامك ، وتقول جئتكم صلاة العصر ولا يجوز جئتكم أن تصلى العصر . خلافا لابن
جنى والزحشرى ،

وقال ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع أن وأن كثيرا ولا يجوز مع
المصدر ، لا تقول رعبت لقاءك ريدا في فمك اذ المسوغ للحذف معها طول
الكلام بصلتهما ولا طول هنا .

وقال ابن القواس يجوز في باب التحذير مع ان من حذف حرف
الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرها مصدر اكان أو غيره .
التاسع - قال ابن يعيش في قوله تعالى (انه لحق مثل ما أنكم) .

وقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

بنيت ، مثل وغير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن ، فان قيل فان
والفعل في تأويل المصدر وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم
متمكن فحينئذ مثل وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء ، قيل ، كون
أن مع الفعل في تقدير المصدر شىء تقديرى والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ
به حرف وفعل فلما اضيفا الى ما ذكرنا مع لزومها الاضافة بنيا معها لأن
الاضافة بابها أن تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنى الاسم .

العاشري قال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا أن ضربت على
إيقاع أن والفعل موقع المصدر وأجازه الاخفش . وحجة الجمهور ان أن تخلص
الفعل

المعمل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم . وعلة بعضهم بان أن تفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فكذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر ، قال صاحب البديع اجاز الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ، ضربت زيدا أن ضربت ، ويقول هو في تقدير المصدر .

- الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتكم قدوم الحاج .
 وانتظرتك حلب ناقة ، ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو
 (وترغبون أن تنكحوهن) اذا قدر في خلافا للز مخشري ،

الثاني عشر قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف) الفرق بين
 كرهت خروجك وكرهت أن تخرج أن الاول مصدر موقت لانه بين فيه
 الوقت

١٠

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بين ذكر أن مع الفعل
 بمعنى المصدر وبين الانفصاح بذكر المصدر من وجهين .

- احدهما ذكره على بن عيسى - ان ذكر المصدر بمنزلة المجهول لانه يحتمل
 الفعل الذي نسب الى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله واذا ذكرت أن
 مع الفعل فقد افصح بالمعنى الذي اردت من ذلك ، مثال ذلك اعجبني ضرب ١٥
 زيدو أن ضرب زيد وأن تضرب وأن يضرب زيد .

والآخر ان ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه وذكر أن مع الفعل
 يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما يأتي .

- وفرق ثاثل ، وهو ان أن وصلتها له شبه بالمضمر في انه لا يوصف
 ولذلك اختار الجر في البر من قوله تعالى (ليس البر أن تولوا) النصب لانه اذا ٢٠
 اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب في الاختصاص
 انتهى .

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى من قال (فانما هي إقبال
 وإدبار) لم يقل فانما هي أن تقبل وأن تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك لأن

قوله اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقواك ان تقبل خاص لان أن تخصص الاستقبال فلما كانوا توسعوا في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وان كان معناه المصدر للخالفة التي بينهما انتهى .

ذكر ما افرق فيه المصدر

واسم الفاعل

في (تذكرة) ابن الصائغ قال قلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد الا في مواعيد عر قوب اخاه، و(تركته بملاحس البقر اولادها) ١٠

ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشياء .

احدها لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا . ١٥

الثاني اشتراط اعتماده عند البصريين .

الثالث انه اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل .

الرابع انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله (نحو فعال ٢٠ لما يريد) .

وقال الشاعر

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله

فاعله ولذلك يرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به .

- السادس ان الالف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان على
التثنية والجمع وهما في يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثني والمجموع .
وقال في موضع آخر اعلم ان الالف والياء والواو واللاحقة لاسم المفعول واسم
الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل
فانما فيه ضائر دالة على المثني والمجموع والفاعلة المحاطبة عند سيبويه وانما
حكمتا نأنها حروف وليست بضائر لتغيرها بدخول العامل والضائر في الفعل
لاتتغير بدخوله، وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه .
احدها لتنحط رتبها عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه
يبرز فيه ضمير التثنية والجمع .

١٠

- والثاني انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في
الفعل وحينئذ فيؤدي الى اجتماع الفين في التثنية احدهما ضمير والثاني علامة التثنية
واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما
لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما. واذا كان لا بد من الحذف حكمتا باستتار
الضمير خيفة من الحذف لأن الوجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير
بدليل تغيره والضمير لا يتغير .

١٥

- والثالث ان الصفة لما كانت تثني وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن
بروز ضميرها بدليل علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا
يجمع فلذلك وضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه، وذكر الالاندلسي (١) بدل
الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع واتصل به ضمير وجب
حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل
الضمير به وقال المهلب .

٢٠

مراتب ست لم تكن لاسم فاعل تنزل عنها واستبد بها الفعل

يحل اذا لم يعتمد في محله ولا بد من ابراز مضمومه يتلو

وان كان معناه المضى فبطل
وتقديره فرد اوجعلك واوه
وتسقط نواته اذا مضى فخلو
واختارها في الجمع حرفا بها يعلو

فيما افترق في اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدى
كقائم وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لا نه جار على فعل مالم
يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدى كذلك اسم المفعول ذكره في (البسيط)
قال فان عدى اللازم بحرف ج را وظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير
المغضوب عليهم ، وزيد منطلق به .

ومن ذلك قال ابن مالك في (شرح الكافية) انفرد اسم المفعول
عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود
المقاصد وزيد مكسوا العبد ثوبا .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الفرق بين اسم الفاعل المراد به
الاضى وبين اسم الفاعل المراد به الحال او الاستقبال من وجوه .

احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذى والثاني

١٥ يعمل مطلقا

ثانيها ان الاول يتعرف بالاضافة بخلاف الثاني .

ثالثها ان الاول اذ اتى اوجع لا يجوز فيه الاحذف النون والجر

والثاني يجوز فيه وجها هذا وبقاء النون والنصب .

فيما افترق في الصفة المشبهة واسم الفاعل

٢٠ قال ابن القواس في (شرح الكافية) الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل
من وجوه وتفاوته من وجوه .

اما وجوه الشبه فاربعة التذكير والتأنيث والتثنية والجمع .

واما وجوه المفارقة فسبعة .

احدها انها لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه

ولا يجوز

(٢٥)

ولا يجوز حسن وجهه عمر وكما يجوز ضارب وجهه عمر ولتقصاها عن مرتبة اسم
الفاعل .

والثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجهها حسن كما يقال
زيد عمر ضارب .

والثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه اسم
الفاعل .

الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله
او بعده فانها لا تعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل
ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصدنا
بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن هو ١٠
الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت له الآن او غدا وفي التنزيل
(وضائق به صدرك) فعدل عن ضيق الى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه
غير ثابت في الحال .

لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضي لكونه
قد ثبت وحينئذ فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به لازما وهو ١٥
لا يعمل .

لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها
بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال
موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على ان الصفة
موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدت . ٢٠
الخامس انها لا تؤخذ الا من فعل لازم .

السادس انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها
الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود .

السابع انه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال زيد

كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمر وبكرا لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لأن الأصل في كثير المال كثير ماله .
 وذكر ابن السراج في الأصول فرقا ثامنا وهو أن اسم الفاعل لا يجوز
 ٥ اضافته إلى الفاعل لا يجوز أن تقول عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز
 في الصفة المشبهة اضافتها إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه
 والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه .

وزاد ابن هشام في (المعنى) فروقا أخرى .

أحدها أن اسم الفاعل لا يكون الإجماريا للضارع في حركاته وسكناته
 وهي تكون مجارية له كنطلق اللسان ومطعمن النفس وطاهر العرض وغير
 ١٠ مجارية له وهو الغالب .

والثاني أنه لا يخالف معه في العمل وهي تخالفه فأنها تنصب مع قصور
 فعلها .

والثالث أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف
 إلى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار
 ١٥ أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أُنصبت .

والخامس أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها
 بصفة قاله الزجاج ومتأخروا الفاربة .

والسادس أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) الأمور التي ضارعت بها الصفة
 ٢٠ المشبهة اسم الفاعل ستة ، الاشتقاق واتحاد المعنى والأفراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتأنيث ، وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه .

أحدها أن هذه الصفات لا توجد الأحالا واسم الفاعل يصلح اللازمة

ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها اعنى الاسم الذى تجرى عليه اعرايا .

ثالثها لا يتقدم معمولها عليها .

رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا .

خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاصل الجر .

سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا .

سابعها انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان او الف ولا م .

ثامنها انها يقبح ان يضم فيها الموصوف ويضاف معمولها الى مضمرة .

تاسعها انها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها انها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا .

قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذى أخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المتصّب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المتصّب

فان قيل ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا لانها صفتان .

قال الاندلسي هذا الذى ذكر فرق آخر ايضا وهو ان المنصوب بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب من زيد الى عمر واما زيد حسن الوجه فلا يخبر ان الاول فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذا لا اصل زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل .

ذكر ما افترق فيه افعال في التعجب وافعل التفضيل

قال صاحب (البيسط) التعجب والتفضيل يشتر كان في اللفظ والمعنى
اما اللفظ فافترق كهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم
زيدا وزيدا اعلم من عمرو ويشتر كان في زيادة العلم ويفترقان في ان افعال في
التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب المفعول
به على اشهر القولين والثاني انه ينصبه للسباع والقياس اما السباع فقوله .

أكرروا حى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا

واما القياس فانه اسم مأخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله
قياسا على سائر الاسماء العاملة، والجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل
دل عليه اضرب اى يضرب القوانسا، وعن القياس انه مد فوع بالفارق من
وجهين .

احدهما ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى
الفعل الذى بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل
نظرا الى فعله .

والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وهي الصفة المشبهة ، وافعل التفضيل اذ صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام
فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب (البيسط)

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس في (التعليقة) حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح
والذم الا ان بينهما فرقا وهوان حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن
تقريب المدح من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد الذم من القلب
وليس

وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك، قال وما افتراق فيه انه يجوز في
 حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا راجلا زيد
 وبحرى في نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه آخرون منهم الفارسي
 والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل
 الظاهر والتمييز واذا التمييز معنى زائد اجاز الجمع بينهما والا لم يجر، قال
 وانما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجر في حبذا لان بينهما فرقا وهو ان
 الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتى فاعلى نعم وهما
 المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة واحدا كوضوح فاعلى نعم المظهر فلا
 يحتاج الى تمييز ولا مبهما كما بهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه ابهام
 فادق به الفاعل المظهر في نعم جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا اولما قل
 ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهرا او مقدرا
 ولم نجزه مع المضمر في نعم. انتهى .

ذ كر ما افرقت فيه التوابع

قال في (البيسط) الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة اوجه .

١٥ احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره
 ان التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو بلفظه او بمعناه ولو حذف لبطل
 سر التأكيد ، واما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز
 حذفه وابقاؤها لا فادتها المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى
 المعنى الزائد .

٢٠ والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضها على بعض والصفات
 المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التوكيد متحدة المعاني
 والفاظ الصفات متعددة المعاني .

والوجه الثالث ان الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها
 والصفات يجوز قطعها عن اعرابها وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم

وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها واما التأكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجر قطعه .

والوجه الرابع ان التأكيد يكون بالضاير دون الصفات وسره ان التأكيد يقوى المعنى في نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في نهاية الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصفة فلان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو في نهاية الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان لتكلم او مخاطب قريئة التكلم او الخطاب توخفها وان كان لغائب فالقريئة الظاهرة توخفه فلا يحتاج الى ايضاح .

والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير الفاظها دون معاني الفاظها ١٠ وتوصف وسره ان معاني الفاظها معارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها في التنكير .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) النعت يفارق التوكيد من اوجه .
الاول ان التأكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك ، وان كان لفظيا فانه يجري في الكلم بأسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك . ١٥

الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتأكيد لا يتبع الا المعارف اعني التأكيد المعنوي .

الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك في التأكيد قال وعطف البيان بجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما يفتقان في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في شبيهه استحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا اسما له وواقعاه عليه بطريق و حود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا .

وفرق ثان وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا

قلت

قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو اتفرد على الرجل المخصوص الذي قصده زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل ولم تقدر جريه على رجل لم يدل عليه وانما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة .

وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع ان النعت يكون للشيء وكيفيته وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك ، والنعت منه ما يكون للدح ولا كذلك في عطف البيان ، وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحملة او غير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اوجه اما اوجه الشبه .

فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة .

والثاني ان حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث انه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة .

والرابع انه لا يجري على مضمير كالصفة .

واما اوجه المفارقة .

فاحدها ان الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد .

والثاني ان عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف .

والنكرات وذكر بعضهم انه يكون في النكرات ايضا .

والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساوية

ولا تكون اخص منه لأنها تستمد من الفعل بدليل تحمّلها للضمير

فلذلك انحطت رتبته لمظنها الى ما اصله التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان

نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ .
 الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك
 في عطف ابيان لعدم المدح والدم المقتضى للقطع .
 قالوا ويشبه البديل ايضا من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه
 اما اوجه الشبه . فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل .
 والثاني انه يكون بالحوامد كالبدل .
 والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل .
 والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التأكيد كقوله لقائل
 يا نصر نصر نصرا

كالبدل ، واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على
 الاصح والبدل في تقدير محملتين على الاصح .
 والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقة لما قبله في التعريف بخلاف
 البديل فانه تبديل النكرة من المعرفة وبالعكس .
 والثالث ان عطف البيان لا يجري على المضمرة كالوصف بخلاف
 البديل .

والرابع ان البديل قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال
 والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنى في (الخصاص) حدثنا ابو علي ان الزبائدي سأل
 ابا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه بدل أم صفة فقال ابو الحسن
 لا أبالي بأيهما اجبت قال ابن جنى وهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى
 ضعف العامل المقدر مع البديل .

وقال ابن يعيش قد اجتمع في البديل ما افرق في الصفة والتأكيد لأن
 فيه ايضا حال للبدل وربع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع للجواز وإبطال
 التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه ألا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك
 جاز أن

جاز أن تريد كتابه اورسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه
او عينه فقد حصل باجتماع البديل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس
والعين ومن البيان ما يحصل بالنعته غير أن البيان في البديل مقدم وفي النعته
والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المغنى) اترق عطف البيان والمبدل في ثمانية .
امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة .
والرابع والخامس .

والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا
لفعل بخلاف البديل .

والسابع انه لا يكون لفظ الاول ويحوز ذلك في البديل بشرط ان
يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب (وترى كل امة جائية كل امة
تدعى الى كتابها) بنصب كل الثانية .

والثامن انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البديل ولهذا امتنع
البديل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وياسعيد كرز وفي نحو انا الضارب
الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال
وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي
نحو جاء في كلا اخويك زيد وعمرو .

(وقال ابن هشام في المغنى) وعبارة ابن السراج - الفرق بين عطف
البيان وبين البديل ان عطف البيان تقديره تقدير النعته التابع للاسم (١) والبديل
تقديره ان يوضع موضع الاول ، قال والفرق بين العطف وبين النعته والبديل .
ان الثاني في العطف غير الاول والنعته والبديل هما الاول .

قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين احدهما النداء

(١) زاد في الاصل المطبوع « وقال ابن هشام في المغنى » وهو سهو لا اثر
للعبارة الآتية في المغنى - ح

نحويا اخانا زيدا، والثاني نحوانا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد في الاول وامتناع الاضافة في الثاني .

قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالتعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث في الاول هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما اشتهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد بالحديث وهو الثاني . وذكر صاحب (البسيط) مثله قال وينبئ للفقير ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره .

وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك على اصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة ومصححوا الصحة .
وفي (شرح التسهيل) لابي حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفًا على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم ، وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على الموضع عام له موجود وأثره مفقود والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود .

وقال السخاوي في (سفر السعادة) قال شيخنا ابو الين الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقة ، وإنما ذكره سيويو عارضا في مواضع واكثر ما يجيء تابعا للاسماء المهمة كقولك يا هذا زيد ألا ترى انه ينون زيد فدل على انه ليس ببدل وعلى هذا تقول يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لان أي لا

لا توصف الا بما لا لام فيه وانما يكون بدلا من أى فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من اوضح فروقه وهو من المواضع التى لا يقع فيها البدل وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه، واحكامه فى التكرير والعطف والاعراب فى التقديم والتأخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سميويه فى جملتها . ولم يفرده بابا، قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لابد من تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة وعطف البيان علمه لابد من تقديره غير ثان بل اولا والا فسد كونه علما فلذلك لا يصح ان يجرى مجرى الصفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) عطف البيان والنعته وبدل السكل ١٠ من السكل والتأكيدها بيان لمتبوعها وتفرق من اوجهه، يفارق عطف البيان النعت من وجهين .

احدهما ، من حيث ان النعت بالمشتق او بالمؤول به وهو ليس كذلك، والثانى من حيث ان النعت يرفع الضمير والسببى، والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ عن الاول فينبغى ان يهذب فيقال يكون فى الحقيقة لغير الاول ١٥ نحو برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا للاول . ويفارق التأكيده من وجهين .

احدهما ان التأكيده بالفاظ محصورة وهذا ليس كذلك .

الثانى ان التأكيده يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك .

وجه ثالث على رأى الكوفيين انها يتخالفان فى التعريف والتنكير ٢٠ فى نحو ، صمت شهرا كله ، ولا يجوز ذلك فى البيان خلافا للزمخشري . ويفارق البدل من وجهين .

احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل المقصود التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطئة .

والثاني ان البيان من جملة الاول والبديل من جملة اخرى . انتهى .
وقال الاندلسي في (شرح المفصل) امتاز البديل عن بقية التواضع
الاربعة بنحو لا توجد فيها ، اما امتيازها عن الصفة بنحوه .
احدها ان الصفة تكون بالمشقة او ما هو في حكمه ولا كذلك البديل
• فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة او المصادر .
الثاني ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكير او البديل لا يلازم
فيه ذلك .

الثالث انه يجري في المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك .
الرابع ان البديل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لا تنقسم
• هذه القسمة .

الخامس ان البديل منه ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة .
السادس ان البديل لا يكون للبدح والذم كما تكون الصفة .
السابع ان البديل يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة .
الثامن ان الصفة تكون جملة تجرى على المفرد وفي البديل لا يكون
• كذلك فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع ان الوصف يكون بمعنى في شيء من اسباب الموصوف والبديل
لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوب اخيه لما جاز .
الحاشي ان البديل موضوع على مسمى البديل منه بالخصوصية من
غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع
• بل بالالتزام .

واما امتيازها عن عطف البيان فن وجوه .
احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون الا معرفة
على ما قبل ذلك (١) .

(١) كذا ويمكن ان يكون الصواب « على خلاف في ذلك » او نحوها لان
الزعمشري مخالف فيه كما تقدم - ح .
الثاني

الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لا غير والبدل قد لا يكون البديل بل بعضه او مشتملا عليه اولا واحدا منها وهو بدل الغلط .

الثالث ان البديل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان .

- الرابع ان في البديل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان .
 واما امتيازه عن التأكيد فلأن الفاظ التأكيد المعنوي محصورة واما
 اللفظي فهو عادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك ، ولأن التأكيد قد يكون
 المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا في البديل .
 واما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

- وقال ابن الدهان في (الغرة) المناسبة بين التوكيد والبدل انها
 تكريران يلحقان الاول في احد اقسام البديل وان كل واحد منها لا يتقدم
 على صاحبه وان اعربا بهما كاعراب ما يجريان عليه وانك في التوكيد مسدد لمعنى
 المؤكد وكذلك في البديل يعنى بالاول فتبدل منه .
 ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل ان الصفة موضحة كما ان
 البديل موضح .

- والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه .
 وفي البديل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك البعض والاشتمال وليس
 كذلك الصفة اذا كانت للاول بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ . وفي البديل
 ما لا يتحمل (عليه) ضمير البتة وليس كذلك الصفة . والبدل يخالف متبوعه
 في التعريف والتذكير والصفة ليست كذلك .

- ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف . ٢٠

ذكر ما افرق فيه الصفة والحال

قال ابن القواس . الحال لما شبه بالصفة من حيث ان كل واحد منهما

منى وينبنى ان يكون « ما لا يحمل عليه ضمير » او « ما لا يتحمل ضمير » وهذا الثاني
 هو المعروف في عباراتهم - ح .

وقال في (البسيط) الفرق بينهما من عشرة اوجه .

احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا

قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد

ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب .

الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال

فانها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال .

الرابع ان الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها .

الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين

بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها .

السادس ان الحال تكون مع المضمير بخلاف الصفة .

السابع ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف .

الثامن ان الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة .

التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق .

اعاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جائزة وفي الاحوال

المتعددة كلام . انتهى .

ذكر ما افرقت فيه ام المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرة) نقلت من مجموع بخط ابن الرماح

٢ . الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تفدر باي ، ولا تقع الابد

استفهام ، والجواب فيها اسم معين لانعم اولاً ، ويقدر الكلام بها واحداً ، والاضراب

فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ ، وتقتضي المعادلة

وهي ان يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كما زيد

ضربته أم عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما وأوليت كلا حرف الاستفهام

والذي

والذى لاتسال عنه بينهما واولسالت عن الفعل قلت أضربت زيدا أم قتلته .

وقال المهلبى

الفرق فى ام اذا جاءك متصله من اوجه سبعة للقطع معتزله
وقوعها بعد الاستفهام عارية عن قطع الاضراب فى الاسماء معتدله
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما جواب سائلها التعيين للسلة
من بعد تقدرب اى ثم مفردا من بعدها داخل فى حكم ما عدله
وكون ما بعدها من جنس اوله وعكس ذلك يقتضيه لمنفصله

في كرم ما افترق فيه أم وأى

قال ابن العطار فى (تقييد الجمل) أم وأى شتبهان من وجوه ويفترقان

من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين
أوالاشياء ، ووجوه المخالفة خمسة .

وقال فى (البسيط) الفرق بينهما من اربعة أوجه .

احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او .

الثانى ان أومع الحمزة لا تقدر باحد وأم مع الحمزة المعادلة تقدر باى .

الثالث ان جواب الاستفهام مع أو بلا أو نعم وجوابه مع أم المعادلة

بالتعيين

الرابع ان الاستفهام مع أو سابق على الاستفهام مع أم المعادلة لأن

طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية .

قال واما الفرق بين موقعها فاذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم

يقوم او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف با ودون أم لأن التعيين يستفاد

من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى ام فى ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين

واما فعل التفضيل كقولك زيد افضل أم عمر ولا يعطف معه الا بأم دون

أولان فعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه الا التعيين دون

الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها

اسما أم فعلا كقولك سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم تعدت وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم ، وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد وعمرو وفي التنزيل (سواء بحياهم ومماتهم) لأن التسوية تقتضى التعديل بين شيئين، وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء على قمت أو تعدت كان العطف بأولانه يصير بمعنى الجزاء، وإذا وقع بعد أبالي همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك ما أبالي أزيذا ضربت أم عمرا لأن الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول أبالي ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل أم وإما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما أبالي ضربت زيدا أو عمرا فإن العطف بأولهم لا يعدم الاستفهام الذي يقتضى ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل أو تقول ما أبالي ضربت زيدا، واللاجود في نحو قولك ما ادرى أزيد في الدار أم عمرو وما ادرى أقمت أم تعدت وليت شعري أقمت أم تعدت، العطف بأم لأنها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعهما على معنى أيها، وقد ذكر واجواز أو وهو ضعيف لوجهين .

أحدهما أنه لا يصح السكوت على ما قبل أو والضابط الكلى في الفرق بينهما أنه يحسن السكوت على ما قبل أو فإن لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثاني أنه يصير المعنى ما ادرى أحد الفعلين فعل ولا معنى له إما المعنى يقتضى ما ادرى أي الفعلين فعل وإما قوله .

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فاملى أو تناهى فاقصرا

فالذي حسن العطف فيه بأو وإن تقدمت الهمزة إن الجملتين فضلة في

موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طوله في أملائه أو في حال

تناهيه وقصره . انتهى .

ذكر الفرق بين أو واما

قال ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الفرق بين أو واما من جهة اللفظ من وجهين .

احدهما ان اما لانستعمل الامكررة وأولاً تكرر .

الثاني ان اما تلازم حرف العطف واولايدخل عليها حرف العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المعنى) تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينها فرقا من ثلاثة اوجه .

احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا

كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضر او لم اقف عليه لغيره ١٠
وان تكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة ، أو جزءا من كل
كما كالت السمكة حتى رأسها ، أو بكزء كاعبتي الجارية حتى حديثها ، والذي
يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يتمنع وان
يكون غاية لما قبلها اما في علو او ضده .

الثاني انها لا تعطف بالجل .

١٥

الثالث انها اذا عطفت على مجرور أعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة
نحو مرت بالقوم حتى زيد ذكر ذلك ابن الجباز واطلقه وقيده ابن مالك بان
لا يتعين كونها للعطف نحو عجت من القوم حتى بنهم .

قال ابن هشام وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك

ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة ٢٠
فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار (عند قصد العطف نحواء كفت في الشهر حتى
في آخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار - ١) مع حتى احسن ولم يجعلها
واجبة .

ذكر ما افرقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينها بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمضى تنوين النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطالها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين عابا لان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف مما يدخل الاسماء مع ان نون التوكيد ليست ملازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم ، والتنوين لازم لكل اسم مصروف عرى عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون من التنوين وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقاء الساكنين .

قال ابو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين

ذكر ما افرق فيه تنوين المقابلة

والنون المقابل له

قال ابن القواس في (شرح الدرة) اعلم ان التنوين المقابلة يفارق النون المقابل له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين .

ذكر ما افرقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو (وسوف يعطيك ربك فترضى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملتي كقولها (وما ادرى وسوف احوال ادرى) وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها

معها اوسع من السين .

قال ابن هشام وكأنهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) الفرق بين السين وسوف

من وجهين .

الاول الترانح في سوف اشد منه في السين بدليل استقرار كلامهم قال تعالى (وسوف تسألون) وطال الاملد والزمان وقال تعالى (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم) فتعجل القول .

والثاني انه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلاثة احرف . والسين أقعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين .

في كرم ما افتقرت فيه الفاظ الاغراء والامر

قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوها في الاعراء

وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه .

١٥ منها ان الاعراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيदा .

ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيदा عليك .

ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع .

ومنها ان حروف الجر هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عمد

بصري الا لماز في كقوله تعالى (ارجعوا وراءكم) فليس وراءكم معمول لا لارجعوا .
٢٠ لأنه اسم فعل بل ذكر تاكيذا .

ومنها ان الاعراء لا يجاب بالفاء لا يقال دونك زيدا فيكرمك .

ومنها ان المفعول به اذا كان مضمرا كان منفصلا ولم يجز أن يكون

متصلا نحو عليك اياي ولا يقال عليك في كما يقال الزمني لأن هذه لم تتمكن

ذکر ما افتقرت فيه لام کی و لام الجحود

قال ابو حيان افترقا في اشياء .

احدها ان اضمرا أن و لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام کی
 • على جهة الجواز في موضع والا متناع في موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل
 بلا نحو جمعت لتكر منی ويجوز لأن تكر منی والا متناع حيث اقترن بلا فان
 الاطهار حينئذ يتعين نحو (لئلا يعلم اهل الكتاب) فرادا من تو الى المتماثلين .
 الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد
 ليذهب بخلاف لام کی نحو قام زيد ليذهب .

الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل
 ۱۰ ويجوز ذلك في الفعل قبل لام کی نحو سأ توب ليفقر الله لي .

الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان
 زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام کی
 نحو جاء زيد امس ليضرب عمرا .

الخامس انه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب
 ۱۵ عمرا ويجوز ذلك مع لام کی نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا .

السادس انه يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضر ب عمرا
 ويجوز ذلك في لام کی نحو جاء زيد كي يضر ب عمرا .

السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام کی
 ۲۰ اثنا من ان النفي يتسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف
 الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام، وفي لام کی يتسلط على
 ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتهي الضرب خاصة ولا ينتهي المحبة
 الا بقرينة تدل على انتفائه .

التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت

ما كان

ما كان زيد ليقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعد القيام بقدر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى (وما كان الله ليطلعكم على الغيوب) بقدر مریدا لا اطلاعكم على الغيب واما لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

٥. العاشر ان لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل ان يكرن كلاما دونها .
ولام كي لاتقع الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن في تأويل قوله .
فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد
انه على اضرار كان لدلالة المعنى عليه اى فما كان جمع ليغلب لتكون
اللام فيه لام الجحود لالام كي لأن ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل كلاما .

١٠ ذكر ما افرقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدها

- قال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض
والتحضيض والرجاء قال فينبغي ان لا يقدم على ذلك الاسباع قال وكذلك مع
التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفى بها () فان عموم قول التسهيل في مواضع
الفاء يدل على الجواز معهما ويحتاج ذلك الى السماع من العرب، وانفردت افاء
بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو (قل لعبادى يقولوا اتى هى
احسن) ويرفع مقصودا به الوصف والاستثاف واجاز الزجاءى الجزم في النفي
ايضا فاجاز ما تأتينا نحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كل ما تنصب فيه الفاء تجزم
ولم يستثن شيئا .

٢٠ ذكر ما افرقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

- قال ابو حيان من الفرق بين أن المصدرية والمفسرة أن المصدرية
يجوز أن تتقدم على الفعل لانها معموله واذا كانت مفسرة لم يجوز أن تتقدمه لان

في كرم ما افترق فيه لم و لما

قال ابن هشام في (المغنى) افترتا في خمسة امور .

احدها ان لما لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو

٥ (وان لم تفعل)

الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله .

فان كنت ما كولا مكن خير آكل والا فادر كنى ولما امزق

ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو (ولم اكن بدعائك رب شقيا) والاقطاع

مثل (لم يكن شيئا مذكورا) ولهذا جازم يكن ثم كان ولم يجوز لما يكن ثم كان

١٠ ولا متداد النفي بعد لما لم يجوز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم

تقم لان معناه وما قمت عقب قياى ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت

الى الآن .

الثالث ان منفي لما لا يكون الاقربيا من الحال ولا يشترط ذلك في

منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبلا ولا يجوز لما يكن .

الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى ان معنى (بل

١٥

لما يذوقوا عذاب) انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع .

وقال الزمخشري في قوله تعالى (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) ما في

لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله .

٢٠ لحضرت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه

اى ولما اكن قبل ذلك بدءا اى سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم ،

تريد ولم ادخلها فاما قوله .

احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم

فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم انفى فعل ولما انفى قد فعل .

وقال

الاشباه - ج - ٢ ٢٢٣ الفن الرابع
وقال ابن القواس في (شرح الدرة) لما تشارك لم في النفي والقلب وتفاوتها
من اربعة اوجه .

احدها ان لم لنفي الماضى مطلقا اى بغير قد ولما لنفي الماضى المقترن بقد
والثاني ان لم مفردة وللمركبة .

والثالث ان لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة .
والرابع ان لما تفيدا اتصال النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي
بها منقطع .

مهتد

اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى (وان كلاما ليوفيينهم)
في قراءة من شدد ميم لما وشدد دان او خففها فنقل صاحب (كتاب اللامات)
عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج (١) وقال المازني
لا ادرى ما وجه هذه القراءة ، وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات
حذف منهن واحدة فعلى هذا هي لام توكيد ويعنى بكثرة الميمات ان نون من
حين ادغمت في ميم ما انقلبت ميم بالادغام فصارت ثلاث ميمات ، وقال المازني
ايضا ان بمعنى ما ثم تثقل كما ان المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة . انتهى .
قال ابو حيان وارتكاب (٢) النحويين في هذه القراءة وتلحين بعضهم
لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية واما
التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر في السبعة .
واما من قال لا ادرى ما وجهها فمعدور خلفاء ادراك ذلك عليه ،
واما تأويل ان المثلثة بانها المخففة التي هي نافية ففى غاية من الخطاء لانها لو كانت
نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان يرتفع وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم
ان تكون ان المثلثة نافية ، واما تأويل القراء فايضا ففى غاية الضعف اذ لا يحفظ
من كلامهم لما فى معنى لمن ما .

قال وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لى

(١) كذا وفى « خرج » (٢) لعله « وارتباك »

تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ وهو أن لما هي إلحازة وحذف الفعل المعمول لها دلالة معنى الكلام عليه والمعنى وإن كلاما يخص أو ينقص عمله أو ما كان من هذا المعنى لحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك أعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الآية على أحسن ما يمكن وإجماله ولم يهتد أحد من النحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتجاهه في علم العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله ابن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو ابن الحارث أن لما هنا هي إلحازة وحذف الفعل بعدها . انتهى .
(فائدة) قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الأيضاح) أعلم أن العرب حملت لوعلى لولاني موطن واحد أو قت بعدها إن فقالت لو أن زيدا قائم كما قالت لولا أن زيدا قائم فعلت هذا هنا لقرب لو من لولا ولشبه أن بالفعل فكان أن إذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افترقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار

قال في (التسهيل) لا تلي زيادة التذكارها السكت بخلاف زيادة الانكار، قال أبو حيان وسبب ذلك أن المنكر قاصد للوقف والتذكير ليس بقصد للوقف وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالع لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام تفرق هل من الهمزة من عشرة أوجه ، اختصاصها بالتصديق وبالإيجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا تدخل على أن ولا على اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد اسم ويراد بالاستفهام بها النفي وتأتي بمعنى قد .

ذكر ما

ذكر ما افتقرت فيه اذا ومتى

قال الزنجشیری فی (المفصل) الفصل بین متى واذا أن متى للوقت المبهم واذا للمعین . وقال الخوازمی الفرق بینهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجزئ مما علم انه كائن ومتى لما لم يرجح بین ان يكون و بین ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى .
• تخرج أخرج لمن لم يتيقن انه خارج .

- وقال فی (البسيط) تفارق متى الشرطية اذا من وجهين .
• احدهما ان اذا تقع شرطاً في الاشياء المحققة الوقوع ولذلك
• وردت شروط القرآن بها والشرط بمقابلة الوجود والعدم .
الثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير
• مضادة اليه بخلاف اذا الاضادتها اليه اذا كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم .

ذكر ما افتقرت فيه أيان ومتى

قال ابن يعيش ايان ظرف من ظرف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينهما وبين متى ان متى لكثرة استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان، ووجه آخر من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفاوت متى من وجهين .

احدهما ان متى اكثر استعمالاً منه .

- والثاني ان ايان يستفهم به في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب
• الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً وذكر بعض المتأخرين انها تقسح شرطاً لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان، وتوجيه منعه الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالاً منها فاخصت اكثر استعمالها

بحكم لا تشاركها فيه ايان ، انتهى .

قلت فهذا فرق ثالث .

ذكر ما افرق فيه جواب لو وجواب لولا

قال ابو حيان ليس عندى ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه
في لسان العرب قد يقرن بقدر كقوله .

لولا الا مير ولولا حق طاعته لقد شربت د ما احلى من العسل

ولا احفظ في لولا ذلك ، لا احفظ من كلامهم لوجبتني لقد احسنت
اليك وليس بيعيد ان يسمع ذلك فيها وقياس لوعلى لولا في ذلك عند من يرى
القياس سائح ، وجواب لو اذا كان ما اضيا مثبتا جاء في القرآن باللام كثير او بدونها
في مواضع ولم يحىء جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضى المثبت
ولان موضع واحد ، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة
وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام .

ذكر ما افرق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في (البسيط) اما مشابتهما فانها اسباب وانها مبنيان وانها
معتقران الى مبين وانها لازمان للتصدر وانها اسبان للعدد وانها لا يتقدم
عليها عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر .

واما مخالفتها فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد
حذف منه التنوين ، وان الاستفهامية تبين بالمعرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع ،
وان يميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور ، وان الاستفهامية يحسن
حذف ميزها والخبرية لا يحسن حذف ميزها ، وان الاستفهامية يفصل بينها وبين
ميزها

ميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر ، وان الاستفهامية اذا ابدل منها
جىء مع البديل بالهمزة نحوكم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم درهما اخذت
أثلاثين أم أربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام
نحوكم غلمان عندى ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف
عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندى لا درهم .
ولا درهما لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار
بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة
لان لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفى عن الثانى مائت للاول ولم يثبت
شئ في الاستفهام ، وان الاذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على
حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه .
ويستفاد من الامة معنى التحقير والتقليل نحوكم عطاؤك الالفان وكم اعطينى الالفين
وبكم اخذت ثوبك الادرههم وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز أن يكون
ما بعد الابدال من خبر كم ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من كم لايها مها لارادة
ايضا حها بالبدل ولا فادته معنى التعليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك
هل الدنيا الاشئء فان ، اى ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه
استثناء من موجب ولا يجوز البديل في الموجب فيقال كم غلمان جاؤنى الا زيدا .
وقال ابن هشام في المغنى يفتقران في خمسة امور .

احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه
مع الاستفهامية .

الثانى ان المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوا بالانه مخبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعى ذلك لانه مستخبر ، ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهى عدم اقتران
المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع وجوب خفضه بخلاف
الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق وبها صرح المهابي فقال .
الفرق فى كم فى الاستفهام والخبر من عشرين صحت كالانجم الزهر

نصب المفسر مع افراذه ابدا وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في السؤال بها ومبدلا تقتضيك الحرف في الاثر
وليس من خيمها التكثير ثمت لا عطف عليها بسلامي سائر الزبر
ولانضاف الى ما بعدها شها وقد ترى بعدها الاستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه وضده في كم الانحرى على الخبر

ذكر ما افترق في فیه کم و کاین

قال ابن هشام في (المنى) توافق كاین كم في خمسة امور الابهام والافتقار
الى التميز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام
اخرى وهو نادرو لم يثبت له الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك. وتحالفها
في خمسة امور.

١. احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح .
٢. الثاني ان يميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه .
٣. الثالث انها لاتقع استفهامية عند الجمهور .
٤. الرابع انها مجرورة .
٥. والخامس ان خبرها لايقع مفردا .

ذكر ما افترق في فیه کاین و کذا

١. قال ابن هشام توافق كذا كاین في اربعة امور التركيب والبناء
والابهام والافتقار الى التميز وتحالفها في ثلاثة امور .
٢. احدها انها ليس لها المصدر .
٣. الثاني ان تميزها واجب النصب .
٤. الثالث انها لا تستعمل غالبا لامعطوفا عليها .

ذكر ما افترق في فیه ای ومن

قال في (البسيط) افترقا من ستة اوجه .

احدها ان ايا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف .

الثاني ان من لمن يعقل وأى لمن يعقل ولمن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه .
لأنها بعض من كل .

الثالث ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اى .

الرابع ان رب قد تدخل على من دون اى .

الخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من .

السادس ان من يدخلها الالف واللام وياء النسبة في الحكاية .
بخلاف اى .

ذ ك ر ما ا ف ت ر ق ت ف ي د تاء التأنيث والفاء التأنيث

قال ابن يعيش الف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها تبنى مع الاسم وتصير بعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمرأ فبنية كل واحد من المؤنث هما غير بنية المذكر وليست ١٥ التاء كذلك إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويزيد ذلك عندك وضوحا ان الف التأنيث اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبل وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشا ركها في التأنيث علة ومزيتها عليه علة اخرى ٢٠ كأنه تأنيتان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التاء الامع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم دخول تاء التأنيث في الكلام اكثر من دخول الفى التأنيث لأنها قد تدخل في الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساع حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما .

ذكر ما اختلفت فيه التثنية

والجمع السالم

قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوى فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز أن يقال في جمل جملون ولا في جبل جبيلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوه عن القياس علة .

قال ابن السراج والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع يختلف فاذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت الفا وتاء وحذفت الهاء ان كانت في الاسم وضمت التاء في الرفع والحقتها التنوين فاضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير المون والكسرة في جمع المؤنث في الحذف والنصب نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون .

ذكر ما اختلفت فيه جمع التكسير

واسم الجمع

قال ابو حيان يفرق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه .
احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير .

الثاني الاشارة اليه بهذا .

الثالث اعادة ضمير المفرد اليه .

الرابع ان يكون خبرا عن هو .

الخامس ان يصغر بنفسه ولا يرد الى مفردة

ذكر ما اختلفت فيه التكسير

والتصغير

قال في (البيسيط) اختلف في ان بناء التصغير لا يختلف باختلاف ابنية الجمع

الجمع وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وتسور وجدول
اسيد واعير وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في التفسير ويقال في مقام
ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي التفسير مقاوم ومقاول بالاظهار، قال
ولا يقدح ذلك في قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء
للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته سئلت عن السبب في ان كان النسب
الى الجمع في ماله واحد الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان
التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحد المقدر وهلا
انحد البابان .

- ١٠ . قللت النسب الى الواحد لم يكن الا قصد الخفة حيث المنسوب
الى الجمع هو المنسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع انما كانت لتنافر
التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان .

القسم الثاني

باب الاعراب والبناء

مسئلة

١٥

يكفى في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفا ولا يكفى
في منع الصرف مشابته للفعل من وجه واحد اتفا قابل لا بد من مشابته له
من وجهين . قال في (البسيط) والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه
الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبه العلة الواحدة واما مشابهة
الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل
٢٠ . بالسبب الواحد لان خفة الاسم ثقلا ولا يقدر على جذبها عن الاصلة الى
الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة نقاهما
خفة الاسم وجذبه الى شبه الفعل .

قال ابن الحاجب في (اماليه) ان قيل ، لم بنى الاسم لشبهه واحد
وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله .

فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يعده عن الاسمية ويقربه مما ليس
بينه وبينه مناسبة الانى الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا
آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ألا ترى انك اذا قسمت الكلمة
خرج الحرف اولاً لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق
بينهما بوصف اخص من وصفها بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم
كالحمد بالنسبة الى آدمى ووزان الفعل من الاسم كالحيو ان من آدمى فشبه
الآدمى بالحمد ليس كشبهه بالحيو ان فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين
الشيء وبين ما هو ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه .
قال ابن النحاس في (التعليقة) فان قيل فلم ينتم الاسم لشبهه بالحرف
من وجه واحد .

فالجواب ان الاسم يعهد من الحرف فشبهه به يكاد يخرج عن
حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً .

مسئلة

١٥

قال ابن الدهان في (الغرة) قال بعض المتقدمين فان قيل لم لما شابه
الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل
الناء .

فالجواب ان الاعراب لما كان يتبع بعض اعطى الفرع فيه دون
٢٠ مالاصل ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الاصل والفرع فيه .

مسئلة

قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرّب غدا على كل اللغات
بخلاف امس ان امس ، استبهم استبهم الحروف فاشبه الفعل الماضي وغدا ، لكونه

منتظرا

(٢٩)

منتظرا ا شبه الفعل المستقبل فاعرب ، نقله الاندلسي .

باب المنصرف وغيره

مسئلة

اذا سمي بجمع وأنحر لم ينصرفا عند سبويه للتعريف والعدل في

- الاصل وانصرفا عند الاخفش لزوال معنى العدل عنها بالتسمية قياسا على
المسمى بالعددول عن العدد .

قال في (البسيط) والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل في
العدد بعد التسمية لما فاة التسمية للعدد واما عدل جمع فلاينا في التسمية للواقعة
في التعريف وكذلك عدل أنحر عن اللام على الصحيح لاينا في التعريف كما لم
ينافه العدل في بحر .

١٠

مسئلة

الجمهور على ان الهاء في معد يركب ساكنة سواء اضيف او ركب .

وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص .

١٥

وقال في (البسيط) والفرق بينهما من وجهين .

احدهما انه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من

الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .

والثاني انها صارت وسطا في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية

كياء درديس، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم

اقل من العارض .

٢٠

مسئلة

قال ابن اياز فان قيل ان حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل

ومع هذا اذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجزى موضع الجر فهلا كانت اللام

والاضافة كذلك .

تيل الفرق من وجهين .

احدهما ان اللام والاضافة يتغير بهما معنى الاسم الا تراهما يتقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه .
والثاني ان حروف الجر تجري بما بعدها مجرى الاسماء التي تجري ما بعدها .
والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كما نه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به ، انتهى .

وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقا اخرى .
منها ان الالف واللام والاضافة ابعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وانرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه واما اذا دخل قبل دخول اللام او الضافة فانه يصادفه ثقيلًا فلا ينفذ فيه .
ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكأن الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة التمكن وليس العامل كذلك .
ومنها انالوا اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلية على الفعل فلو كان يتثقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

مسئلة

الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .
وقال ابن الحاجب في (اماليه) الاسماء المبنيّة لا تنون للضرورة لان
٢٠ التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين .

باب النكرة والمعرفة

مسئلة

اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها

لا نها تطلب كسر ما قبلها .

قال في (البسيط) فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في تقدير المنفصل .

قلنا الفرق بينهما من وجهين .

احدهما ان ياء المتكلم تعد بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ولا يمتثل ذلك في الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني ان ياء المتكلم تمتاز بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة .
قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان الثاني لا يمتاز بالاول لكونه منفصلا عنه فلا يشبه حر كته الحركة اللازمة .

باب الاشارة

مسئلة

قالوا في البعيد للذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا للؤنث تلك وأصله في فحذفوا الياء وسكنوا اللام والفرق انه لو ابقيت الياء كما ابقيت الالف في ذلك وقيل تبيلك كان يؤدي الى نهاية الثقل وهي وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكور فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام ، وان ثقل التانيث والكسرة ناسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف

ذكر ذلك في (البسيط) قال وقد جاء تالك في البعيد فلم تحذف الف تا كما لم تحذف الف ذا ولما كان استعمالها اقل من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك .

باب الموصول

مسئلة

جوز الكوفيون استعمال ذاموصولادون ما كما لو كانت مع ما او من
ومنع البصريون وفرقوا بان ما الا استفهامية اذا انضمت الى ذا اكسبته
معناها فخرج من التخصيص الى اجهام الذى .
قال فى (البسيط) ولا قياس مع الفارق .

مسئلة

قال ابن الدهان فى (النرة) يجوز أن توصل أن بالا من نحو كتبت
اليه بان تم ولم يجوز أن يوصل الذى بالا من لان الذى اسم يفتقر الى تخصيص
من صلة وليس كذلك أن لانا حرف . ١٠

باب الابتداء

مسئلة

قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ؟
قلت ، من وجهين .

احدهما أن زيد اخوك تعريف للقراءة واخوك زيد تعريف للاسم ١٥
والثانى ان زيد اخوك لا ينفى ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفى ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقهاء فى قولهم زيد صديقى وصديقى
زيد ، نقله ابن هشام فى (تذكرة) .

مسئلة

٢٠

قال الشلوبين فان قلت اذا قلت زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على
المبتدأ لأنه قام مقام المشتق وهو كائن فتضمن الضمير الذى كان يتضمنه
واذا

وإذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابوحنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ، ألا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك .

- فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كأنه الاول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يتحمله . هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابوحنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم تقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله فك اذا فيه وجهان .

مسئلت

- قال ابن النحاس في (التعليقة) اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال وجعلوا له من قوله تعالى (ولم يكن له كفؤا احد) خبر يكن وكفؤا حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الابالصفة كقوله تعالى (بل اتم قوم تجهلون) ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لا يتم الابالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الابالحال لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

باب ما و اخواتها

مسئلت

- قال الاندلسي في (شرح المفصل) فان قلت ما لهم حكوا بان الباء في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتأكيد النفي واللام في قولك إن زيدا لقائم غير مزيدة مع انها لتأكيد معنى الابتداء .

قلت فيه حرفان الحرف الاول ان الباء ابدا تقع في الطى فلا يلتفت اليها لتسام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو لزيد منطلق (ولأتم اشد رهبة) واما ان زيد القائم فبدخول إن.

الحرف الثانى وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الاعلى اصله وهو
 ٥ النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدأ على اصله وان لم تكن اللام زائدة . انتهى .

مسئلت

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) .

١٠ وان قيل لاى شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما الثانية
 اولانى جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك فى لن ولم ولما مع انها حروف نفي كما ان ما ولا كذلك .

١٥ فالجواب ان الفرق ان لن لنفى مستقبل فهى فى مقابلة السين فى سيفعل
 فاجروها لذلك مجراها فى جواز التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا
 سأضرب ولم ولما لما صار تاملاز متين للفعل اشبهنا ما جعل كالجزء منه وهو
 السين وسوف فجاز التقديم فيها ولم يحز فى مالانها لاتلازم الفعل الذى نفى بها كما
 تلازم لم ولما ولا جعلت فى مقابلة ما هو كالجزء من الفعل .

قال وزعم الشلوين ان العرب انما اجازت تقديم الفعل الواقع بعد
 لم ولما عليها حملا على تقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك فى الواجب فكذلك يجوز
 فى تقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما امافية
 ٢٠ عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على تقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لاتقواه
 فدل على ان السبب خلاف ما ذكره .

باب كان واخواتها

مسئلت

قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضم فى عسى ضمير الشأن وهـ
 جاز

جاز فيها كما جاز في كاد .

قيل ، فرق الرمانى بينهما بان خبر كاد لا يكون الاجملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير الشأن لا يكون خبره الاجملة .

باب إن واخواتها

مسئلة

قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقا بينهما وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحولة عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها على المرفوع حطالها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل .

مسئلة

قال الاندلسى فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة ما ، قلت الفرق ان احدى الكلمتين هناك زائدة او كائنا تاءة وهما بخلافه بدليل ان كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه ان زيدا لا ينطلقن .

مسئلة

قال الاندلسى قال السيراقى يجوز بعد اذا التي للفا جاة كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لاتقع بعدها والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون زيدا صائغ ولا بعضا ويجوز ان يكون مصدرا او غير مصدر كقولك نرجت فاذا ان زيدا صائغ فهنا تفتح أن لان التقدير نرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صائغ ، واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هنا هي العاطفة

باب ظن واخواتها

مسئلة

- قال ابن جنى فى (الخطاريات) قلت لابي على قال سيويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟
- فقال لا اعلم لاصحابنا فى ذلك فرقا محصلا والذي عندى فى ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدلك على ذلك فى عرفت قوله تعالى (يعرف المجرمون بسيماهم) والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .
- قلت له أنيجوز أن يقال عرفت ما كان ضده فى اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده فى اللفظ جهلت فاذا اريد تعلمت العلم المعاقبة عبارة للانكار تعدت الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم المعاقبة عبارة للجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يضام العلم ، والجهل لا يضام العلم ولان الجهل يكون فى القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولنا انكره قلبى كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر ، فقال هذا صحيح . انتهى .

باب المفعول فيه

مسئلة

- اشترطوا توافق مادتي الظرف والمصاغ (١) من الفعل وعامله نحو تعدت مقعد زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر فاكثفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو تعدت جلوسا . والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا . فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع ، واما نحو تعدت

جلوسا فلاذ افع له من القياس .

ذكره في (المغنى) .

باب الاستثناء

مسئلة

- قال ابن النحاس في (التعليقة) فان قيل كيف جاز أن يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا بواسطة .
- فالجواب ان غير اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك .
- فان قيل فلم لم تبين غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا .
- فالجواب ان غير لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الابل لأنها تقتضى مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء انحراج والانحراج مغايرة فاشترك الا وغير ١٠
- في المغايرة فالمعنى الذى صارت به غير استثناء هو ما في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبين .

باب الحال

مسئلة

- قال في (البسيط) لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد ١٥
- على الحال اى جريثا او شديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين .
- احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال .
- والثاني ان الحال تجرى مجرى الخبر وقد يكون خبرا مالا يكون صفة .
- قال والقياس التسوية بينهما لأنه يرجع بالتأويل الى معنى الوصف ٢٠
- او يحذف مضاف اى مثل اسد .
- وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط

في الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف بغير مجرى حرف التعريف، وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اثنين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه .

قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون نعتا لأن اسدا اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجوز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون حالا من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة ألا ترى انك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا ، وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه وانما المراد أنه في الشدة مثله والصفة والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد جوهرهما .

باب التمييز

مسئلة

١٥

قال ابن النحاس في (التعليقة) اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لا يتجه لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز .

وقال الابذي في (شرح الجزولية) التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بقى فاشبهت الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لالبيان الذات فقارقت النعت .

وقال الفارسي في (التذكرة) انما لم يجوز تقديم التمييز لانه مفسر و

ورتبة

ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرون واما الحال فحملت على الظرف .

- وقال ابن يعيش في (شرح الفصل) سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظا هر لضعفه واذك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فقتضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا ان منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى والحقيقة . ألا ترى ان التصبيب والتفقؤ في قولنا تصبيب زيد عرقا وتفقؤ زيد شعما في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير تصبيب عرق زيد وتفقؤ شعمه فلو قد منا هما لا وقعناهما موقعا لا يقع (١) فيه الفاعل لان الفاعل اذا قد مناه نخرج عن ان يكون فاعلا وكذلك .
- اذا قد مناه لم يصح ان يكون في تقدير فاعل فعل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل .

فان قيل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما .

- قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى .
- وبقى المنصوب فضلة بخاز تقديره واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يحجز تقديره كما لم يحجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الاضافة

مسئلة

- اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا في وفتحت .
- في ووضعت في في وذلك لانك تقول هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة مابعداها من الحروف فاذا جاءت ياء الاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش ، فان قيل لم قلبنم الالف هنا ياء مع اهادالة على الاعراب

وامتنع من قلب الف الثنية وما الفرق بينهما ؟ .

فالجواب ان في الف الثنية وجد سبب واحد يقتضى قلبها ياء وعارضه
الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور
وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان العاء تكون تابعة لما بعدها فتقوى سبب
قلبه ولم يعتد بالعارض .

باب اسماء الافعال

مسئلة

لايجوز تقديم معمولات اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه
الكوفيون قياسا على اسمى الفاعل والمفعول والفرق على الاول انها في قوة الفعل
اشد شبهها به واسماء الافعال ضعيفة قاله في (البسيط) .

باب النعت

مسئلة

قال في (البسيط) يشترط في الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية
لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانها وما عداها من
الجملة الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك
لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها . ألا ترى انك لو قلت مردت برجل اضربه او برجل
لا تشتمه او برجل هل ضربته لم تعد المكرة ايضاحا ولا بيانا ،
قال فان قيل هذا ابعينه يصح وقوعه خبرا للبندأ ولا يتمتع كقولك زيد
اضربه وخالد لاتهمه وبكر هل ضربته فهلا صح وقوعه في الوصف .
قلنا الفرق بينهما من وجهين .

احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر وجاز
ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجر ذلك في الصفة لأنه لايجوز حذفها لأن حذفها
يأني .

- والثاني ان المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان زيد اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ام لانه معمول لغيرها فاذك اذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع .

مسئلة

قال الابذي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنها كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسئلة

- قال الخفاف في (شرح الايضاح) وقع (في كتاب المذهب) لابي .
اصحاق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة أكلوني البراعيث .

قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسماء التي تثني وتجمع وانما يمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان .

- احدهما ان يراعى اصلها تثني وتجمع .

والثاني ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثني ولا تجمع .

- قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذ رفعت الظاهر ضعيف كما كلفوني البراعيث وينبغي على قياس قوله ان يجيز في المضارع الاعراب والبناء لأن اصله البناء واعرب لشبه الاسم وكذا في الاسم الذي لا ينصرف (الصرف باعتبار .
الاصل و -) المنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسئلة

قال ابن الخاحب في (اماليه) .

الاشباه - ج - ٢ ٢٤٦ الفن الرابع
فان قيل لم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في
الموصول .

قلنا لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار
التعريف والانتكير لأنها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل
الجملة التي معه في معنى اسم معرف فهو حذف المكانت الجملة نكرة فيختل المعنى .

باب العطف

مسئلة

لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين
بخلاف المنصوب، وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع
١٠ بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) والفرق على الاول من أوجه .

احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك
لا يمكن استقلاله .

والثاني انه يشابه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل
١٥ به ويحذف في النداء نحو يا غلام .

والثالث انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك
وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في
شدة الاتصال بالكتابة، وهذه الأوجه معدومة في المنصوب .
وقال الحريري في (درة النواص) .

فان قيل كيف جاز العطف على المضميرين المرفوع والمنصوب من
٢٠ غير تكرير وامتنع العطف على المضمير المجرور الا بالتكرير .

فالجواب انه لما جاز أن يعطف ذاك المضمير ان على الاسم الظاهر
جاز أن يعطف الظاهر عليها ولما لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمير لا بتكرير
الجار

الجارقي قولك مررت بك وبك لم يحجز ان يعطف الظاهر على المضمير الابتكاريه
ايضا نحو مررت بك وبزيد ، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق
النحوية . انتهى .

منسئلة

٥ اذا أكد ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه .
فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل
اذا أكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع
العطف ، والفرق من أوجه .

١٠ احدها ان تأكيده لا يزيل عنه العمل المذكورة في المنع بخلاف تأكيد
الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني ان تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتأکید
ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس
على الجار على القياس .

١٥ الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير
الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن
الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشد اتصاله قوى شبهه بالتنوين فلم يؤثر
التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في
جواز العطف عليه ،

٢٠ الرابع انه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت
به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

واما المعنى ، فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف
على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك في
(البسيط) .

مسئلة

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل
 ما عند البصريين وجوزوه الكوفيون قياسا على البذل، والفرق على الاول ان
 البذل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وما العطف
 هـ فالتأني متاخر الاول فلا بد من تقوية للاول تدل على ان المعطوف المتاخر متعلق
 به دون غيره بخلاف البذل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة .

باب النداء

مسئلة

يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة
 ١٠ حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع .

قال ابن عيش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم
 لا يكون بمنزلة امس في أنه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا
 امس الدابر بالخفض على النعت لم يحز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم
 تنصب الصفة على اللفظ .

١٥ قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشبهة لحركة
 الاعراب وذلك لانه لما اطرده البناء في كل اسم منادى منفرد صار كاحلة لرفعه
 وليس كذلك امس فان حركته متوغلة في البناء، ألا ترى ان كل اسم مفرد
 معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع موقع امس يكون
 مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمر اغدا فلم يجب فيه من
 ٢٠ البناء ما وجب في امس وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا
 من الصرف . انتهى .

مسئلة

قال ابن عيش فان قيل انتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة
 (٣١) وقد

وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جازهمنا ولم يحزم مع الالف واللام وما الفرق بين الموضوعين ؟ قلنا الفرق من وجهين .

أحدهما ان تعريف الإشارة إيماء وتصدد الى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وتصدد لو احد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صار كالتعريف الواحد ولذلك شبه التحليل تعريف النداء بالإشارة في نحو يا هذا . وشبهه لانه في الموضوعين قصد وإيماء الى حاضر .
والوجه الثاني وهو قول الما زنى ان اصل هذا ان تشير به لو احد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الإشارة التي كانت فيه والزمته إشارة النداء فصارت « يا عوضا » من نزع الإشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء .

١٠

مسئلت

قال ابن الحاجب في (اماليه) ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو ، فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان .

أحدهما العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل مثل .

١٥

لا ام لى ان كان ذاك ولا اب

فالجواب ان الفرق من وجهين ، أحدهما ان قولنا يا زيد وعمرو ، حرف النداء فيه مراد وهو جائز حذفه فجاء الا تيان باثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك . وانما قد رُحِفَ النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم .

٢٠

الوجه الثاني ان لابي اسمها معها الى ان صار الاسم متمتزا بامتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالأولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات .

مسئلت

قال ابن الحاجب قولهم (ألا يا زيدو الضحك) فيه جواز الرفع والنصب

ولم يأت في باب لا إلا وجه واحد وهو الرفع لا غير مثاله لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا - لا تدخل على المعارف لما تقر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا - إنما أتى بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس، ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيًا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح إنما كان لتضمنه معنى الحرف ألا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار، لا من رجل، ولا يتقدر مثل ذلك في ما ذكرناه، ألا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حيثئذ الى اصله فاذا وجب الرفع فيما يلي لا - فلم يجوز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب لا والى وليس كذلك في باب النداء في قولنا (يا زيد والضحاك) فان حرف النداء وان كان متعذرًا كما تعذر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه بأي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك يا ايها الضحاك، فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا - فانها لا تدخل بحال انتهى .

باب الترخيم

مسئلة

١٥

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوز به بعضهم بحذف الثاني قياسًا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المنى) والفرق على الاول ان الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجوز لان شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجوز الترخيم ولانه اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول عاملاً في الثاني فلم يجوز ترخيمهما كالمضاف اليه .

باب العدد

مسئلة

- قال الاندلسى فى (شرح المفصل) فان قلت الاسمان مركبان
فى العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا عرب مجموعهما كما عرب
معديكرب واخواته ، قلنا ، الفرق من وجهين .
- ٥ . احدهما . ان الامتزاز هنا اشد اذ كان احد اليمين منهما لم يكده
يستعمل على انفراد بل حضر موت مثلاً فى استعماله عليها لهذه اليلدة كدمشق
مثلاً وبغداد فكما ان هذه معرفة فكذلك حضر موت واما مركبات الاعداد
فالمفرد منها مستعمل بمعناه تكمسة اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة
فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف .
- ١٠ . فلا وجه لاعرابه .

والثانى ان العدد فى الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام
لما وضع له من تقدير الكيات فقط فان حقه ان يكون كالأصوات ينطق بها
ساكنة الا واخر وحروف التهجى وانما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل

مسئلة

- الباء الزائدة تعمل الجرى نحو ليس زيد بقائم ، وفاقا وأن الزائدة
لا تعمل النصب فى الفعل المضارع على الأصح .
- وقال الاخفش تعمل قياسا على الباء الزائدة . والفرق على الاول ان
الباء الزائدة تختص بالاسم وأن الزائدة لا تختص لأنها زيدت قبل فعل وقبل
٢٠ . اسم وما لا يختص فأصله ان لا يعمل - ذكره ابوحيان .

مسئلة

لا يتقدم معمول معمول أن عليها عند جميع النحاة الا القراء فلا يقال

طعامك اريد أن آكل ، ويجوز تقديم معمول لن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فتقول زيدا لن اضرب ، والفرق أن حرف مصدرى موصولة ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ، ولن بخلاف ذلك ، وحكم كى عند الجمهور حكم ان ، لا يجوز تقدم معمول معمولها فلا يقال جئت النحو كى أتعلم ، ولا النحو جئت كى أتعلم ، لأنها ايضا حرف مصدرى موصولة كأن فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول ، واما اذن فقال القراء اذا تقدم المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم ، واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب .

قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل لأنها لم تتصدر اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال تعمل لأنها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير .

ولقائل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة من اذ وان او من اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة واصلها اذ الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها ، وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما فيه من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ، ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدم معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن كما اجازوا ذلك في ٢٠ إن نحو زيدا إن تضرب اضرب .

مسئلت

قال ابو حيان سأل محمد بن الوليد بن ابي مسهر وكافا قد قرأ كتاب سيبويه على المبر دورأى ابن ابي مسهر أن قد ألقنه ، لم اجاز سيبويه اظهار أن مع لام كى ولم يجز ذلك مع لام النفى فلم يجب بشيء انتهى .

قال ابو حيان والسبب في ذلك ان لم يكن ليقوم ودا كان ليقوم ايجابه
كان سيقوم فحلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين ان الناصبة
وبين السين اوسوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي مقابلة لها .

مسئلت

- سمع بعد كي وحتى الجر في الاسماء والنصب في الانفعال فاختلف النحويون .
فقل كل منها جار ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة
وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر ، والصحيح وهو مذهب
سيبويه في كي أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون
حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه ، والصحيح من مذهبه في حتى أنها حرف جر
فقط وان النصب بعدهما بان مضمرة لابه .

قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين كي حيث صحح فيها انها
جارة ناصبة بنفسها .

- قلت النصب بكى اكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر لأن حرفه
لا يضمم لحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها كثيرا وامكن حمل ما انتصب
بعدها على ذلك بما قدرنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ، ولانها بمعنى
واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال .

مسئلت

- قال الاندلسي في (شرح المفصل) قال علي بن عيسى انما عملت ان
في المضارع ولم تعمل ما لان ان قلته قلين الى معنى المصدر والاستقبال وما
لم تنقله الانتقالا واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى
الشيء كان اقوى على تغيير لفظه .

وقال السيرا في انما لم ينصبوا بما اذا كانت مصدرا لان الذي يجعلها
اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي فيرفع الفعل بعدها كما
يرتفع في صلة الذي وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا تنصبه واما

سيبويه بفعلها حرفا وجعل الفعل بعدها صلة لها .
والجواب على مذهبه ان المعنى الذى نصبت به ان هو شبهها بان المشددة لفظا
ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول ان ان تقوم كما يستقيمون ان ان
زيدا قائم وهذا مفقود فى ما وايضا فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم
تختص . انتهى .

وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل والفاعل
والمبتدأ والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص
ما لم تعمل شيئا .

باب الجواز

مسئلة

١٠ يجوز تسكين لام الأمر بعد واو فاء نحو (وليوفوا نذورهم)
(وليستجيبوا الى وليومئذى) ولا يجوز ذلك فى لام كي و فرق ابو جعفر النحاس
بان لام كي حذف بعدها ان فلو حذف كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف
لام الامر، و فرق ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فردت الى الاصل ليوء من
دوام تقوية الاصل بخلاف لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر .

مسئلة

٢٠ اختلف فى لم ولما هل غير تا صيغة الماضى الى المضارع او معنى
المضارع الى المضى على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن
المغاربة أنهم صحوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثانى
مذهب المبرد وصححه ابن قاسم فى (الجنى الدانى) وقال ان له نظيرا وهو
المضارع الواقع بعد او، وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضى بعد أن غير
فيه المعنى الى الاستقبال لاصيغة المضارع الى لفظ الماضى، والفرق كما قال ابو حيان
ان ان لا يتنوع وقوع صيغة الماضى بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب
بمخلاف

بخلاف لم ولما فانهما يمتنع وتوقع صيغة الماضي بعدها فلماذا قال قوم بانه غيرت صيغته .

مسئلة

- الامر صيغة مرتجلة على الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهى ليس صيغة مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذى دخلت عليه .
لا للطلب وانما كان كذلك لأن النهى ينزل من الامر منزلة النفى من الايجاب فكما احتيج فى النفى الى اداة احتيج فى النهى الى ذلك ولذلك كان بلا اتى هى مشاركة فى اللفظ للالاتى للنفى .

مسئلة

- لا تدخل على لا اتى للنهى اداة الشرط فلا فى قولهم ان لا تفعل افعل ١٠
للفنى المحض ولا يجوز أن تكون للنهى لأنه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان
وقال بعضهم هى لا اتى للنهى واذا دخل عليها اداة الشرط لم تجزم
وبطل عملها وكان التأثير لاداة الشرط وذلك بخلاف لم فان التأثير لها لا
لاداة الشرط فى نحو (فان لم تفعلوا) والفرق ان اداة الشرط لم تلزم العمل فى كل
ما تدخل عليه اذ تدخل على الماضي فلم يكن لها ذلك اختصاص بالمضارع ١٥
فضعفت بحيث دخل عامل مختص كان الجزم له. ذكره ابو حيان فى (شرح
التسهيل) .

مسئلة

- ان قيل لم جزم متى وشبهها ولم تجزم الذى اذ اتضمنت معنى الشرط
نحو الذى يأتينى فله درهم . ٢٠
فالجواب ان الفرق من وجوه .
احدها ان الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمال فاشبه لام التعريف
الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذى .
والثانى ان الجملة التى يوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط

والثالث ان الذى مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه
جمالتان مستقلتان . نقلت ذلك من خط ابن هشام فى بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب
فى اماليه .

مسئلة

قال ابن ايازان قيل حرف الجزم اضعف من حرف الجر وحرف
الجر لا يعمل فى شيئين فكيف عملت ان فى شيئين .
قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحرف الجر لما اقتضى واحد اعمل فيه وحرف
الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيها . انتهى .

باب الحكايات

١٠

مسئلة

تحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها
وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه .

احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد فى غيرها من الترخيم وامالة
نحو الحجاج وعدم الاعلال فى نحو مكوزة وحيوة ومحجب وحذف التنوين منها
اذا وقع ابن صفة بين عليهن فالحكاية ملحقه بهذه الاحكام المختصة بها .

والثانى ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس من غير عن وضعه
الاول والحكاية تغير مقتضى من والتغيير يأنس بالتغيير .

والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفع
الحكاية يوهم ان المستفهم عنه غير السابق بل هو ان السامع لم يسمع اول الكلام .
ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اى حيث لا يحكى بها
بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رأيت زيدا او مررت بزيدا يقال اى زيد من غير
حكاية

حكاية أن من لا كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر المبتدأ، واما أي فإنها معربة يظهر فيها الرفع فاستصبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب إنهم اجمعون ذاهبون، لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالرفع ومنعهم إن الزيدان اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب انزمو التأكيد بالنصب .

مسئلة

لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت اوبيان او تأكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاية في (التسهيل) من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته .

١٠

قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان للعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذى جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا يبين ذلك بياناً ثابتاً الا الحكاية ویراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات .

وقال صاحب (البسيط) يشترط لجوازا ان يكون المعطوف عليه ١٥

والمعطوف عليهما نحو رأيت زيدا وعمران فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن بابشاذ جوازا تبعا وبعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا .

باب النسب

مسئلة

٢٠

قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم

تجز طوئى بالتحريك في النسبة الى طويلة .

قلت بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم

باب التصغير

مسئلة

قال ابو حيان ارؤس اذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها
 ٥ ونقل حركتها الى الراء فقل ارؤس وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الهاء
 وان كان قد صار ثلاثيا، واذا صغرت هنذا قلت هنيذة بالهاء، والفرق بينهما ان
 تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكأ انه رباعي
 لم ينقص منه شيء .

فان قلت لم لا تلحقه بتصغير سماء اذا قلت سمية أليس الاصل مقدرا .
 قلت لا يشبه تصغير سماء لان التخفيف جائز في ارؤس عارض
 ١٠ بخلاف سماء فان الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة أحرف اذا صغرت فتلحقها
 الهاء وهذا الفرق بين ارؤس وسماء اجاب ابو اسحاق الزجاج بعض اصحاب
 ابي موسى الحامض حين سأل أبا اسحاق عن ذلك وكان ابو موسى الحامض
 قد دس رجلا لقنا فطنا على ابي اسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض هذه المسئلة
 ١٥ منها، وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح
 أبا اسحاق ويذم من يحسده من اهل عصره .

فقال

صبرا أبا اسحاق عن قدرة	فذوا النهى يمثل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده	فانهم قد فضحو الدهرا
لا ذنب للدهر واكنهم	يستحسنون المكر والغدرا
نبئت بالجامع كلبا لهم	ينبح منك الشمس والبذرا
والعلم والحلم ومحض الحجا	وشامخ الاطواد والبحرا
والديمة الوطفاء في سجها	اذا الربا أضحت بها خضرا

فتلك اوصافك بين الوردى يا بين والتيه لك الكبرا
 يظن جهلا والذي دسه ان يلمسوا العيوق والغفرا
 فارسلوا النذر الى غامر وغمرنا يستوعب النذرا
 فانه ابا اسحاق عن جاهل ولا تضيق منك به صدرا
 وعن خشار غدر في الوردى خطيبهم من فمه يخررا

مسئلت

قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل في نحو استضراب
 اذا صغر وان كان ما بعدها متحركا لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد
 بهذا العارض كما لم يعتد به في قولهم الجمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام
 بحركة النقل .

فالجواب ان بين العارضين قرنا وهو أن عارض التصغير لازم لا يوجد
 في لسانهم ثانی مصغر غير متحرك ابدا وعارض الجمر غير لازم لأنه يجوز أن
 لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال
 من الاحوال .

باب الوقف

مسئلت

اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رأيت
 عصي واختلف في الوقف على المنقوص المنون فذهب سيبويه انه لا يوقف عليه
 بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس أثباتها .
 قال ابن الجباز فان قلت فإياهم اختلفوا في إعادة ياء المنقوص واتفقوا
 على إعادة الف المقصور .

قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء .

باب التصريف مسئلة

الزائد يؤزن بلفظه وزيادة التضعيف تؤزن بالاصل قال ابو حيان
والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث انها
• عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما بالوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما
ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله ملو نطقوا في الوزن باحدى دالى تردد
لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة
في الوزن .

انتهى القسم الرابع من الاشباه والنظائر النحوية

ويليه (الطراز في الالغاز) وهو

٠١

القسم الخامس، والمحمد لله

اولا وآخرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه - والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه .
هذا هو الفن الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الألفاظ والأحاجي
والمطارحات والمتمحانات والمعاياة وهو منشود غير مرتب وسميته (الطراز
في الألفاظ) .

قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد
الأذهان) اعلم ان اللغز النحوي قسمان ، احدهما ما يطلب به تفسير المعنى ، والآخر
ما يطلب به وجه الاعراب .

فالاول - كقول الحريري ، وما العالم الذي يتصل آخره بأوله -
ويعمل معكوسه مثل عماله ونفسيره (يا) في النداء فانه عامل النصب في المنادى .
وهو حرف آخره متصل بأوله ومعكوسه وهو (الـ) حرف نداء ايضا .
وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على الظرف لا ينقضه سوى حرف .
وجوابه - لفظة عند ، تقول جلست عنده وأتيت من عنده لا يكون
الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمنزلة خاصة فاما قول العامة سرت الى
عنده فخطأ .

فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فما وجه تخصيصك إياها ؟
قلت - لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل
وبعد يكونان مبنيين كثير اذ اقطعنا عن الاضافة وانما تبين الألفاظ
والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا . وكقوله واين تلبس السذكران براقع
النسوان ، وتبر زربات الحجال بعاثم الرجال .

وجوابه - باب العدد من الثلاثة الى العشرة تثبت التاء فيه في المذكر
وتحذف في المؤنث .

والثاني - وهو الذي يطلب فيه تفسير الاعراب وتوجيهه لبيان المعنى
كقول الشاعر .

جاء لك سليمان ابوها شما فقد غدا سيدها الحارث

شرحه جاء فعل ماض كسليمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح
لانه لا ينصرف وانما افردت الكاف في الخط ليتأقى الأناز ابوها فاعل جاء
والضمير لامرأة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه
ونونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر
سيدها والحارث فاعل غدا، انتهى كلام ابن هشام، وقال ابن هشام في (الغنى)
مسئلة - يحاجى بها يقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور
اعدت الجارم لم تعده وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي وموسى لا يقال
ان موسى في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار
هما لان لولا لا تجر الظاهر فلواعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للعطوف والحالة
هذه بالرفع لان لولا محكوم لها يحكم الحروف الزائدة والزائدة لا تقدر في
كون الاسم مجرور دامن العوامل اللفظية فكذا اما شبه الزائد .

ذكر بقية الغاز الحريرى التى ذكرها فى مقامها

- ١٥ قال ما كلمة ان شتمت هي حرف محبوب، أو اسم لما فيه حرف حلوب.
وأي اسم يتردد دين فرد حازم، وجمع ملازم - وأية هاء اذا التحقت اماطت
الثقل، واطلقت المعتقل . وابن تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل.
وأي مضاف اخل من عرى الاضافة بعروة، واختلف حكمه بين مساء وعدوة،
وأي عامل نائبه ارحب منه وكرا، واعظم مكرا، واكثر الله تعالى ذكرا .
- ٢٠ وابن يجب حفظ المراتب، على المضروب والضارب . وأي اسم لا يفهم
الابستضافة كلمتين، او الاتصاف منه على حرفين، وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني
الزام . وأي وصف اذا اردف بالنون نقص من العيون - وقوم بالدون - وخرج
من الزبون، وتعرض للهون .

اراد بالاول نعم ، وبالتانى سراويل ، وبالتالى هاء التانيث الداخلة على الجمع المتناهي ، نحوز نادقة وصيا قلة وتبابعة ، وبالرابع باب ان المخففة من الثقيلة وبالحامس لدن ، وبالسادس باء القسم ونائبه الواو ، وبالسابع نحو كلم موسى عيسى (١) وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيل وللزحشرى (كتاب الاحاجى) مشور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوى بشرح سماه (تنوير الدياجى فى تفسير الاحاجى) واتبعه بأحاجى له منظومة وانا لخص الجميع هنا ، قال الزحشرى اخبرنى عن فاعل جمع على فعلة وفعل جمع على فعلة .

الاول باب قاض وداع . والتانى نحو سرى وسراة .
وقال اخبرنى عن تنوين يجمع لام التعريف وليس ادخاله على الفعل .
من التعريف . هو تنوين الترنم والغالى .
وقال اخبرنى عن واحد من الاسماء ثنى مجموعا بالالف والتاء .
اخبرنى عن موحد فى معنى اثنين وعن حركة فى حكم حركتين .
اخبرنى عن حركة وحرف قد استويا وعن ساكنين على غير حد هما
قد التقيا .

١٥
اخبرنى عن اسم على اربعة فيه سببان لم يمتنع صرفه باجماع وعن
آخر مافيه الاسباب واحد وهو حقيق بالامتناع .
اخبرنى عن فاء ذات فنين وعن لام ذات لونين .

الاولى - نحو السرى والسرى والبث والنث وقاته الله وكاته
بمعنى قاتله وببداى من قریش وميدانى ونحو وزن وأزن وهو قياس مطرد .
فى المضموم وفى المكسور نحو وشاح ووعاء وإشاح وإعاء والمفتوح نحو
وسن واسن ووبد وابد اذ اغضب وولده وأله تحير وما وبه له وما ابه سماع

(١) اغفل السادس وهو قوله « واى اسم لا يفهم ... » وهو « مها » كما فى

المقامات - ح (٢) كذا ولعله « البرى » والثرى - ح

باجماع .

والثانية - نحو عضه وسنه هي هاء في عضه وعضاه وبغير عاضه وعضه
أي راعى العضاه وعضهه إذا شتمه وفي نخلة سنهه وسانته لأجير وواو في
عضوات وسنوات .

أخبرني عن نسب بغير يائه - وعن تأنيث بـاء ليس بتائه .

الاول ما دل عليه بالصيغة نحو عواج وبتار ودرع ولابن ونظير
دلالتى العلامة والصيغة قولك لتضرب واضرب والفرق بين البنائين ان
فعالا لما هو صيغة وفاعلا لمباشرة الفعل .

والثاني ينته واخت لان تاءها بدل من الواو التى هي لام الا ان
اختصاص المؤنث بـاء لا بدال دون المذكر قام علما للتأنيث فكان هذه التاء
لاختصاصها كتاء التأنيث ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث
فلاختصاصها بجمع المؤنث كما أنها للتأنيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث
فلم يقولوا مسلمات .

فان قلت ما ادراك انها ليست تاء تأنيث ؟ قلت لو كانت كذلك لقلبا

١٥ الواقف هاء في اللغة الشائعة .

فان قلت فلم قلبا من قلبا هاء في الوقف فقال البنون والبناء ؟ قلت

رآها تعطى ما تعطيه تاء التأنيث فتوهبا مثلها .

أخبرني عن نعت مجرور ومنعوتة مرفوع وعن منعوت موحدة

ونعته مجموع .

٢٠ الاول نحو هذا حجر ضيب تحرب والثاني قول القطامي .

كأن قيود رجلى حين ضمت حوالب غزرا ومعاجيا عا

جعل المعال لقرط جوعه بمنزلة معاء جائعة بجمع النعت مع توحيد

المنعوت .

أخبرني عن فصل ليس بين العرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا

الاول

الاول نحو كان زيد هو خيرا منك - وان ترفى انا اقل منك مالا - وانما ساغ ذلك في اقل من الامتناع من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجرى حكمه عليه .

والثاني نحو قولهم رب رحل واخيه قال سيويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة .

اخبرني عما ينصب ويجر وهورفع وعما تدخله التثنية وهو جمع .
الاول المحكي .

والثاني قولهم « عندى لقاحان سودا وان » وقوله .

بين رماحى مالك ونهشل

وقوله

١٠

لاصبح الحى او بادا ولم يجدوا عند التفرق فى الهيجا جمالين

اخبرني كيف يكون متحرك يلزمه السكون ؟ هو عين حى وعى
وضف فى قولهم ضف الحمال وزنها فعل لانه من باب فرح وبطر واشر .

اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق ، الا ان الضمير بينهما
فارق . هما فلك وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ١٥
ودروع دلاص .

اخبرني عن فاعل خفى فمابدا ، وآخر لا يخفى ابدا .

الاول فاعل أفعّل وتفعّل ونحوهما .

والثاني الواقع بعد الانحو ما قام الازيدا والا انا .

اخبرني عن حرف يزاد ثم يزال ، وأثره باق ماله انتقال . هونون ٢٠

التثنية والجمع تزال واثرها باق فى نحو - هما الضاربا زيد والضاربون زيد .

اخبرني عن حرف يوحد ثم يكثر ، ويؤنث ثم يذكر .

الاول باب تمرة وتمر .

والثاني باب العدد ثلاثة الى عشرة .

اخبرني عن معرف في حكم التنكير ، ومؤنث في معنى التنكير .
الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في نحو هذا الموضع
يتبين الفرق بين التكرة والمعرفة . ومثله .

ولقد امر على اللّيم يسبني ،

والثاني باب علامة ونسابة .

اخبرني عن واحد يوزن باربعة ، وعن عشرة عند بعضهم متسعة .
الاول هو باب ق وع وش ونحوها توزن بالفعل ولا يقال في وزنه
والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو علي
الفارسي حيث عزل عنها إما .

اخبرني عن زائد يمنع الاضافة ويؤكدها ، ويفك تركيبها ويؤيدها ،
هو اللام في قولهم لا اباك ، هي مانعة للاضافة فاكدة لتركيبها بفصلها بين
ركنيتها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك مؤكدة لنعناها مؤيدة
لغائدها من حيث انها موضوعة لا عطاء معنى الاختصاص . ونظيرتها تيم
الثانية في (ياتيم تيم عدي) اتحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما
كما قيل بين العصا ولحائها وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى
التوكيد والتشديد . وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها
استصلاها الاب لدخول لا الطالبة للنكرات عليه ، ووجه اطراحها ان لم
تسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة . ونحوه قولهم « لا يدى لك »
سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكير المضاف وتهمؤه لدخول
« لا » دليل على الاعتداد .

فان قلت فكيف صح قولهم لا اباك ؟

قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ ، والذي شجعهم على
حذفها شهرة مكانها وانه صار معلما لا استفاضة استعما لها فيه وهو نوع من
دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال . ومنه حذف لا في (تالله تفتؤ)
وحذف

وحذف الجار في قول رؤبة « خير » اذا صبح عند ما قيل له كيف اصبحت ؟
ومحمل قراءة حمزة (تساءلون به والارحام) عليه سديد لان هذا المكان
قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر .

اخبرني عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة ، وعن واحدة هي
موصوفة بالجلادة ، البدل نحو ابدال طيء الميم من لام التعريف ، والعوض
في اللهم عوضت من حرف النداء ؛ والزيادة في نحو مقتل ومضرب ، والموصوفة
بالجلادة هي ميم فم بدل من عين فوه قال سيبويه ابدلوا منها حرفا اجلد منها
وفي مقامة النحوى من النصائح وتجلد في المضى على عزك وتصميمه ولا تقصر عما
في الفم من جلادة ميم .

اخبرني عن ثالث مقول أعين هو أم واو مفعول ؟ فيه اختلاف سيبويه .
والاخفش وقد تقدم في اول الكتاب .

اخبرني عن اسم بلد فيه اربعة من الحروف الزوائد وكلها اصول غير
واحد . هو يستعور من بلاد الخجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد
العشرة وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو .

اخبرني عن مائة في معنى مئات وكلمة في معنى كلمات . المائة في ثلثمائة
في معنى المئات لأن حق يميز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا ، والكلمة في معنى
كلمات قولهم كلمة الشهادة وكلمة الخويدة وقوله تعالى (الى كلمة سواء بيننا وبينكم
ان لا نعبد الا الله) الآية .

اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئا قط من الاسماء .
هو لا بمعنى الا لا يستثنى به الاسماء كما يستثنى بالواو واخواتها وانما يقال نشدك الله
لما فعلت وا قسمت عليك لما فعلت .

اخبرني عن مكبر يحسب مصغرا ، وعن مصغر يحسب مكبرا .

الاول سُكِّيت بالتشديد يحسبه من ليس بنحوى مصغرا وهو خطأ ظاهر
لأن باء التصغير لا تقع الا ثالثة بل سكيت مكبر كسكيت وسكيت بالتخفيف

مصغرة تصغير الترخيم .

والثاني خبر وهو في عداد المكبرات وفي قول الاعرابي الذي سئل

عن تصغير الجباري فقال خبرور .

اخبرني عن مصغر ليس له تكبير ، وعن مكبر ليس له تصغير .

من الاسماء ما وضع على التصغير ليس له مكبر نحو كيت وكيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كآين وكيف ومتى والضائر ونحوها .

اخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا ، وعن اخرى تكون غير ظرف وظرفا الاول على وعن وكاف التشبيه ومد ومد .

والثاني نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والامام .

اخبرني عن اسم متى اضيفت اخواته وافقها ومتى افردت فارتقا . هو ذو بمعنى صاحب .

اخبرني عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه سائر الاسباب .

هو التعريف في نحو آذريجان ودرا بجر وخوا رزم اذا ذهب عنه

بالتكثير لم يبق لسائر الاسباب اثر وهي التانيث والعجمة والتركيب .

اخبرني عن شيء من العلامات يشفع لآخيه في السقوط دون الثبات

التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط في باب ما لا ينصرف وانما سقط البحر

لاخوة ثبتت بينه وبين التنوين وذلك انها جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان

بالاسماء فل هذه الاخوة لاسقط التنوين تبعه البحر في السقوط فالتنوين اصل فيه

والجرتع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين

سقط البحر بشفاعة التنوين فاذا عاد البحر عند الاضائة واللام لم يتصور عود التنوين .

اخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا البحر وحده

هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والبحر وحده عملها

اخبرني عن اسم صحيح امكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر

داخل عليه حرف البحر وهو عن البحر ممنوع .

الاول غير في قول الشماخ .

لم يخرج (١) الشرب منها غير أن نطقت
والثاني حين في قوله .

على حين عاتبت المشيب على الصبا

- اخبري في عن شيء وراء خمسة اشياء يحزم بجوابه في الجزاء .
هو الاسم والفعل الذي ينزل منزلة الاسم والنهي ويعطى حكمهما
لأن فيه معنساها ومرادها فيحزم به كما يحزم بهما وذلك قولك ، حسبك ينم
الناس ، واتق الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل .
اخبري عن ضمير ما اشتق من الفعل احق به من الفعل ، وفي ذلك
انحطاط الفرع عن الاصل .

١٠

- هو الضمير في قولك هند زيد ضا دبتة هي وزيد الفرس راكبه هو
وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة
احق به من الفعل لاند له منه ولل فعل (٢) منه بد اذا قلت هند زيد تضربه وزيد
الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كان تأكيدا
للتسكن والسبب قوة الفعل واصالته في احتمال الضمير والمشتق منه فرع في ذلك
ففضل الفرع على الاصل .

١٥

- اخبري عن زيادة أوثرت على الاصابة ، وعن امالة ولدت امالة .
الاول - حذفهم الالف والياء الاصليتين للتنوين في هذه عصا وهذا
قاص وليأتى النسب الى المصطفى وحذف اللام لالف التفسير وياه التصغير
في فرازد وفريز دو حذف العين في شاك ولات وابقاء الف فاعل وحذف الفاء
في يعد لحروف المضارعة ، ومن ذلك قول الاخفش في مقول وحذفه عين
مفعول او او ه .

٢٠

والثاني - قولهم رأيت عمادا ولقيت عمادا ما لوالا لالف الاولى

(١) كذا والمعروف في الرواية « يمنع » - ح (٢) لعله سقط « لأن المشتق
من الفعل » .

لكسرة العين ثم أمالوا الثانية لامالة الاولى ونظير تسبب الامالة لامالة تسبب
اللاحق لللاحق في نحو قولهم الندد ، هو ملحق بسفرجل والالف والنون معا
زائدتان لللاحق ولولا النون الزيدة لللاحق لما كانت الهمزة حرف الحاق الأتري
• انها في المد ليست كذلك .

اخبرني عن حلف ليس بحلف وعن امالة في غير الف .
الاول - قولهم بالله الا زرتني وبالله لما لقيتني وبحق ما بيني وبينك
لتفعلي، صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال .
والثاني امالة الفتحة قبل راء مكسورة نحو الضرر .
اخبرني عن فعل يقع بعد منذ ومذ وعن جملة يضاف اليها المشبه باذ .
الاول نحو ما رأيته مذ كان عندي ومذ جاء في .

والثاني نحو كان ذاك زمن زيد امير وز من تأمر الحجاج، حتى
هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التي تضاف اليها اذ وهي صفة الماضي
وتكون فعلية قارة وابتدائية اخرى .

اخبرني عن لام تحسب للابتداء ، والمحقة يأبون ذلك اشد الالباء ،
هي اللام الفارقة الداخلة على خبر ان المحقة .
اخبرني عن دخول ان الخفيفة على بعض الاخبار ، غير معوضة واحدا
من جملة الإستار (١) ،

ان المحقة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الاخبار عوض
مما سقط منه احد الاحرف الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي
وشذ تركه فيما حكاه سيبويه « اما ان جزاك الله خيرا » .

اخبرني عن عينين ساكنة يفتحها الجامع ما لم يصف ومكسورة
لا يفتحها المتكلم ما لم يصف ،

الاولى باب تمرة يحرك بالفتح في الجمع بحو تمرات الا في الصفة فتقر على سكونها

(١) الاستار هنا بكسرا وله ومعناه « اربعة » قيل هو معرب « چهار » - ح .
كضخات

كفضخيات .

والثانية باب ثمر تفتح في النسب نحو ثمرى .

اخبرنى عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم اخوه فيه .

هو اللام تدغم في الراء ولا تدغم الراء فيها .

اخبرنى عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء .

هـ طلحة

اخبرنى عن مكبر ومصغر هما في اللفظ مؤتلفان ولكنهما في النية

والتقدير مختلفان .

مبيطر ومسيطران صغرتهما قلت مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير

سواء .

١٠

اخبرنى عن النسبة الى تمرات من التمرات والى اسم رجل مسمى

بتمرات .

النسبة الى تمرات جمع نمرة تمرى بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة

الى الواحد والى تمرات اسم رجل تمرى بفتح الميم لانك تحذف الالف والتاء

عند النسب .

١٥

اخبرنى عن اسم ناقص له شتى اوصاف موصول ولازم للاضافة

ومضاف الى فعل وغير مضاف .

هو ذ ويكون موصولا بمعنى الذى ولازما للاضافة في نحو ذومال

ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذى تسلم وغير مضاف في قولهم الا ذواء

لذى يزن وذى جدن وذى رعين وغيرهم .

٢٠

اخبرنى عن اسم تكبيره يجعل ياء هاء وتصغيره يقلب هاء ياء

هو ذى في اشارة المؤنث تبدل ياء هاء في المكبر منه خاصة

نحو ذى امة الله فاذا صغرتة رددته الى اصلها ياء فنقول في امرأة سميتها بذه

ذبية لا ذهبية .

اخبرني عن الفرق بين ضمتي العليا والعليا وبين ضمتي اولى واواليا .
الفرق بين الاولين ان الاولى ضمة بناء الفعل والثانية ضمة بناء
المصغر واما الاخران ففتفتان ضمة المصغر هي ضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا
صغر لم يضم اوله .

اخبرني عن الفرق بين لمي امك ولهي ابوك وبين له ابك وله اخوك .
لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء اذ ورد منه على الاسنة خففوه
ضروبا من التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبو اقلوا لمي ابوك
وحذفوا من المقلوب فقالوا له ابوك وبينين لتضمن لام التعريف كما مس وبني
احدها على السكون لانه الاجمل ولا مانع ، والثاني على الكسر لانه الملجأ عند
التقاء الساكنين ، والثالث على الفتح لاستئصال الكسرة على ما هو من جنسها .
اخبرني عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتاء - وعن مؤنث يجمع
بالواو والنون من غير العقلاء .

الاول - نحو سراق وحمام .

والثاني - باب سنين وارضين .

اخبرني عن مجموع في معنى الثني وعن واحد من واحد مستثنى .

الاول - نحو قوله تعالى (فقد صنعت قلوبكما) .

والثاني - ما جاء في لغة بني تميم من قولهم ما أتاني زيد الا عمر وبمعنى

ما أتاني زيد لكن عمرو ، ومنها قولهم ما اعانه اخوانكم الا اخوانه -

هذا آخر احاجي الزمخشري ونعقبها باحاجي السخاوي

قال الشيخ علم الدين السخاوي .

وما اسم جمعه كما فعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل

له وزنان يفتقران جمعا ويتحدان فيه بغير فصل

وقال

ما اسم ينون لكن قد اوجبوا منع صرفه

وما

(٣٤)

الأشياء - ج - ٢ ٢٧٣ ألفن الخامس
وما الذى حقه النو ن حين جاء وابعذه
الاول باب حوار وغواش .
الثاني (ويض) .

وقال

- ٥ ماذا تقول أكاذب أم صادق من قال وهو يجد فيما يضبر
رجلان اختى منهما وكذاك فى اخوى ايضا من تحيض وتطهر
وكذاغلا ما زوجتى تناكح حلا وليس عليهما من ينكر

وقال

- ١٠ ما اسم انيب عن اسم وكانت لابلد منه
واين شرط اتى لا جواب يلزم عنه
واين ناب سكون عن السكون أبته

وقال

ما حروف دات وجهين لها منعوا الصرف وطورا صرفوا
ثم ما اسم كيقوم احتمال الصرف والمنع وفيه اختلافوا

وقال

- ١٥ وما فاه تداولها ثلاثة احرف عددا
وماعين لها حرفا ن يعتور انها ابدا
ولامات لها حرفا ن ايضا متلها وجدا
وماعينان مع لا ميسن لفظهما قد اتحدوا
٢٠ هما فى كلمتين هما لمعى واحد وردا
وماضدان ان وضعا ولولا الفاء ما انفردا

الاول قولهم فى دواء السم درياق وترياق وطرياق .
والثاني نعى الثراب ونقى ومعاير ومعاير .
والثالث جدث وجدف للقبر ولازم ولازب .

والرابع الجداد والجد اذ بال دال المهمة والمعجمة اتحد في كل منها
لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .

والخامس الارى والشرى فالارى العسل والشرى الحنظل ولولا
الفاء ما اترقا انما فرقت الفاء بين لفظيهما ، يقال له طعان ارى وشرى
وقال

وما اسم غير منسوب اليه اتي لفظ العلامة ليس يفتى
وآخر لم تكن فيه فكانت ولم يزد د بها في اللفظ حرفا
وآخر فيه كانت ثم عادت اليه فغيرت معناه وصفا
واين مؤنث لاء فيه بتقدير ولا في اللفظ تلتى

الاول بخاتى جمع بختى سميت به رجلا .

والثاني بخاتى المذكور اذا نسبت اليه ازلت الياء التى كانت فيه
وجعلت مكانها ياء النسب ولم يزد حرفا لأن التى ازلتها منه مثل التى
الحقها به .

والثالث بختى اسم رجل اذا نسبت اليه قلت بختى فاللفظ واحد والحكم
مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسبت اليه صار صفة .

والرابع المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امرأة لاء فيه في لفظ
ولا تقدير .

وقال

وما خبرأتى فردا لمبتدأ أى جمعا
وجاء عن المتنى وهو فرد كافيا قطعا
ويا من يطلب النحو وفى ابوابه يسمى
انجمع نعت افراد اجبنا محسنا صنعا
وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرمى

الاول قول حيان المحاربى،

الان جيرانى العشية رائح

فقوله رائج مفرد ادا به الجمع والثاني قوله

فاني وقيار بها لغريب .

والثالث قواك مررت بقرشي وطائي وفارسي صالحين .

واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين وقال قوم منهم ثعلب المعت
ما كان خاصا كالاعور والاعرج لأنهما بخصان موضع من الجسد والصفة للعموم .
كالعظيم والكريم وعند هؤلاء الله تعالى يوصف ولا ينعت .

وقال

لم اذا قلت ان زيدا هو القا ثم كان الضمير ان شئت فصلا
فاذا اللام ادخلوها عليه بطل الفصل عندها واستقلا
وهل الفصل واقعا أولا او قبل حال هل قيل ذلك ام لا
والذي بعد هؤلاء بناتي أتراه فصلا مع النصب يتسلى
ولم يختص رب بالصدر لم يلف له بين احرف الجر مثلا
ثم هل يحسن اجتماع ضميرين وما ذا رأى الذى قال كلا
انما لم يكن فصلا في نحو ان زيد هو القائم لأنها لام ابتداء فهو اذن
مبتدأ مستقل واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو
(قل هو الله احد) وبين المبتدأ والحال وجعلوا عليه قراءة (هؤلاء بناتي هن
اطهر لكم) بالنصب وابى ذلك البصريون ، وانما اختصت رب بالصدر من
بين حروف الجر لمرين .

احدهما انها بمنزلة كم في بابها .

والثاني انها تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام ، وشبهها بالنفي انها
للتقليل والتقليل عندهم .

نفي ويؤكد الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومررت به هو ومررت

بك انت .

وقال

ما لهم استفهموا مخاطبهم في النكر بالحرف عند ما وقفوا

واسقطوا الحرف في المعارف والوصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
 وواحد خاطبوا بثنية وواحد اثنين عنه قد صدقوا
 انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من
 اجل ان الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة لان
 الاستفهام في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى
 خالفوا بينهما في اللفظ، وانما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل
 الكلام يفيد المراد فلم يحتاج الى العلامة فيه ولان الوقف موضع التغير فكانت
 العلامة فيه من جملة تغييراته وانما لم تلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا
 عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم، واما الواحد المخاطب بلفظ التثنية
 فقولهم اضرب باير يد اضرب ومنه (القي في جهنم) وواحد اثنين عنه قد صدقوا
 ١٠ هو قولهم المقصان والكلبتان والجلتان . وقال ابو حاتم ومن قال المقص
 فقد اخطأ .

وقال

ما ساكن قدأ وجبوا تحريكه ومحرك قدأ وجبوا تسكينه
 ومسكن قدأ سقطوه وحذفه لو زال وجب حذفه يبقونه
 الاول نحو اضرب القوم لالتقاء الساكنين والثاني (وايضا)

وقال

١٥

ما تاء مخبر ان تقل هي فاعل وتكون مفعولا فانت مصدق
 واسم لفاعل ان نطقت بلفظه وعנית مفعولا فانت محقق
 الاول - التاء في نحو بعت تقول بعت الغلام فالتاء فاعل ويقول
 الغلام بعت فالتاء مفعول يريد باعني مولاي وبني الفعل للمفعول واصله بيعت
 ٢٠ كضربت .

وانما في نحو مختار تقول اخترت فانا مختار فيكون اسم فاعل واصله
 مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير .

وقال

وقال

واشكّل فاعل في الجمع فيما أطّرح فيه ذالب ونبل
أهل يأتى فواعيل وفعل ولعلّة بجمعه فأنظر بعقل
وهل جمعوا فعلا او فعولا على فعل فقل فيه بنقل
الاول - نحو خاتم وخواتم وصاحب ونحسب ومحبة .

والثاني - نحو آدم وأدم .

الثالث - نحو عمود وعمد .

وقال

وما بجمع على لفظ المثنى اذا ما الوقت فابها بهيما
وعند الوصل يختلفان لفظا ويفرق فيه بينها مذيعا

وقال

ما فاعل اوجب لمعوله تأخيرته عن فطلة فاقصّل
وأى فعل معرب عامل التظب والجزم به ما اتصل

وقال

ما اسم ازيل ولم يزل تأثيره من بعده فكأنه موجود
ولربما اعطوا اخاه ماله من بعده فكأنه مفقود

وقال

وأى حرف زيد للجمع قد شبهه بالأصل بعض العرب
وبعضهم اجراه في وقفه مجرى الذى للفرد اذا الأدب

وقال

وما كلم بآخر بعضهن الخلف غير خنى فبعض ظنّها معنا
وبعض لا يرى هذا وخالف غير منحرف
هى نحو جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء الأصل جائى وشائى .

لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى هي لام الفعل عند الخليل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شاك وهائر وعند سيبويه هي عين الفعل في اصلها استقل اجتماع الهمزتين فقلت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل . وعلى قول الخليل فاعل لأنه مقلوب .

وقال

وما اسم على ستة كلها سوى واحد من هويت السمانا
واربعة من هويت السمان أتت فيه اصلا فوده بياننا
المراد سلسبيل وزنه فعليل وحروفه كلها من حروف الزوائد
١٠ الا الياء .

وقال

وما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس
ومجموع اتى صفة افراد بيبه لنا من غير لبس
الاول سراويل .

والثاني قولهم برمة اعشار وبرد اسمال ونحوه . ١٥

وقال

والاهل تجيء مكان إما وما المعنى اذا جاء ت كغير
وهل عطفت بمعنى الواو حينما فان بينت جئت بكل خير

جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والافاذ هب المعنى ٢٠
واما ان تذهب، واذا جاءت بمعنى غير فهمي في معنى الصفة والفرق بين موضعها
في الاستثناء والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء
فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالرفع
صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط، وتجيء
الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين
ظلموا

ظلموا) قيل معناه والذين ظلموا .

وقال

- يريدون بالتصغير وصفا وقلة فهل ورد التصغير عنهم معظما
وما اسم له ان يصغره ثلاثة وجوه فكان للسائلين مفهما
ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودوية والمراد بالثاني تحوييت •
وشيخ مما عينه ياء ففى تصغيره ثلاثة اوجه ، شيخ على الاصل ، وشيخ بكسر
السين على الاتباع ، وشيخ بقلب الياء والاولى الضمة .

وقال

- ما اسم تصغره فيشـ به لفظه لفظ المضارع
فاذا أتى علما فما في صرفه احد يتازع
هو أبيض تصغير ابيض وافق لفظ المضارع من بيضت فلو سميت
بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه
اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والاصلى

وقال

- مالا نواع معانى كلمه قد اتت منها على اثني عشر
ثم زادت واحدا اخت لها ثم اخرى ما ثلثها ما ترى
التي جاءت على اثني عشر وجهها ، ما والذي على ثلاثة عشر ، لا ، وأو

وقال

- هل تعرفون مؤنثا يحكى بصيغته المذكر
ومعرفة لا شك فيه ولفظه لفظ المنكر
ومصدر ابا للام لا هى عرفته ولا تنكر

وقال

- أستم ترون الوزن بالاصل واجبا فما لكم خا لفتحوا في الصواع
فقلتم جميعا وزن ذاك فوالع وفي كل مقلوب بنير تنزع

وأى حروف العطف يأتى مقدما وذو عطفه من قبله غير واقع

وقال

أى الحروف أتى اخاه مؤكداً فآزال عنه قوة الاعمال
مثل الذى يأتى ليسعد ما شيا فيغده ضرباً من العقل

وقال

وما بدل من ستة ثم انه أتى زائداً فى خمسة فى الزوائد
وتلقاه اصلاً فى الثلاثة فاتماً بتفسيره سمحاً بنشر القوائد

وقال

ما اسم اضعيف فردته اضافته مؤنثاً وهو بالتذكير معروف
وما الذى هو بالتثنية ذو عمل وإن يضاف وغير اللام مألوف
الاول نحو تولهم ذهببت بعض اصابعه ، واما الذى يعمل حال التثنية
والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام المستتبعها غير مألوف فهو المصدر .

وقال

وما سبيان قد منعا اتفاقاً وصاروا يمتعان على اختلاف
وضم اليها سبب قوى وكافا يحسبان من الضعاف
هما التأنيت والعلمية يمتعان من الصرف بلاخلاف فان كان الاسم
لمؤنث على ثلاثة احرف وهو ساكن الوسط صار امانعين وغير مانعين بعد
ان كافا يمتعان اتفاقاً فان انضم الى التعريف والتأنيت سبب آخر لم ينصرف
باجماع نحو ماء وجور .

وقال

٢٠

ما الذى اعطته دولته ان ازال الجار عن سكنه
وتخطى بعد ذاك الى ثالث اجلاء عن وطنه
ومتى لم يلق جارتيه بقى المذكور فى وكنه
ثم حرف ان ازيل غدا جاره يقفوه فى سنته

(٣٥) لم تحسنه

لم تحصنه أصلاً له وهى للأصلى من جنسه

الاول - ياء النسب اذ الحق فـَيْبِلَة او فـَيْبِلَة ازال تاء التانيث وتخطى

الى الياء التى قبل الحرف الذى قبل تاء التانيث فـَا ز الـها نحو حنفى فى حنيفة
فان لم تلق ياء النسب تاء التانيث بقى المذكور وهو الياء فى موضعه لم يحذف
نحو تميمى فى تميم .

والثانى - نحو يا منص فى منصور لما ازيل الحرف الاخير فى الترخيم

تبعه الحرف الذى قبله .

وقال

وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا

وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا
هو، لاناً كل السمك وتشرب اللبن .

وقال

ما فاعل والحق يقضى به قد جاء فى صورة مفعول

ومفرد لكنه جملة عند ذوى الخبرة والحول (١)

الاول قولهم زهى علينا وعנית بحاجتى .

والثانى صلة الالف واللام فى نحو الضارب زيد والمضروب عمرو .

وقال

وأية كلمة فى حكم شرط وجاء جوابها ينيك عنها

وقد جمعوا حروف الشرط عدا وما عدت لعمر ابيك منها

هى أمانى قولهم اما زيد فمنطلق .

وقال

ما زائد زيد فى اسم فهو فيه على حال الاصيل وحال الزائد اجتماعا

ذو معنيين فهذا أثر وهى ذا أثر وهى وطورا يصلحان معا

(١) « الجول يا لضم العقل والحزم » كما فى اللسان وفى الاصلين « الجول

كذا - ح .

وهل طفرت بمفعول فتذكره . من الرباعي ام هل فاعل ميمما
الاول الالف اللاحقة لفعل وفعل فاعل لم ينون منها فهو للتأنيث
وما نون تارة ولم ينون اخرى فهو للتأنيث واللاحق ومانون لا غير لم يكن
الا للاحق .

والثاني مودوع فقط في قوله (جرى وهو مودوع) .

والثالث ايقع فهو يامع وابقل فهو باقل .

وقال

اي حرف أتي يعدونه اسما ثم اي الحروف يحسب فعلا
وهو اسم ولست اعني على او عن فيمنه زادك الله نبلا
الاول اللام الموصولة .

١٠

والثاني قد بمعنى حسبك يحسب فعلا حين قالوا قد في نحو .

قدني من نصر الحبيبين قدى

وقال

أى طرف يضاف ان لم تضيفه لسوى ما اضيفت من حرف عطف
لم يحزوا الحروف قد جاء فيها مثل هذا بين لما أى حرف
الظرف الذى يضاف ولا بد من اضافته مرة ثانية الى غير من اضافته
اليه اولا هو قولك يبنى وبنيك الله وقد جاء في الحروف مثل هذا وهو قولهم
اخرى الله الكاذب منى ومنك .

١٥

وقال

ولام طلقت كلما ثلاثا طلاقا ليس يعقبه اجتماع
وما اسم فيه لام عرفته وليس عن البناء له ارتجاع
لام التعريف لاتجتماع التووين ولا الاضافة ولا النداء والاسم الذى
عرف باللام ولم رده الى الاعراب الآن والجمسة عشر وليس في العربية مبنى
يدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب الا ما ذكر .

٢٠

وقال

وقال

وان وقعت بمعنى اى ولكن لها شرط فينبه مجيبا
وهل جاءت ومعناها لثلاثا واذا لزلت في الفتوى مصيبا

وقال

- ٥ ما اسم يكون مؤنثا فاذا اضيف اليه ذكر
واسم تفوه بأصله ابدا اضافة وتجب
المراد بالاضافة هنا النسب واذا نصب الى مؤنث حذف منه التاء
فصار لفظه على لفظ المذكر والمراد بالتاني نحو شية اذا نسبت اليه حدثت تاء
وردت فاء فيقال وشوى.

وقال

- ١٠ ومدغمتان بدلتا بلفظ لم يكن لهما
ولولا ذاك سويتا بحرف جاء قبلها
هما الدال والسين في سدس بدلتا بالتاء في ست ولولم يفعلوا ذلك
واذغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سينا وتصير على سس
فيساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذى قبلها وهو السين فأبدلوا لفظا
لم يكن لهما وهو التاء.

وقال

- ما اسم اذا جاء على باب لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى اذا حول عن باب تجوز النسبة كل اليه
هو خمسة عشر وبابه لا يجوز النسبة اليه وهو على باب من العدد فاذا نقل
عن باب الى التسمية جازت النسبة اليه.

وقال

وما اسم ناقص لكن باب الإشارة باب قول اليقين
وفي باب الكناية جاء شيء يشبهه به بعض الظنون

هوذا في قولك ماذا فعلت وفعلت كذا وكذا .

وقال

وما اسم مؤنث من غير تاء وفي حال النداء تكون فيه
وتدخل في مذكره المنادى وقد اُعيى على من لا يعيه
وقالوا انها بدل انييت عن الياء التي كانت تليسه
وتلك التاء بدل سواء ويجتمعان هذا مع اخيه
هي ام في قولك يا امت ومذكره يا ابت والتاء فيهما عوض من
ياء الاضافة وقد تبدل الياء الفا فلها اذ ابدلان التاء في يا ابت والالف في
يا ابا وقد يجمع بينهما نحو يا ابتا ويا امتا ولم يعد واذلك جمعا بين العوض والمعوّض
١٠ لانه جمع بين العوضين .

وقال

وما نونان يتفقان لفظا ويختلفان تقديرًا وحكما
وما هي ضمة صلحت لأمر حديث اولما قد كان قد ما
النونان في نحو قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون هي
١٥ في الاول حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة في هذا منصوب ونحوه
اذا قلت يا منصّ تصلح ان تكون التي في الاصل قبل النداء وان تكون
ضمة النداء على لغة من لا ينتظر .

وقال

وما كلمة مبنية قد تلعبت بها حادثات القلب والحذف والبدل
وجاءت على خمس عرّف لغاتها اوجب باد لا قال عالم الخبر من بذل
هي كآين .

وقال

وما ابن جمعه ابداءات وفي الحيوان جاء وفي النبات
وهل من مضمر بالميم وفي لغير ذوى العقول المدركات
الاول

الاول نحو ابن مرسى وابن الماء وابن آدم وابن اوبر .
والثاني نحو قوله تعالى (رايتهم لى ساجدين) استعمل ضمير من
يعقل لمن لا يعقل .

وقال

و أسماء لغیر ذوی عقول اجاز و اجمعها جمع السلامه
لأ یة علة ولأى معنى أفدا ما مر شد الخلك الا ما مه

وقال

و اسماء اذا ما صغر وها تزید حروفا شططا وتغلو
وعادتهم اذا زادوا حروفا یزید لاجلها المعنى و یعلو

وقال

وما فرد یراد به المنى کثنية ذکر تاها لفرد
أفدا و هى خاتمة الاحاجی فوج أفتیت متقلب یرشد

وقال المعری ملنزا فی کاه

أحوى هذا العصر ما هی لفظه جوت فی لسانی جرهم وثمود
اذا استعملت فی صورة الجحد اثبت وان أثبتت قامت مقام جحد ١٥

واجاب عنه الشویخ جمال الدین بن مالک بقوله

نعم هی کاد المرء ان یرد الحمی فتأتی لاثبات بنفی و رود
وفی عکسها ما کاد ان یرد الحمی نخذ نظمها فالعلم غیر بعید

واجاب غیره فقال ویقال انه الشیخ عمر ابن الوردی رحمه الله

سألت رعاك الله ما هی كلمة أنت بلسانی جرهم وثمود ٢٠

اذا ما اتت فی صورة النفی اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحد

ألا ان هذا اللغز فی زال واضح والا فعندی کاد غیر بعید

اذا قلت ما کاد و یرون فمارأوا ولكننه من بعد غیر جهید

وان قلت قد کاد و یرون فمارأوا نخذ به ولا تسمح به لعنید

وقال ابو العلاء المعري ملفزاً في ال التي للتعريف

وخلين مقرونين لما تعاونا ازالا تصيا في المحل بعيدا

وينفيها ان احدث الدهر دولة كما جعلاه في الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ ملفزاً في ال التي للاستثناء

ما لفظ رفع المجاز وقرره وهو متضح لمن تدبره (١)

قال في (شرحه) اما كون ال اترفع المجازاً ان القائل قام القوم

الازيد اكان قبل انراج زيد يحتمل انراج جماعة بـ انراج زيدا فادابقاء

اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان انراج زيد فيه استعمال

مجازي القوم لكونه انراج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازاً ورفعت

١٠ مجازاً انتهى .

قال بعضهم

سلم على شيخ النخاعة وقل له هذا سؤال من يجبه يعظم

انا ان شككت وجدتموني جازماً واذا جزمت فانتى لم اجزم

جوابه

١٥ هذا سؤال غامض في كلمتي شرط وان واذا مراد مكلمي

ان ان نطقت بها فانتك جازم واذا اذا تأتى بها لم تجزم

واذا لما جزم القتي بوقوعه بخلاف ان فافهم انى وفهم

قال ابو السعادات ابن الشجرى في المجلس الخامس والستين من

(اماليه) .

هذه ابيات الغازى سئلت عنها

٢٠

اسمع ابا الازهر ما اقول عليك فيما نابنا التعويل

مسئلة اغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل المفعول

ويضمم الوافر والطويل

فاجبت بان الاضمار من الاقارب العروضية والنحوية فهل في العروض

اقب زحاف يقع في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعن فيصير متفاعن فينقل الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الاضمار من القاب زحافهما والاضمار في التحو أن يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غائب كقوله في اعادة الضمير الى الغائب زيد قام وبشر اقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذي اراده بقوله ويضمير الوافر والطويل .
 لا الاضمار الذي هو زحاف وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع اضمارا الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل مقيا اخوه ، فقولك حاضرا ومقيا مفعولان لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت بحضر ابوه ويقيم اخوه ، والماء في قولك ابوه ضمير الطويل والماء في قولك ، اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين الاسمين باعادة تلك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعهما هذا ان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد .

لغزني امس كتب بها عن الدين ابن البهاء الموصلي الى الصلاح الصفدي
 يا اما ما شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيب الوجود وعطر ،
 وناضلا بين كل معنى و مترجم وارخ و ترجم وعن عبر عبر ، وكتب فكبت
 الأعادي ، وكتب من دون خطر وحطة فرسان الاذهان والا يادي ، فتخطى
 قوام قلمه وتخطى .

اذا اخذ القرطاس خلت يمينه تفتح نور او تنظم جوهرها
 ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف ماض ان تصحفه
 عا د فعل امر ، وان ضمنت أوله صار مضارعافا محب لهذا الامر ان اردت تعريفه
 بال تنكر او تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير .

كل يوم يزيد في بعده ولا يقدر على رده ان نزع قلبه بعد قلبه فهو
 في لعبة النرد موجود وقلبه سها فلا تناله الا حزاب والجنود وكل ما في الوجود

الى حاله يعود ، به يضرب المثل ومنه انقطع الأمل لثلاث حرف استفهام ان تعكس
يطرد ذلك النظام وثلاثة الاول كذلك وعكس ثلثيه يترك الحى ها لكافها هو لك
لا يوصف الا بالذهاب وليس له الى هذا الوجود ايا ب ، وهو ثلاثة وعدده
فوق المائة وكم رجل يعد بثقة وليس في الوجود ، بنى وفيه اس ولكن لاني
السما ولا في الارض ولا في هبوط ولا في صعود .

طرقاه اسم لبعض الرياحين العطرية ، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره
مكسور لا يجبر وغائب لا يستحضر اقرب من رجوعه منال معكوسه ، يدوكة
العقل بفكره وليس بمحسوسه ، أبنة لازلت طويل الاشكال وتزين الاضراب
والاشكال .

فكتب الية الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذى ابدعته وفهم
بمعدك السر الذى ودعته فوجدته ظرفا ملائمة منك ظرفا واسما بنى لما شبه حرفا
ثلاثى الحروف ، ثلث ما انقسم اليه الزمان من الظروف ان قلبته سما وازاد
حرف تنفيس وما بقى منه ما ، ثلثاه مس وكله بالتحريك امس وهو بلا اول
تصحيفه مبين وفي عكسه سم يبين ، التقي فيه سا كنان فبنى على الكسر ووقع بذلك
في الاسر لا ينصرف بالاعراب ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب يبعد من
كل انسان وينطق به وما يتحرك به لسان ، لا يدرك باللمس ، ولا يرى وفيه ثلثا
شمس ، تنغير صيغته حال النسبة اليه ويدخله التنوين اذا طرأ التنكير عليه متى بلغت
فات ولم يعد له اليك التيمات امين على ما كانت من قر به يعجز كل الناس
عن رده فما ضيه ما يرد وثانيه ما يصد وطريق ثالثه ما يسد .

٢٠ ثلاثة ايام هي الدهر كله وما هي غير اليوم والامس والغد

وقال ابن هشام في تذكرة (لغز) اذا وقف على آخر الفعل الماضي
بالسكون فانه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل بها فهل تذكر
مسئلة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ولا ينوي فيها الفتح ولو وصل
بها فان قيل عض فهو خطأ لان هذا لا يصح ان تقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح .
وانما (٢٦)

وانما الجواب بقوله .

لو ان قومي حين ادعوهم حمل على الجبال الصم لارفض الجبل

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله

أيا علماء الهنداني سائل فمنا بتحقيق به يظهر السر
فما فاعل قد جر بالخفض لفظه صريحا ولا حرف يكون به الجر
وليس بذى جرولا بمجاور لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فمنا بتحقيق به استفيد فمنا يحركم مازال يستخرج الدر
اداد قول طرفة

بجنان تعترى نا دينا وسديف حين هاج الصنبر

قال الخوارزمي

١٠

ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحا يا ذا الثبت

ماذا بعلم غير علم نافع بالفت في اتقانه حتى ثبت

قال والعجب ان هذا اللغز في اياته صودة المسئلة وهو قوله -

(ماذا بعلم غير علم نافع) ولما عرضه على الزمخشري قال له ، لقد جئت شيئا
إدا أى مجبا .

١٥

وقال بعض ادباء المغرب

يا عالم النحوى فعل ان حله الهمز لم يعده

ثم هو بالعكس ان تعرى منه أين يانسج وحده

اراد انك اذا قلت ضره تعدى بنفسه واذا قلت اضر لم يتعد الا بحرف

٢٠

الجرف تقول اضر به ولهم من هذا النمط افعال كثيرة .

في (تذكرة ابن هشام) هل يقال ان المبتدأ اذا كان موصولا مضمنا

معنى الشرط كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي نظيرة الصلة
ويؤيد ذلك انهم ربما جزموا جوابه كقوله .

كذلك الذى يبنى على الناس ظالما تصبه على رغم قوارع ما صنع

وهي مسألة يحاجي بها فيقال أين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدأ

إذا كان جملة لا محل له ؟

قال الجمل يحيى بن يوسف الصرصى الشاعر المشهور ملغزافى

حرف السكاف .

• وحرف من حروف الخط ليست علامته على العلماء تخفى
يكون اسما مع الاسماء طورا وطورا فى الحروف يكون حرفا
تراه يقدم الاسماء طرا ويمنع من مشابهة وينفى
يصير امامها مادام حرفا وان سميته فيصير خلفا
وقد تلقاه بين اسم وعمل قد اكتنفاه كالا يريق لطفها

١٠ وقال سعد الدين التفتازانى ملغزافى لدن غدوة واختصاصها بنصبها
وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتق وليست بمصدر
وتنصب اسما واحدا ليس غيره له حالة معه تبين لمخبر
فعنى الذى انغزته عند من يرى يزيل لنا اشكاله غير مضممر
ومنصوبها صدر لما هو ضد ما انا نالبا سا فى الكتاب المطهر

١٥ وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب القرى فى مذ ومنذ

أيما العالم الذى ليس فى الأَرْض له مشبه يضاهيه علم
أى شىء من الكلام تراه عاملا فى الاسماء لفظا وحكما
خافضا ثم رافعا ان تفهمت يزد فهمك التفهم فهما
يشبه الحرف تارة فاذا ما ضارح الحرف نفسه صار اسما
هو مرفوع رافع وهو ايضا رافع غيره وليس معنى
٢٠ وهو من بعد ذاك للجر حرف فاجبتا ان كنت فى النحوشهما

اوردته الحافظ محب الدين ابن النجار فى تاريخ بغداد .

ومن الغارزى قلت

ألايها النحوى ان كنت بارعا وائت لا قوال النحاة تفصل

وأقننت

وأهنت ابواب الاحابى باسرها آين لى عن حرف يولى ويعزل

قال ابن هشام فى (تذكرة) « ما » تولى وتعزل فتولى حيث تجزم بعد
ان لم تكن جازمة وتعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل .

ومن الغازى النثرية

- ما كلمة اذاكثر عرضها قل معناها ، واذا ذهب بعضها جل مغزاها
- وأى عامل يعمل فيه معموله ، ولا يقطع ما موله ، وأى اسم مشترك بين افعال التفضيل والصفة المشبهة ، ونفى اذاثبت لم تزل اعماله الوجهة ، وما حرف قلبه اسم كريم ، واسم اذا صغراختص بالتكريم ، وأى كلمة هى اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها احد من علماء النحو والصرف ، وأى فعل ليس له فاعل ، ومعمول لا ينسب لعامل ، وأى لفظة تمد فى الافراد وهى فى الجمع مقصورة ، ولام لانجاء مع النداء ولا فى الضرورة ، وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه ، وعامل ان لم يعمل لم يعتب عليه ، وأى كلمة جاءت باصلها ، فلم يلتفت اليها بين اهلها ، وأى كلمة هى حرف ، وتضا هى الاسم عندالوف ، وأى فاعل يجب جره ، وآخر ر نعه فى السماء خطر .

- اردت بالاول الاسم الجنس الجمعى اذا زيد عليه التاء نقص معناه
- وصار واحدا كتمر وتمر ونبق ونبة .
- وبالثانى ادوات الشرط فانها تعمل فى الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب .

- وبالثالث اكبر واعظم وتحوها فى صفات الله فانها فى حقه لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .
- وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمنى فان عملها باق .

وبالخامس نعم فان قابها ومن وهو اسم لرجل مشهور بكرم
وهو معنى بن زائدة .

- وبالسادس فرس وتصغيره فريس .
- وبالسابع يلى فانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم .
- وبالثامن قلما وطالما .
- وبالتاسع نحو مات زيد .
- وبالعاشر محراء ومحصارى وعذراء وعذارى .
- وبالحادى عشر اللام التى للعهد استثنى ها ابن النحاس فى (التعليقة)
- من اطلاقهم ان اللام يجامع حرف النداء فى الضرورة .
- وبالثانى عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضر بن
- يا قوم و فاعل المصدر ذكره ابن النحاس فى (التعليقة) و ابو حيان فى
- ١٠ (تذكرته) وتقدم فى كتاب التدريب .
- وبالثالث عشر ليت اذا وصلت بما .
- وبالرابع عشر استحوذ ونحوه .
- وبالخامس عشر اذن .
- وبالسادس عشر نحو اكرم يزيد .
- وبالسابع عشر ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحجر .
- ١٥ نقلت من خط العلامة شمس الدين ابن الصائغ .
- قال هذه ألغاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما شىء يقع
- حرفا للاعراب، واسما مذموما فى الخطاب، هو الكاف فى مساويك ان عنيت به
- جمعاً فهو حرف اعراب، وان عنيت به مخاطبة فهو اسم فى تقدير الاضافة والاول
- ٢٠ جمع مساويك والثانى اضافة الى المساوى اى شىء يبنى مفرداً فيعمل ويعرب
- متنى فيعمل، هو هذا يعمل مفرداً فى الحال والثنية تمتعه من العمل، واذا قلنا
- هذان الزيد ان قائمين فالعامل هالادا، وأى تختص الغائز اكثر، وان اعلم فعله
- لا يظهر هو لولا المختصة بالاسماء فاذا وقع بعدها المبتدأ فهى مفعلة وانما تعمل
- فى موضعين .

احتمالها الرفع في نحو لولا انك منطلق اكرمك فهي عند معيويه مبنية على لولا بقاء الفعل على المفعول فبالحقيقة يكون موضعها رضاء، والموضع الثاني قولك لولاك فهي عنده مجرورة وهي في الموضعين لا يظهر عملها ، وما الحرف الذي يرفع الوضوح ، ويضع الرفيع ، هو لام الابتداء اذ ادخلت على الفعل المستقبل ارتفع لهبه الاسم واعرب واذا دخلت على ظنفت واخواتها تمسها العمل وتضعها عن منصبها ما الجملة المقيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء ، وطلب النفع ، هو مثل قول الشاعر (يا ليت ايام العبا ، ودوا جعا) .

جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء وكان في الجملة مرفوعا من جهة المعنى لافي اللفظ ، وما الحرف الذي ان اعمل انعيه الفعل الكامل ، او اعمل ابطل العوا مل ، هو ما على لغة الحجاز يقولون ما زيد قائما فيشبهه باب كان واذا اعمل ١٠ دخل على ان وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل نحو قلها ولا سم نحو بينا ، و اي شيء ان قيمته وجب وان لم يجبه سلب ، هو ما الاسم المحذوف لانه في التكبير ، وعينه في التصغير ، هو ذالانه مكبر افع ومصغرا فيلا .

وما الزائد الذي يزيل الوصل ، ويظهر الفضل ، ويوجب الفصل ، هو الالف الداخلة عوضا من التنوين في المقصور المنصرف في الوقف مثل رأيت ١٥ عصا فانها زائدة صرفت الاصل واذ هبت الوصل في الكلام واظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبل .

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل ، ويفصل بين المفعول والعامل ، هو النون الخفيفة اذا عنيت بهانون التوكيد نقصت الفعل المضارع ٢٠ وان عنيت بهانون انو قاية فصلت بين المفعول والعامل ، انتهى .

قال القاضي بدر الدين ابن الرضى الحنفى ملتزا

وارسل به الى الشيخ شرف الدين الانطاكي

سلى اخا العلم والتنقيب والسهر عن قائل قال قولاً غير مشتهر

هل معك فعل غدا بالحذف منجز ما في غير امثلة خمس بل انكر
كذلك في غير معتل وذا عجب اذ لم يبين لنا في كل مختصر
فاجاب الشرف المذكور

لقد تأملت ما قد قال سيدنا اعيد طلعتة بالآي والسور
ولم اجد فعل فرد صبح آخره في الجزم يحذف في بعض من الصور
سوى يكون فبا لجر بعد غدا معناه مع او بقلب ذا الكلام حرى (١)
نعم كيبدأ مما الهمز آخره اعما به كالصحيح الآخر اعتبر
فان تخففه فاقرب همزه الفا واحذفه في الجزم حذفاً واضح الأثر
قال الصلاح الصفدي في (تذكرته) أنشدني من لفظه القاضي
جمال الدين ابراهيم لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغز اكتبه الى شيخه
محمد الدين ابن الظهير في (من) .

وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الاناث
يحرك بالحركات الثلاث فيغد ومن الكلمات الثلاث
فكتب اليه الشيخ محمد الدين الجواب .

قريضك يا ملغزاني اسم من يميل الى صلة كالذي
غدا حامل المسك يحذى بالجليس منه ويحظى بعرف شذى
قال الصلاح الصفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن
النسائي الجواب عن ذلك له .

أيا من علا في الوري قدره واخفى لراجيه اولى غياث
أق منك لغزاً لفيتسه من القول قد حل بعد اكتراث
وها هو حرفان ديم ونون ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف اذا اردت حصول الاصول الثلاث
فلازلت للخير مهما حييت تنبعث الدهر أى انبعث

(قال العلامة جمال الدين ابن الحاجب رحمه الله تعالى)

أبها العالم بالتصريف لا زلت تحيا
 قال قوم ان يحيا ان يصغر فيحيا
 وابي قوم فقالوا ليس هذا الرأى حيا
 انما كان صوابا لواءا بوا يحيا
 كيف قد ردوا يحيا والذي اختاروا يحيا
 أتراهم في ضلال أم نرى وجهها يحيا
 قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها الى تقديم ثلاثة
 امور .

احدها انهم اختلفوا في وزن يحيا فليل فعل وقيل يفعل والاول
 ارجح لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لاحاجة .

الثاني ان الحرف التالى لياء التصغير حقه الكسر كتالى الالف التكسير
 حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا لا تقيض على النقيض واستثنى من
 ذلك مسائل .

منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بالالف التانيث كحجلى - صونا لها من
 الانقلاب .

الثالث انه اذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات فان كانت الثانية
 زائدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية لا منوية كعظام اذا صغرت تقول
 عطى ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف المد والياء المنقلبة عن
 ياء الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زائدة
 فقال ابو عمر ولا تحذف لان الاستثقال انما كان متأكدا لكون اثنين منها
 زائدين ياء التصغير والياء الاخرى الزائدة .

وقال الجمهور تحذف نسيا ومثال ذلك احوى اذا صغر على قولهم
 في تصغير اسود اسيد فقال ابو عمر واقول احوى ثم اعلسه اعلال قاض
 رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا .

وقال غيره تحذف الثالثة في الجوال كلها نسيما ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرال ذلك .

وقال سيبويه امنع صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا فان حرف المضارعة محذوف منها دونه وحرف المضارعة يحوز وزن الفعل ولهذا اذا سميت يبيضع منعت صرفه .

فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان يحوي فعلى قال في تصغيره يحوي كما قال في تصغير حبل حبل صونا لعلامة التانيث عن الانقلاب وهو الذي قال الناظم رحمه الله مشيرا اليه قال قوم البيت .

ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى يحى بال حذف ومنع الصرف وهو الذي اشار اليه في قوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحوي وذلك لانه استعمله مجرورا بفتحة ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل له بذلك ما اراده من الاتماز حيث صار في اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذه الالف اشباع وهي من كلام الناظم لامن الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث وهي من تمام الاسم .

فان قيل - فاذا لم تكن على الجواب التاء للتانيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده .

فالجواب - انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما في زبيد لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالفتحة التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله اعلم .

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض اصحابنا لغزا وكتب به الى ، وهو .

ما قول شيخ النحو في مشكل يخفى على الفضول والا فضل
في اسم غدا حرفا وفي اسم غدا فعلا وكم في النحو من معضل

آخره

آخره لام وسيناعدا وهذه ادهى من الأول

فكتبت اليه في الجواب

يا ايها السائل عما غدا
في النحو ما يعضل تخريجه
بغى بصعب غير هذا تحدد
فمثل هذا منك مستصغر
وعند ما اسفر لي ليله
ارسلت طرسا فذا مناشرحه
وراء باب عنده مقفل
لكن هذا ليس بالمعضل
عندي جوابا عنه ان تسأل
ومن سواك الاكبر المعطل
وانحط لي كوكبه من على
فهاكه فهو به منجلى

قال وشرح ما سأل عنه في قول ارسلت طرسا، ففاعل ارسل تاء
الضمير وهو اسم عدا حرفاى على حرف واحد فهذا حل قوله في اسم غدا حرفا ١٠
وهو مورى به عن الحرف الذى هو قسم الاسم والفعل، وطرس اسم غدا فعلا
اى غدا اذا وزنته فعلا وهو مورى به عن الفعل المقابل للاسم، وآخره لام
لان آخر الكلمة الموزونة تسمى لا ما في علم التصريف كائنا ما كان في
الحروف هو مورى به عن اللام الذى هو أحد حروف اب ت ث، وهو سين
لان آخر طرس سين كما ترى . ١٥

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثبته انشدنا شيخنا الامام محمد
الاندلسي الراعي لنفسه لغزا في كلمة ابعنى عدا اذا اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت
حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها .

حاجيتكم محاتنا المص به
ما كلمات اربع نحو به
اولى الذكاو العلم والطعميه (١)
جمعن في حرين للأحجيه ٢٠
قال وانشدنا لنفسه في ذلك مختصرا

في اى قول يا نحة المله
حركة قامت مقام الجملة
ثم رأيت كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة ولم اعرف لمن

(١) بها مشى « لو قال والرتب العليه، لسم من هذه الكلمة العامة »

صار كأنه موضع اعرابين فجاءت مراعاته وصار يعتد به موضعاً بخلاف البناء الاصيل .

ما زائد لفظاً ومعنى لازم ينوى اذا لم يلف في المكان
يعنى في مثل قولك قيامى كما انك تقوم اى كقيامك فالكاف جارة
لموضع ان وصاتها وما فارقة بين هذه الكاف وبينها مركبة مع ان ولاجرها
وذلك في قولك كأن زيدا قائم، والكلام مع كأن جملة بخلاف الكاف الجارة
فاتها مع ما بعدها جزء كلام فاذا ارادوا التركيب لم يفصلوا بشيء وان ارادوا
الجارة فصلوا بها فهى زائدة في اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التى
قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا تنفيد شيئا سوى الفرق اللفظى وقد تخفف ان بعد
الكاف الجارة فتقول قمت كما ان ستقوم، وقد تحذف ما في الشعر وتكون
منوبة فهى زائدة لفظاً ومعنى لازمة بحيث تنوى اذا لم توجد وعليه جاء بيت
سيبويه .

قروم تسمى عند باب رفاعه كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتل
على رواية رفع يؤخذ اراد كما انه يؤخذ ولم يفصل بين ان المحففة من
ان وبين الفعل ضرورة ايضا وعطف فيقتل على المصدر المقدّر من ان وما بعدها
من باب قوله (لبس عباءة وتقرعيني) جرت ان وصلتها في ذلك مجرى
المصدر الملقوظ به .

وما الذى اعرابه مختلف من غير أن تختلف المعانى
يعنى مثل قولك زيد حسن الوجه، برفع الوجه او نصب او مجر والمعنى
في واحد والشأن في الاعراب اختلاف المعانى باختلاف الاعراب .

وما الذى الوصف به من اصله وذلك منه ليس في الامكان
يعنى في مثل قولك أقام اخوك وأمسافر علامك او اخوتك او غلامك،
فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف
وان كان ذلك هو الاصل فيه لانك اذا ثنيت الموصوف او جمعتهم فالوصف مفرد
وان

وان افرده فالمراد اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى .

وما الذى فيه لدى اعرابه وقبل ذلك يستوى اللفظان

يعنى ان من العربات ما يستوى لفظه بعد التركيب وجرى ان الاعراب فيه وقبل ذلك والشأن في لفظ الاعراب ابدا اختصاصه بحالة التركيب لأنه اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى فالحاجة يقولون في هذا الباب كله تحركت الواو بحركة الاعراب وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت اما ويقال كذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة الاعراب مفقودة اذ ذلك يفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضى ان يقال قبل التركيب الفتى والعصو ويخشى ويرضى بياء او واوسا كنة في الآ خر كما تقول قبل التركيب رجل وزيد ١٠ لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة بحالة التركيب وبمراعاة المآل في اللفظ ولأن من العرب من يقول في يوجل ويأس باجل ويأس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

وما اللذان يعلان دولة والعا ملان فيه معمولان

يعنى اسماء الشرط في مثل قوله تعالى (ايا ما تدعوا) فأيا منصوب ١٥ بتدعوا وتدعوا مجزوم بأيا وهكذا نحو من تضرب اضرب ، فالمفعولية في اسم الشرط بحق الاسمية والجزم يتضمن ان الشرطية والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معموله فيهما .

ومفرد لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظ ثان

يعنى صير الشأن والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن معناه ٢٠ الذى هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثانى بعده كقوله تعالى (قل هو الله احد) فهو عبارة عن الخبر والامر او الشأن وتفسيره الله احد وهذا اخبار مذكر وان شئت اثنت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى (فاذا هي شاخصة ابصار الذين كبروا)

وليس لهذا الضمير في كلامه حاله من الاحكام الاعرابية الاحكام
الرفع بالابتداء نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها
نحو فانها لاتسمى الابصار .

ما ذا الذي في كبر مؤنث ونيل ذاك كان في الذكر ان
يعني الذباب المسمى في كبره بنحلة (١) وفي صغره بقراد وفيه انشد صاحب
الايضاح .

وما ذكر فان يكبر فأنثي شديد الازم ليس بذى ضروس
ما اسم لدى التذكير بادعسه يرى لاجل العدم بالهجران
وهو لدى التأنيث ذو ميسرة من اجل ذا قرئت به العينان
يعني الخوان فاذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقصي اذا كان خوافا
ويذني اذا كان مائدة وهذا والذي قبله الغاز فيما هو من مسائل اللغثة .

ما معرب مفعول او مبتدأ ولفظه جرمدى الازمان
يعني كآين وايش يستعملان مفعولين او مبتدأين نحو كآين من رجل
رأيت ، وايش قلت ، ونحو كآين من رجل جاء في ، وايش هذا ، واللفظ فيها
جر ابدالان كآين اصله كاف التشبيه دخلت على اى فجزتها ثم اجرى اللفظ مجرى
كم انجزت في الاستعمال والمعنى وايش اصله اى شيء ثم حذف العرب الياء المتحركة
من اى كما حذفوها من ميت وبابه وحذفوا من شيء عينه ولا منه معا وابقوا الفاء
وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام فهذا باب من التركيب بقى الاسم
الثاني فيه على اعرابه الاصل .

ما اسم له تغير بها مل محله من آخر حرفان
يعني امرء لو ابنا واخاك وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر
وما قبله بسبب الاتباع .

ما اثنان في او اخر من كلمة خدان حقاً وهما مثلان
يعني كل لقين متقابلين من القاب الاعراب والبناء الرفع مع الضم
(١) كذا ولعله « يعني الدود المسمى في كبره بحلمة » اولعله سقط شيء - ح
والنصب

والنصب مع الفتح والجزم مع الكسر والجزم مع السكون هما مثالا في الصورة
ضدان في الاعراب والبناء بحسب الانتقال والجزم .

ما فاعل بالفعل لكن بوجه مع السكون فيه ثابت
يعني الصنبر في قول طرفه .

بجفاف تعري نادينا من سد يف حين هاج الصنبر
والصنبر البرد بسكون الباء

قال ابن جني في خصائصه في وجه ذلك كان حق هذا اذ نقل الحركة
ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل
يعني المصدر كما انه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الباء
الساكنة وسكنت الراء لكنه لم ينقل الحركة توجد في الاصل وهي الجر ١٠
الذي يوجه اضافة مصدرها الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل
واصله ان يضاف الى المصدر فقد ثبت في هذا الاسم الجر المتحول مع سكون محله
وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج .

ما فاعل و نائب عن فاعل ما وجه الاعراب يجران
يعني مثل قولك زيد قائم الاب وقائم الاب وقائم الاب ونحو ١٥
زيد مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب الاب .

ما كلمة قد ابدلت عينها ابدالها يصحبه قلبان
فا ول لاخر وآخر لا ول حالا هما هذان

يعني مسألة ايتى في جمع تامة على افعال اصله اتوق كما قالو اتوق فابعدوا
العين في اتوق يا لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين
سألة الى موضع اللام فصار اللفظ اتقوم فعول فيه ما فعلوا في أدل وأجو ٢٠
وبابها فصار اتقيام لما صارت الواو المتطرفة يا لوجوب ذلك قلبوها على حالها
الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اتقيا وعادت بنية الجمع الى
اصلها الخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع الفاء فقد صار هذا

الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذى هو الآخر الكلمة وبالقلب الثانى الذى هو الآخر هذان حالان للقلبين المذكورين .

قال ابو القاسم الزجاجى فى (نوادره) هذا المذهب فى هذه الكلمة قول المازنى وحذاق اهل التصريف .

٥ ما كلمة مفردها وجمعها بواوه قديتا ثلاث
يعنى فى قولك جاء فى اخوك الكريم وجاء فى اخوك الكرام
وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهؤلاء ابوك يكون واحدا من الاءماء
الخمس وجمعها بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدوا .
قلنا اسلموا انا اخوكم فقد برئت من الإحن الصدور

١٠ وقول الآخر .

فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالآبينا
وأى جمع نصبه كالجرفى مفرده اذ يتساويان
يعنى قولك رأيت ابيك الكرما واخيك الفضلاء جمعا على حذف
النون للاضافة وتقول فى المفرد مررت بابيك الكريم وبأخيك الفاضل
فيتساويان فى اللفظ .

٢٠ ما كلمة متى اتى اسم بعدها فرفعه والجرف جار يان
والفعل بالرفع وبالجر متى وهى لها فى كل ذامعان
يعنى كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجروا اخرى ويقع
بعدها الفعل مرفوعا او مجزوما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول متى
القيام فى الاستفهام ويرفع الاسم وتقول العرب اخرجها متى كه بمعنى وسط (١)
فجروا بعدها وجروا ايضا بها بمعنى من كقوله .

اذا اقول صحا قلبى ائسح له سكر متى تهوة سارت الى الرأس
اى من تهوة وقال ابو ذؤيب .

(١) فى التاج « وسمع ابو زيد بعضهم يقول وضعته متى كى اى فى وسطه »

شربن بماء البحر ثم رفعت متى بلحج خضر لمن تبيح
متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي .

وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام ترفع
الفعل ومتى تقوم اتم في الشرط فتجزم .

- ما حرف ان سبقة ذو عمل كرفع العمل بالبطلان
صدر ولاكن ليس صدرا فله تقدم تأخر وصفان
يعنى لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قائم
فتعمل علمت في ان تؤثر فيها الفتح فان جرت باللام في الخبر بطل العمل فقلت
علمت ان زيدا قائم وهذه اللام اداة مصدوفى محلها الاصلى لها وهو الدخول
على ان ولذلك منعت من فتحها ولا صدوية لها في موقعها بعد ان فقد (عمل) .
ما قبلها فيما بعدها لان ان رافعة للخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما
قبلها كقوله تعالى (ان الله بالناس لرؤف رحيم) .

فبالناس متعلق برؤف وتقول انى زيدا لا ضرب فلهذه اللام هنا
وصفان تأخر في اللفظ تقدم في الاصل .

- بأى حرف اثر لعامل اعراب معرب وذاشبهان
يعنى ان فانها تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول انك قائم وبعبت
من انك قائم سمي سيبويه وقد ماء النحاة هذا عملا نهذا في الحروف واعراب
المعربات شبيهان فكأنه اعراب في الحروف .

مجرور حرف قدر تبت (١) مبتد مؤكدا وان له وجهان

- ٢. يعنى مثل قولك الزيد ان لها غلامان والهند ان لها بنتان والزيدون
لهم غلمان والهندات لمن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثانى للأول ملك
او سبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثانى فاللام ابتداءية
مؤكدة والاسم بعدها مبتدأ مؤكدها والكلام صالح للوجهين يرجع في
تعيين احدهما الى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى (انهم لهم

المنصورون وان جندنا لهم الغالبون) فالمعنى المقصود عين ان الاول هو الثاني.
واى مبنى به تلاعبت عوامل ارادة البيان
يعنى الضائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمك
واياك اكرمك على حد زيد ضربته او زيد اضربه ، فى باب الاشتغال وبك
مردت فى الجر ، باختلاف صور الضائر بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف
اوجه الاعراب فى العربات .

ما كلمة فى لفظها واحدة وجمعها قد يتعاقبان
يعنى مثل تخشين الله ياهندا وياهندات وترمين يادعدا ويادعدات
فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة وجمعها والتقدير مختلف لان تخشين للواحدة
اصله تخشين كتذ هبن وجمعها اصله على لفظ تفعلى كتذ هبن وترمين للواحدة
اصله ترمين كما تقول تكتسبين فأعل تخشين بما يجب لكل واحد منها
فى التصريف وترمين ياهندات تفتعلن على مقتضى لفظه .

كذلك للجمع لفظ واحد ذكر او انث لا لفظان

يعنى مثل ان يذون يدعون والهندات يدعون، قال الله تعالى (واصبر
نفسك مع الذين يدعون ربهم) وقال (رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه
وان لا تصرف عنى كيدهن) فهذا يفعلن للاناث والاول يفعلون للذكور
واللفظ فيها واحد .

ما موضع يغلب الأثنى به ولفظه فى الاصل للذكور ان
يعنى مثل سرنا نحسا من الدهر ونحس عشرة بين يوم وليلة ، لان
الزمان يغلب فيه الليالى لسبقها وليس ذلك فى غيرها ونزع النساء من اسماء
العدد علامة تانيث المعدود وذلك خاص بباب العدد والاصل فى اللفظ الخالى
من علامة التانيث ان يكون للذكر كما فى سائر الابواب نحو قائم وسائر
الصفات ومن ههنا استقام النازح ليرى فى العدد بقواه ما موضع يبرز فيه ربات
الحجال بعائم الرجال يعنى نزع النساء من اسماء العدد .

حرفان قد تنازعا في عمل واسمان للحرفين مطلوبان

يعنى ليت ان زيدا قائم، فالاسمان بعدان مطلوبان لها وليت من جهة
المعنى لكن العمل فيها لان واغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو اعمال
مع تنازع بين حرفين والشان في التنازع اختصاصه بالافعال وما يجرى مجراها
وانما خصه النحاة بذلك اذ قصد وانيه ما يتصور فيه اعمال العالمين .

فيهما ايضا فصيحاً قد يرى فعل وحرف يتنازعان

يعنى مثل علمت ان زيدا قائم، فالاسمان قد يتنازع فيها الفعل
والحرف مع لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسئلة قبلها .

وقد يرى مبتدأ خبره في الرفع والنصب له حالان

يعنى المسئلة الزنوبرية وبابها كنت اظن ان العقب اشد لسعة من
الزنوبر فاذا هو هي .

قاله سيبويه، او فاذا هو ايها قاله الكسائي وحكاه ابو زيد الانصاري عن العرب
والضمير في الاول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لانه
المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة فرفعه ظاهر جلي
والنصب في القول الصحيح على اخمار فعل قام معموله مقامه وثاب عنه
بنفسه دون فعل يحصل معناه دون فعل والتقدير فاذا هو يساويها لان باب
زيد زهير انما معناه يساويه، وما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض نحاة
المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب، ان اللطع (١) يياض في الشفتين، واكثر
ما يعقوى ذلك السود ان والنصب على انه . فعول يعقوى وما صدرية اى اكثر
اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول والذي اغنى عن الخبر لانه الجزء المستفاد
من الكلام فوضع الاغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ
جوازا في اللفظ ولزوم ما في المعنى ومثل كلام ابن قتيبة قولك اكثر
ما اضرب زيد .

ما علة تمنع الاسم صرفه وهي واخرى ليس تمنعان

يعنى ان مثل صيا قل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعله تناهى الجمع
فاذا قلت صيا قلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التأنيث اليها
والتأنيث من علل منع الصرف وانجته بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف
كطواعية وعلائية وكراهية .

• ما اسم فى الاستثناء منصوب به وهو أداته له الحكمان

يعنى مسألة الاستثناء بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على
الاستثناء فنصبه نصب الاستثناء وليس بمستثنى وانما هو أداة استثناء ومجروره
هو المستثنى فهو غريب فى بابه لانه سرى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة فى المعنى
وحكم المستثنى وهذا اشبه ما يقوله بعضهم فى المفعول معه نحو جئت وزيدا
ان الاصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو الواو وقع اعراب مع على زيد
فاجتمع المسئلتان فى محكى الاسم باعراب ملائسه .

ما اسم يريك النصب فى اسم بعده وشانه الجر لى اقتران

يعنى مسألة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها
قاله سيبويه لانها تنصب غدوة ولاعمل لها فى غيرها الا الجر كقواسه تعالى
١٥ (من لدن حكيم علم) .

وما اللذان جر دأ من صلة لكن هما فى الاصل موصولان

يعنى الموصولان فى مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا واتى يعنون
بعد صغر الامر وكبره اى بعد مشقة فهما موصولان فى الاصل جر دأ من
الصلة فى الاستعمال وقد ر بعضهم بعد اللتيا دقت والتى جلت وقيل اللتيا
والنى يراد بهما الداهية وقد حكى بعض النحاة جاء فى الذين والسلاقي يعنى
الرجال والنساء ولا يريد احوالة على فعل شئ ولا على تركه .

ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما فى الوصل محذوفان

يعنى مثل قوله تعالى (لو كانوا عزي لو كانوا) فعلامة نصب غزى
الفتحة المقدرة فى الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتثنية فحذف من الكلمة
نفسها

نفسها الاعراب وحرفه الذى هو محله وذلك مما ينافى حال الاعراب لانه وضع للبيان وهكذا الاسم المقصور اذا نون .

ما اثر فى كلمة موجبه وجوده وفقده سيان

يعنى مثل عيد اصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت الياء فى اعياد فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدتها مع انها الموجبة - ومن هذه مسئلة أينقى المتقدمة لأن موجب الياء قد زال وهى باقية منبهة على قصد العلتين ادلور رجعت الواو لم تحمل الاعلى قلب واحد .

ما عارض روى فى كلمة ولم يراع سمع الامران

يعنى مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شئت ١٠ ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لأنها عارضة وان شئت حذفنا الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز الفراء فى مذهب ورش ان يقرأ (الان خفف الله عنكم) ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ (لن الآمين) بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لأنه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ فى الشاذ (لن الآمين) بادغام نون من فى اللام اعتدادا بحركتها كما تقول ١٥ من لدن ، وهذا وان كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتمد وجود الامرين . معانى الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سمعا من العرب وذلك نحوه احكى ابو عثمان المازنى من قول بعض العرب فى رضوا رضيووا بسكون الضاد مسع بقاء الياء فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التى كان حذفها لاجل الحركة فقالوا رضيووا كما تقول فى الاسماء ظيى ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ٢٠ ياء واصلها الواو من الرضوان ، انما اوجب انقلابها ياء الكسرة فى رضى كسفى ودعى وبأبهما مراعوا الكسرة الذاهبة فى الياء الباقية فتدخل على هذه الكلمة العلة فى البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه من اعياد ونحوه .

ما اسم كحرف من الاسم قبله ها كواحد والاصل اثنان

يعنى اثنى عشر فى باب العدد حذف العرب نون اثنى عشر منه لتزليها عشر منزلتهما اذ الاضافة فيه ولهذا يقولون احد عشر وكسرة عشر الى سائر ها ولم يقولوا اثنى كما لا يصح فى اثنى ان يضاف وفيه النون فاثنا عشر كاسم واحد فى دلالة على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين واصله اسمان اثنا وعشرة لكن فى قوله فى البيت والاصل اثنان دون ضميمه فى البيت شىء .
فما (١) تقدم فى قوله هاهو للناظر كالعيان وفى قوله ياهؤلاء اخبر واسألكم وفى قوله ما كلمة متى اسم بعدها وسياق التنبيه على نحو ذلك .

واسم له الرفع وما من رافع (٢) من قاص ولا من دان

يعنى الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب وهو بدع من الاسماء فى اللسان ولهذا وقع فى كتاب سيويه وعظيم والله جعلهم فصلا .

وما من الحروف يلغى زائدا فى لفظ او معنى هما تسمان

او فيهما واسم وفعل لهما هنا دخول اين بدخلان

يعنى ان من الحروف ما يلغى زائدا فى اللفظ خاصة نحو جئت بلا زاد ونحو (ان لا تنصروه) و (لا يضركم كيدهم) اوفى المعنى خاصة نحو (انما الله اله واحد) و (انما يأتىكم به الله) و (كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون) فما فى المعنى زائدة وهى فى اللفظ معتمدة كافة او مهيئة ، او تكون الزيادة فى اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى (بما رحمة من الله) و (فما نقصهم) و (مما خطيئاتهم) فهذه اقسام ثلاثة فى زيادة الحروف مع انها حروف معان فزيادتها على خلاف الاصل ويعنى بدخول الاسم فى باب الزيادة نحو قول عنترة .

ياشاة من قنص لمن حلت له حرمت على وايتها لم تحرم

روى ما قنص ومن قنص على الزيادة واطافة شاة الى قنص هذا هو الظاهر وقد تؤولت من على الزيادة بتكلف وقد استجاز اهل الكوفة زيادة حين فى مثل زيد حين بقل وجهه وكقولهم وجهه حين وسم وقد رأى

بعضهم زيادة اسماء الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى اذ كقولك يومئذ
وحيثئذ لأن ذلك اليوم والحين هو مداول اذ وقد اكتفى بها وحدها كقول
الشاعر .

نهيتك عن طلابك ام عمرو بعا فية وانت اذ صحيح

- وقد تأول قوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وسيقت اذ لتدل على
مضيه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها قال وذلك لأنهم ارادوا قطع
يوم او حين عن الاضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجملة
المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله فلا يحمل تنوينه
على غيره بخفاء واذا تعيينا للمضى الذي يحزره وتحصيلا للدلالة على المحذوف
بالتنوين الذي يقبله فقالوا حيثئذ اي حين كان ذلك ولهذا فلها يوجد في كلام
العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص من
دعوى زيادة الحين لأن اذ تغني عنه لأنها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفى بها
في البيت المتقدم. ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله .

سراة بنى ابني بكر تساموا على كان المسومة العرب

- فزاد كان بين الحرف ومجروره وكقولهم ما اصبحت ابردها و
الامسى ادفا العشيمة وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زائدة في اللفظ ومحرزة
لمعنى المضى .

ما شكل افعال يرى جمعا ولم يصرف ولم يشركه في ذاتاني

- يعنى اشياء جمع شيء من جهة المعنى وهو في ظاهر أمره على شكل
افعال جمع فعل كفى وافياء وحى واحياء فكان القياس صرفه كمنظأره لكنه
لم يصرف قال الله تعالى (لا تسألوا عن اشياء) ولم يشركه في هذا شيء مما هو من
من بابهم ثم اختلف النحاة في وجهه فهو فعلاء مقلوبا عند الفارسي من الكوفيين
والاخفش من البصريين اصله اشياء جمع شيء فخفضا معا بحذف الياء المكسورة
والترم التخفيف وهو عند الكسائي واكثر الكوفيين افعال مشبهة بفعلاء فمنع

ومن ههنا جمعه على اشياوات .

ما فعل أمر وخطاب صالح بعينه ومنقضى الزمان
يعنى مثل خافوا وناموا وتذكروا وتعالوا يصلح هذا ونحوه للأمر
على جهة الخطاب والفعل الماضى على جهة النية .

وصيغة الماضى ترى مضارعا من لفظها فيه يرى الفعلان
يعنى مثل تحاى وتعاطى وتسمى وتزكى كقوله تعالى (قد افلح من
تزكى) بهذا ماض وكقوله سبحانه (هل لك الى ان تزكى) على قراءة التخفيف
فهذا مضارع على حذف التائين ويحتمل الوجهين بهت امرئ القيس .
تحاماه اطراف الرماح تحاميا وجاد عليه كل اسحم هطال
ويتعين المضارع فى قوله الآخر (قروم تسامى عند باب رعاة)
واى كلمتين فى كلمة واى فعلين هما خصمان

يعنى بكلمتين فى كلمة مثل عبشمى فى عبد شمس وعبقسى فى عبد
تيس وعبدرى فى عبد الدار ويعنى بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت
وضربنى زيد ، لانهما قد تنازعا الممول كما يتنازع الرجلان الشىء عدوا
والتنازعان خصمان لان كل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

واى مضمر مضاف (١) واى اشياء هما شيثان

يعنى بالمضاف من المضمرات قول العرب اذ بلغ الرجل الستين
فاياه وايا الشباب بناء على ان ايا هو الضمير ويعنى بالاشياء عبارة عن شيئين
فى مثل قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) والمراد قلبان خاصة .

ما واحد ليس بذى تعدد لكنه يقال فيه اثنان

يعنى اليوم الذى بعد الاحد من الايام يطلق عليه اثنان وهو واحد
تقول ليلة الاثنين ، والاثنان اسم عدد كثلاثة واربعة وليس بعلم بجاء للواحد
على خلاف وضعه وانما كان القياس ان يقال ثان او اسم مشتبهة (٢) اللفظ بالاثنيين

(١) سقطت من هنا كلمة - ح (٢) كذا

كاثلاثاء والاربعاء والخميس .

ما اسم يجي^١ فاصلا حتى نسه اليخسافض والمحفوض مفصولان
يعنى الالف واللام الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل
كلها على اطراد بخلاف الذى واتى مع انها بمعناها ولا يطرده الفصل بين
الخافض والمحفوض غيرهما من الاسماء والصحيح اسميتها لوضوح ذلك
فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو مرت بهند المكرمها انا، فالالف
واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم فوضعا هنا وضع اتى .

وما الذى وهو حرف خافض يفصل ما اضيف باستحسان
يعنى مثل لا بالزيد، ولا اخا عمرو، ويا بؤس للحرب، ولا غلامى
لك، ولا يدى لك بكذا، فاللام حرف جوفى الاصل مقحمة بين المضامين هذا ١٠
فى بابها وهو خلاف القياس .

وكيف للموصول يلقى صلة فهكذا اتى موصولان
يعنى مثل جاء فى الذين الذى ابوه منطلق منهم اى جاء فى الذين
منهم الذى ابوه منطلق وقد اشدوا .

من النفر الاء الذين اذا هم يهاب اللثام حلقة الباب فتحقوا ١٥
قيل الذين توكيد للاء وقيل هم هو من صلة اى الاء هم الذين
وبصح فى الكلام ان يقال اتى الذى يا تيبها تلزمه هند على معنى اتى تلزم
الدى يا تيبها هند وهكذا ما كان مثله .

وما الذى بى وفى آخره دليل اعراب لذى تبيان
وذلك الاعراب فى اسم سابق وذلك الدليل فى اسم ثان ٢٠
يلقى لديه عوضا من خبر ام ليس لذاك يجتمعان (١)
حرف لا اعراب بمبنى وقد ناب عن اسم حل فى المكان

يعنى هذه الايات الاربعة حكاية افكرات بمن نحو منو، فى حكاية
المرفوع ومناء، فى حكاية المنسوب ومنى، فى حكاية الجبرورفن، مبنية وهذه

العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذى فى الاسم السابق ومن مبتدأ اغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال منو ومن (١) الرجل والبيت الرابع محصل لما تقدم فى الآيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده معنى عما قبله . فيقال

٥ ما حرف اعراب بمبنى وقد تاب عن اسم حل فى المكان

ما فعل امر جائز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان

يعنى فعل الامر من وأى يئى بمعنى الوعد تقول فيه إيا زيد ، فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت قل بالخير يا زيد أى عدنا بخير وهند قالت بخير يا عمرو ولم يبق من الفعل غير الكسرة فى لام قل ، وتقول على هذا يا زيد قل يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها انما هى ضمير الفاعل الذى كان متصلا بفعل الامر المحذوف .

ما اسم له حركة بعا دل ينسخها حركة اقتران

يعنى مل الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو (واذ قلنا للملائكة اسجدوا) فيمن ضم تاء الملائكة فحركة الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهى حركة الاقتران .

١٥ ما معرب فى لفظه حركة الاعراب والسكون حاصلان يعنى مثل البكر اذا وقعت عليه بنقل حركة آخره الى الساكن قبله فى لفة من يقف بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر فى اللفظ حينئذ حركة الاعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه .

ونحو دنيا مع صنو مظهر فى كلمة فأن يدعمان

٢٠ يعنى النون الساكنة وبعدها ياء او واو فى كلمة يجب اظهارها فإراد من اللبس بالمضاعف لو ادخمت وبأبها الادغام فاذا لم يكن لبس روجع الاصل فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيت من وجل او من يشس تقول او جل واياس فتدغم

اذلا لبس هنا لعدم افعال في كلامهم ووجود انفعال .

ما عا مل وعمل قد اهللا وفي انعدام قد يقدران

يعنى مسئلة ليس زيد بقائم ولا قاعدا، لك ان تهمل الباء وعملها في

تابعها فتنصبه على الموضع كما قال .

• معاوى انا بشر فاصبح فلسنا بالجبال ولا الحديد

فقد اهللت في التابع الباء وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام

العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير .

بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

يروى بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت سيويه .

١٠ مشائهم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب الالبين غرابها

جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين ففى هذا بدع من الاعتبار

ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه .

ما ذوبنا مع تصدراى حالاه في ذين محالان

يعنى حكاية يونس من قول بعض العرب ضرب من منالين قال

١٠ ضرب رجل رجلا فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منهما فأنرج من

الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها الواجبة لها وهو نادر في بابها .

فهذه سبعون بيتا أكلت قصيدة ملفوزة المعانى

عقيلة قد سدلت ستورها تكشفها ثواقب الاذهان

بكر عليها حجب كثيفة تقول للخطاب لى ترانى

٢٠ حتى تعانى في طلاي شدة وينحل القلب المعنى العان

والحمد لله الذى عرفنا من فضله عوارف الاحسان

وصل يارب على من احكت آياته في محكم القرآن

فهذا تمام الشرح في طرز على القصيدة اللغزية في المسائل النحوية

بما قيده ناظمها ابانة لغرضه منها والله الموفق للصواب انتهى (١) .

الاشباه - ج - ٢ ٣١٦ الفن الخامس
ويتلوه (كتاب التبر الذائب في الافراد والغرائب من الاشباه
والنظائر)
لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السادس تقمده الله بالرحمة
والرضوان

خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين اجمعين .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الثانى من كتاب الاشباه والنظائر النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى اعيد طبعه فى هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلمية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد الاعتناء بالتصحيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن ادامها الله تعالى مصونة عن الفتن والمحن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر فضله فى كل مكان ، السلطان بن السلطان جلالة الملك سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاه النواب مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالعز والبقاء ، دائمة التقدم والارتقاء

وتحت وزارة ذى المفاز العالية والفضائل السنية النواب الحافظ السير احمد سعيد خان بهادر رئيس الوزراء فى الدولة الآصفية المعروف (بنواب جهتارى)

وهذه الجمعية تحت رياسة ذى المكارم العالية والمحاسن الزاكية النواب مهدي يارجنك بهادر رئيس الجمعية ووزير المعارف والمالية ومعين اميرالجامعة العثمانية فى الدولة الآصفية ، والعالم العالم بقية الافاضل النواب محمد يارجنك بهادر نائب الرئيس ، وتحت اعتماد المآجد الارب الشريف النسيب مولانا المكرم السيد محيى الدين صعيد الجمعية وعميد المعارف والجامعة العثمانية فى الدولة الآصفية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق

مولانا السيد هاشم إندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادا م
الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

واعتنى بتصحیحہ من افاضل دائرة المعارف وعلماؤها مولانا

السيد زين العابدين الموسوى ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوى

ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ، ومولانا محمد عادل القدوسى ،

ومولانا السيد احمد الله الندوى ، والسيد حسن جمال الليل المدنى والشيخ احمد

ابن محمد اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم ثامن شوال سنة ١٣٦٠ هـ .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا

ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه الطيبين

الطاهرين الى يوم الدين

فهرس الجزء الثانى من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

الاصفحة	الابواب
٢	الفن الثانى فى التدرتب
»	باب الالفاظ
»	باب الكلمة
٤	باب الاسم .
٦	قاعدة
»	ضابط
٩	باب الفعل ، ضابط
»	تقسيم
»	ضابط
١٠	قاعدة
»	باب الحرف
١١	ضابط
»	ضابط
١٤	تقسيم
»	باب الكلام والجملة
١٥	ضابط
٢٢	ضابط
»	باب العرب والمبنى ، قاعدة
٢٣	قاعدة
٢٤	قاعدة
٢٥	تنبيه

ضابط	٢٥
ضابط	٢٦
ضابط	»
قاعدة	»
قاعدة	٢٧
ضابط	»
ضابط	٢٨
باب المنصرف وغير المنصرف	»
قاعدة	٣٠
ضابط	٣١
قاعدة	»
ضابط	٣٢
قاعدة	»
قاعدة	»
ضابط	٣٣
باب النكرة والمعروفة ، قاعدة	٣٤
ضابط	٣٦
باب المضمرة ، قاعدة	٣٧
قاعدة	»
قاعدة	»
ضابط	»
قاعدة	٣٨
باب العلم ، ضابط	»

الصفحة	الابواب
٣٩	قاعدة
»	قاعدة
٤٠	قاعدة
»	باب الاشارة
»	باب الموصول
٤١	ضابط
٤٣	باب المعرف بالاداة ، ضابط
٤٥	باب المبتدأ والخبر
٤٦	قاعدة
»	مسوغات الابتداء بالفكرة
٤٨	ضابط
٤٩	ضابط
٥٠	قاعدة
»	قاعدة
»	قاعدة
٥٦	باب كان واخواتها
٥٧	ضابط
٥٨	باب ما واخواتها، قاعدة
»	قاعدة
٥٩	باب ان واخواتها، ضابط
٦٠	قاعدة
»	ضابط
٦١	ضابط
»	باب لا

ضابط	٦٢
» باب ظن واخواتها، ضابط	»
» باب الفاعل	٦٣
» قاعدة	»
» قاعدة	٦٤
ضابط	٦٥
» ضابط	»
» باب الفاعل عن الفاعل، ضابط	٦٦
» ضابط	»
» باب المفعول به	٦٨
ضابط	٦٩
» ضابط	»
» باب التعدى والازوم، ضابط	٧٠
» ضابط	»
» ضابط	٧١
» باب الاشتغال	٧٢
» باب المصدر، قاعدة	»
» باب المفعول له	»
» باب المفعول فيه	٧٣
» ضابط	»
» ضابط	٧٤
» ضابط	»
» ضابط	٧٥
» قاعدة	»

٧٥	ضابط
٧٦	ضابط
»	ضابط
»	باب الاستثناء ، قاعدة
٧٧	قاعدة
٧٨	قاعدة
»	ضابط
»	ضابط
٧٩	قاعدة
٨٠	قاعدة
»	ضابط
٨١	قاعدة
»	باب الحال
٨٢	قاعدة
»	ضابط
»	قاعدة
»	باب التمييز
٨٣	ضابط
»	باب حروف الجر
٨٤	قاعدة
»	ضابط
٨٥	قاعدة
٨٦	باب الاضافة ، قاعدة
٨٧	قاعدة

الصفحة الابواب

٨٧	قاعدة
»	ضابط
٨٨	قاعدة
»	ضابط
»	ضابط
٩٠	باب المصدر
»	باب اسم الفاعل ، قاعدة
٩١	باب التعجب
»	باب اقل التفضيل ، قاعدة
»	ضابط
»	باب اسماء الافعال
٩٢	باب النعت ، ضابط
»	ضابط
٩٣	تقسيم
٩٤	باب التوكيد
»	ضابط
»	قاعدة
٩٥	باب العطف
»	قاعدة
٩٧	ضابط
»	ضابط
٩٨	ضابط
٩٩	باب عطف البيان
»	قاعدة

٩٩	باب البدل
١٠٠	باب النداء ، قاعدة
»	قاعدة
١٠١	ضابط
»	ضابط
١٠٢	ضابط
»	قاعدة
١٠٣	باب الندبة
»	باب الترخيم
»	باب الاختصاص
١٠٤	قاعدة
»	باب العدد
١٠٥	ضابط
»	باب الاخبار بالذى والالف و لام ، ص بط
١٠٦	ضابط
»	ضابط
١٠٧	باب التنوين
»	ضابط
١٠٨	ضابط
»	ضابط
١٠٩	باب نونى التاكيد
»	ضابط
»	ضابط

الايواب

الصفحة

»	باب نواصب الفعل المضارع
»	قاعدة
١١٠	ضابط
١١١	ضابط
»	ضابط
»	باب الجوازم
»	قاعدة
١١٢	ضابط
١١٣	قاعدة
١١٤	قاعدة
»	باب الأدوات
»	قاعدة
١١٨	باب المصدر
»	قاعدة
١١٩	قاعدة
١٢٠	باب الصفات
»	باب اسماء الافعال
»	ضابط
١٢١	ضابط
»	باب التأنيث
»	قاعدة
»	ضابط
١٢٢	قاعدة

الصفحة الابواب

ضابط	١٢٢
»	ضابط
قاعدة	١٢٤
»	ضابط
»	باب المقصور والممدود - ضابط
قاعدة	١٢٥
»	باب جمع التكسير
»	ضابط
ضابط	١٢٦
قاعدة	١٢٧
»	قاعدة
»	قاعدة
»	قاعدة
»	ضابط
»	باب التصغير
»	قاعدة
»	ضابط
»	قاعدة
»	قاعدة
»	قاعدة
»	باب النسب
»	قاعدة
»	تقسيم
»	قاعدة

الصفحة	الابواب
١٣٢	باب التقاء الساكنين
»	قاعدة
١٣٣	قاعدة
١٣٤	باب الامة
»	ضابط
»	باب التصريف
١٣٥	ضابط
»	ضابط
١٣٦	قاعدة
»	ضابط
١٣٧	باب الزيادة
»	ضابط
١٣٨	قاعدة
»	باب الحذف
»	قاعدة
١٣٩	باب الادغام
»	قاعدة
»	ضابط
»	باب الخط
١٤٠	سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٤٧	الفن الثالث
»	باب الاعراب والبناء
١٥٠	باب المنصرف وغير المنصرف

الابواب	الصفحة
باب العلم	١٥١
باب الموصول	١٥٢
باب المبتدأ والخبر	»
باب	١٥٣
باب كان واخواتها	»
باب ما	١٥٤
باب ان واخواتها	»
باب لا	١٥٦
باب اعلم وأرى	١٥٧
باب النائب عن الفاعل	»
باب المفعول به	١٥٨
باب الظرف	»
باب الاستثناء	١٥٩
باب حروف الجر	»
باب القسم	١٦٠
باب التعجب	»
باب التوكيد	١٦١
باب النداء	١٦٢
باب اعراب الفعل	»
باب التكسير	١٦٣
باب التصغير	١٦٤
باب الوقف	»
الفن الرابع -	١٦٦

القسم الاول	٢٦٦
افرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى	١٦٧
الفرق بين الاعراب التقديرى والاعراب المحلى	١٧١
ذكر ما افرق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر	١٧٢
ذكر ما افرق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل	١٧٣
ذكر ما افرق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر	١٧٤
ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس	»
ذكر ما افرق فيه باب كان وباب ان	١٧٨
ذكر ما افرق فيه باب كان وسائر الافعال	»
ذكر ما افرق فيه ما النافية وليس	١٨٠
ذكر ما افرق فيه لا وليس	١٨١
ذكر ما افرقت فيه اخوات ان	»
ذكر ما افرق فيه ان الشديدة المفتوحة وان الحقيقية	١٨٢
ذكر ما افرق فيه لا وان	»
ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق	١٨٣
ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا	»
ذكر ما افرق فيه باب ظن وباب اعلم	١٨٤
ذكر ما افرقت فيه المفاعيل	١٨٥
ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر	»
ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن	١٨٦
ذكر ما افرق فيه اذ واذا وحيث	»
ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح	١٨٧
ذكر الفرق بين وا والمفعول معه ووا والعطف	»

باب الاستثناء	١٨٨
فصل	»
ذكر ما افرق فيه الا وغير	»
ذكر ما افرق فيه الحال والتمييز	١٨٩
ذكر ما افرق فيه الحال والمفعول	»
ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعتضة	١٩١
ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من	١٩٢
ذكر الفرق بين حتى الجارة والى	»
ذكر ما افرق فيه المصدر واسم الفاعل	١٩٣
ذكر ما افرق فيه المصدر والفعل	١٩٤
ذكر ما افرق فيه المصدر وأن وأن وصفتها	»
ذكر ما افرق فيه المصدر واسم الفاعل	١٩٨
ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل والفعل	»
ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل واسم المفعول	٢٠٠
ذكر ما افرق فيه افعل في التعجب و افعل التفضيل	٢٠٤
ذكر ما افرق فيه نعم وبئس وحبذا	»
ذكر ما افرقت فيه التوابع	٢٠٥
ذكر ما افرق فيه الصفة والحال	٢١٣
ذكر ما افرقت فيه ام المتصلة والمنقطعة	٢١٤
ذكر ما افرق فيه ام واو	٢١٥
ذكر الفرق بين او وإما	٢١٧
ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو	»
ذكر ما افرقت فيه النون الخفيفة والتنوين	٢١٨

الصفحة	الابواب
»	ذكر ما افرقت فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له
»	ذكر ما افرقت فيه السين وسوف
٢١٩	ذكر ما افرقت فيه الفاظ الاعراء والامر
٢٢٠	ذكر ما افرقت فيه لام كي ولام الجحود
٢٢١	ذكر ما افرقت فيه الفاء والواو والاذان ينصب المضارع بعدها
»	ذكر ما افرقت فيه ان المصدرية وان التفسيرية
٢٢٢	ذكر ما افرقت فيه لم ولما
٢٢٣	مهمة
٢٢٤	ذكر ما افرقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار
»	ذكر الفرق بين هل وهزة الاستفهام
٢٢٥	ذكر ما افرقت فيه اذا ومتى
»	ذكر ما افرقت فيه ايان ومتى
٢٢٦	ذكر ما افرقت فيه جواب لو وجواب لولا
»	ذكر ما افرقت فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية
٢٢٨	ذكر ما افرقت فيه كم وكأين
»	ذكر ما افرقت فيه كأين وكذا
»	ذكر ما افرقت فيه اى ومن
٢٢٩	ذكر ما افرقت فيه تاء التانيث والفاء التانيث
٢٣٠	ذكر ما افرقت فيه التثنية والجمع السالم
»	ذكر ما افرقت فيه جمع التكسير واسم الجمع
»	ذكر ما افرقت فيه التكسير والتصغير
٢٣١	القسم الثانى
»	باب الاعراب والبناء

الصفحة	الابواب
٢٣٣	باب المنصرف وغيره
»	باب النكرة والمعرفة
٢٣٥	باب الاشارة
٢٣٦	باب الموصول
»	باب الابتداء
٢٣٧	باب ما واخواتها
٢٣٨	باب كاد واخواتها
٢٣٩	باب ان واخواتها
٢٤٠	باب ظن واخواتها
»	باب المفعول فيه
٢٤١	باب الاستثناء
»	باب الحال
٢٤٢	باب التمييز
٢٤٣	باب الاضافة
٢٤٤	باب اسماء الافعال
»	باب النعت
٢٤٦	باب العطف
٢٤٨	باب النداء
٢٥٠	باب الترخيم
٢٥١	باب العدد
»	باب نواصب الفعل
٢٥٤	باب الجوازم
٢٥٦	باب الحكاية

باب النسب	٢٥٧
باب التصغير	٢٥٨
باب الوقف	٢٥٩
باب التصريف	٢٦٠
الفن الخامس	٢٦١
ذكر بقية الغاز الحري الى ذكرها في مقدمه	٢٦٢
جواب الفا ز الحري	٢٧٦
ومن الغازى الثرية	٢٩١
خاتمة الطبع	
ثم الفهرس للاشباه والنظائر - ج ٢ - بعونه تعالى	

59399



الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٢٤	تقترن	تقرن
١٤	١٣	نظر	نظر
١٦	١٦	أنذرهم	أنذرهم
١٨	١٨	رئية	رئية
١٩	»	سألت	وسألت
٢٤	٢١	اوضحاه	اوضحاه اليه
٢٥	٢٢	مضاف اليه	مضاف
٣١	١٤	التفصيل	التفضيل
٣٧	٢٠	يفسرة التمييز	ولامفسر الا التمييز
٣٨	١٨	استقرأ	استقرأ
٣٩	١٥	صفة	صنيعة
٤٠	١٦	نم	ثم
٤٢	٢	جار	جاز
٤٣	٣	كذان	كذالان
»	١٤	بشربون	تشربون
»	١٨	قولهم	قولهم
٤٤	٦	معهود	معهودا
٤٦	٢٣	اطاعة	طاعة
٤٩	٤	فاذوها	فاذوها
٦٢	٢٣	فلنتنى	فلنتنى
٦٧	٧	لاصل	الاصل

الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩٦	٣	ضمير في ما	ضمير ما
٧٢	٨	والسبى	والسبى
٨٨	١٣	الجملة	الجملة
٩٣	١	تنقسم	تنقسم
٩٨	٣	التوزيع	التوزيع
١٠٢	١١	يشتهه	يشتهه
١٠٤	٧١	فيعتد لأن	فيعتد لأن
١١٠	»	نحو	نحو
١١٣	٣	لحاق	لحاق
»	١٣	لا يضمن	لا يضمن
١١٩	١٣	يشنق	يشنق
١٢٠	٧	عدل	عدل
١٢٤	٣	نعتقده	نعتقده
١٢٩	١١	ماله التكسير	ماله في التكسير
١٤٣	١٤	القدرة	القدرة
١٤٨	٢٠	محذوف	تمحذف
١٦٩	١٦	علية	عليه
١٧٦	٨	سد	اسد
١٧٧	٤	الزمكاني	الزمكاني
»	١٥	في الذي لغة	في لغة
١٧٩	»	تعاق	تعلق
١٨٠	٤	مبتدء	مبتدأ

الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٨١	٥	حذا	حتى
١٨٤	١٢	تواك	قواك
١٨٨	٣	زيد	زيذا
١٨٩	٦	منصوبان رفاعان	منصوبتان رافعتان
١٩٠	٣	ضربتي	ضربتني
١٩٤	١٤	الاول الثاني	الاول والثاني
١٩٧	٩	مصدر مؤقت لانه	مصدر غير مؤقت والثاني
			مصدر وموقت لانه
٢٠٦	١	يستفاد	يستفاد
٢١٥	١	لاتسأل	تسأل
٢١٨	١٧	التنوين	تنوين
٢٢١	١٧	او الاستئناف	او الاستئناف
٢٢٧	١٤	التعليل	التعليل
٢٤١	٧	ان غير اشبهت	ان غير اشبهت
»	١٠	ان غير	ان غير
٢٤٩	٢١	منهم	منهم
٢٥١	٣	مركبان	المركبان
٢٦١	٢	لوليه	للوليه
٢٦٢	١٨	وعدوة	وعدوة
٢٧١	٢٢	ياره	ياؤه
٢٨٣	٨	تاء	تاء
٢٨٧	٣	والاضماء	والاخماء

الخطأ والصواب في الجزء الثاني من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٩٤	٤	سيدنا، اعيد	سيدنا اعيد
»	»	كتالى الالف	كالتالى لالف
٢٩٥	»	اختلفوا	اختلفوا
٣٠٤	٢٢	اتيح	اتيح
٣٠٦	٢٣	تبرز	تبرز
٣١١	٢٢	مقلوبا عند الفارسي	مقلوبا عند اهل البصرة
			اصله شيئا فقد مت الهمزة
			وافعلاء محذوف عند الفارسي

٢ حتى نه الحسافض حتى به الخافض

تمت فهرس الخطأ والصواب

في الجزء الثاني من الاشباه والنظائر النحوية

بمجد الله تعالى

